

سلسلة المقالات والأوراق العلمية (11)

إعلام الخلف

عن براءة الحنابلة من مخالفة السلف

ردود علمية على دعاوى
(الحنابلة الموصوفين بالجدد)



تقديم وتحرير
د. محمد بن إبراهيم السعيدي



إعلام الخلف

عن

براءة الحنابلة من مخالفة السلف

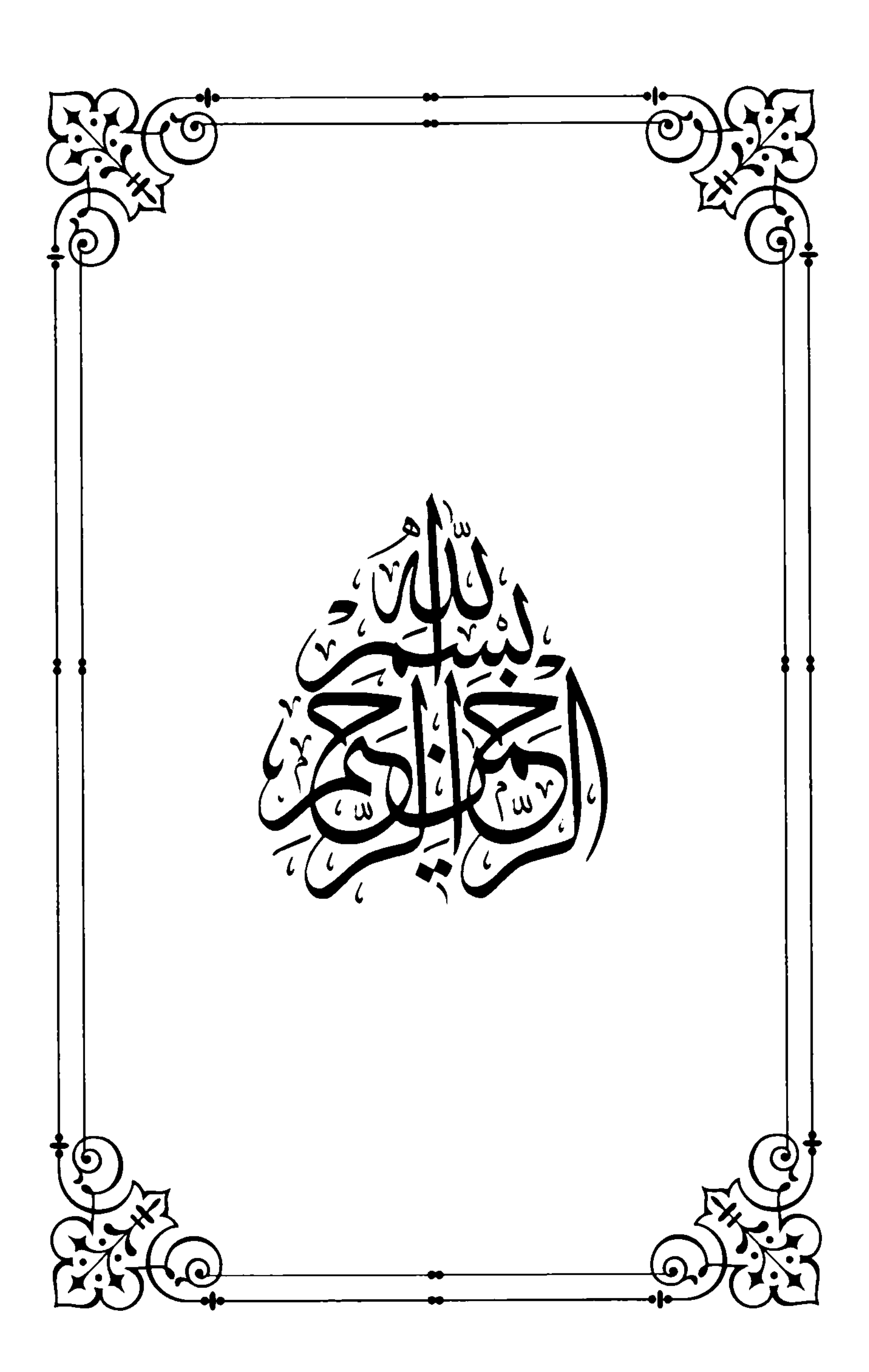


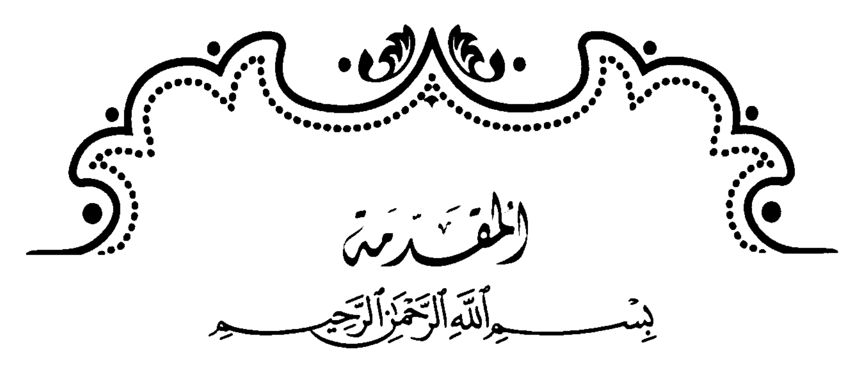
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السعيدي، محمد بن إبراهيم.
إعلام الخلف عن براءة الحنابلة من مخالفة السلف./ محمد بن إبراهيم السعيدي - مكة المكرمة، ١٤٤٠هـ
٢٣٦ ص؛ ١٥×٢١ سم
ردمك: ٨-٤-٩١١٦٤-٦٠٣-٩٧٨
١- الفقه الحنبلي - دفع مطاعن ب. العنوان
ديوي ٢٥٨,٤ ١٤٤٠/٣٤٨٣

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٣٤٨٣
ردمك: ٨-٤-٩١١٦٤-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

دار سلف للنشر و التوزيع
المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة
البريد الإلكتروني: salafcenter3@gmail.com
الهاتف: ٠١٢٥٣٠٦٣٨٨


بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن نهج نهجه إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن إمام أهل السنة والجماعة أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني -رحمه الله ورضي عنه- من أعظم رجالات الإسلام علمًا وعملًا وقيامًا بأمر الدين؛ من نشرٍ لأصوله عقيدةً وفقهًا، والجهاد في سبيل الله تعالى في أرض الرباط، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والوقوف في مواجهة أهل البدع، غيرَ هيَّابٍ ولا وَجِلٍ، حتى أعز الله تعالى به السنة وأحياها، وقمع البدعة وأرداها.

ولم تزل مواقفُه في إحياء السنَّة وإظهار شعائر الدين معلومةً ظاهرةً للقاصي والداني والأمير والمأمور، حتى توفاه الله تعالى سنة ٢٤١ للهجرة النبوية -على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم- زمن خلافة المتوكل على الله بن الواثق العباسي.

وبعد وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ عُرِف أصحابُه بأنهم أعظمُ أصحاب الأئمَّة عنايةً بعلمِ إمامهم وجمعًا لأقواله وفتاواه في الفقه والاعتقاد، حتى عدَّ المرداويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه "الإنصاف في معرفة الراجح من مسائل الخلاف" من جمعوا مسائل الإمام أحمد في الفقه والاعتقاد فجاوزوا

المائة والثلاثين شيخًا، سوىٰ من لم تبلغنا مسائلُهم، أما مسائله في الرواة والحديث فعدِّد ناقليها ولا حرج.

وظلَّ التأويل في صفات الله تعالىٰ أمرًا منكرًا عند المسلمين علمائهم وعامتهم؛ تأثُّرًا بقوة الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إنكاره حتىٰ أواسط القرن الرابع حين بدأت بدعة أبي الحسن الأشعريِّ في الظهور، وبدأ تسويقُها علىٰ الناس علىٰ أنها هي مذهبُ أهل السنة والجماعة، فكان أصحاب أحمد -رحمهم الله- بمثابة الحصن المنيع في وجه انطلاء هذه الخديعة علىٰ الناس، وكان لهم في ذلك شوكةٌ وهيبة بلغ منها أن أبا محمد الحسن بن عليّ البربهاريَّ كبير الحنابلة في وقته إذا سار امتلأت الأسواق بأصحابه، وكان معظَّمًا عند الخليفة لقوَّته في القيام بالدين، ولسلامة منهجه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولزوم الجماعة؛ إلىٰ أن نجح المغرضون في إيغار صدر الخليفة الراضي عليه ظلمًا وكذبًا، فمات رَحِمَهُ ٱللَّهُ متخفِّيًا بعدما نال أصحابَه من الأذىٰ والنفي ونهب المنازل، كما نقل الذهبي(١) رحمهم الله جميعًا.

وبقي الأمر كذلك حتىٰ قامت فتنة ابن القشيري سنة ٤٦٩هـ، وهي فتنة تدخَّلت فيها الدولة السلجوقيّة لصالح الأشاعرة، حيث تبنت المذهب الأشعريَّ وفرضَته في المدارس النظاميَّة التي أسَّسها الوزير السلجوقيُّ نظام الملك، ولم يعد بعدها الخلاف بين الأشاعرة والحنابلة الذين كان اسمهم في ذلك الوقت علَمًا علىٰ أتباع منهج

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٠-٩٣).

السلف في الفقه والعقيدة، لم يعد الخلاف علميًّا ينتهي بظهور الدليل وقوة الحجَّة، بل أصبح سياسيًّا، فمن خالف عقيدة الأشاعرةِ أصبح مخالفًا للدولة، ويُحرم من الرواتب التي تعطىٰ للمدرسين والعلماء، ويُمنع من نشر مذهبه، إلىٰ أن وصل الأمر إلىٰ القول بتكفير من لم يقل بقول الأشعري في العقيدة، كما نص علىٰ ذلك أبو إسحق الشيرازيُّ في مقدمته لشرح اللمع حيث قال: "فمن اعتقد غير ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق المنتسبين إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري فهو كافر"[1].

وسارت علىٰ نهج السلاجقة بقيةُ الدول التي قامت في المشرق الإسلامي، ثم بعد ذلك دول المغرب، مِن تَبَنِّي المذهب الأشعري واضطهاد من يخالفه، وتخصيص وصف أهل الحق وأهل السنة بهم، ووصم الحنابلة بالمجسِّمة والحشويَّة، حتىٰ بلغ الأمر بأحد علماء الأشاعرة المقرَّبين من السلطان صلاح الدين الأيوبي وهو الخُبُوشَاني الأشعري: أن ينبش قبر أحد العلماء المتَّبعين للأثر في مسائل الصفات وهو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن الكيزاني المتوفىٰ سنة ٥٦٢هـ بحجة أنه حشويٌّ ولا يدفن بجوار الإمام الشافعي، فقال في ذلك: "لا يكونُ صِدِّيقٌ وزِنديقٌ معًا"، فشدَّ الحنابلة عليه وتألَّبوا، وصار بينهم حملات حربية، وغلبهم[2].

---

(١) شرح اللمع (١/ ١١١).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٥٤-٤٥٥، ٢١/ ٢٠٥).

ولم يتوقَّف الأمر عند اختصاص وصف أهل السنة بالأشاعرة وتلقيب أتباع السلف بالحشوية والمجسمة والمشبِّهة، بل أصبحَت بدع الصوفيَّة وخرافاتهم ومخاريقُهم تنتشر بين العامَّة، ووقف العلماء منها ما بين منكرٍ صامتٍ أو مقرٍّ متأثِّر بها، حتىٰ أصبح لقبُ أهل السنة شاملاً للمتصوِّفة بشتَّىٰ طُرقهم دون تمييز.

ولما وقف شيخ الإسلام ابن تيمية موقفَه الأشهر والأعظم في نصرة السنة وإحيائها وبثِّها بين العامة والخاصة، وكتابة التآليفِ والرسائل التي لا نظير لها في الاحتجاج للسنة وإعلاء شأنها، عجز كل علماء عصره عن ردِّ حجتِه، وأوقفهم في موقفٍ حرِجٍ أمام العامَّة والسلاطين، فلم يكن منهم إلا أن كادُوا له، وحكموا بقتله، واستحلُّوا دمه، وتسبَّبوا في سجنه مرات في مصر والشام، كانت آخرها السجنة التي مات فيها في قلعة دمشق سنة ٧٢٨هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وبعده استطاع أتباعُ منهج السلف إظهارَ رأيهم فترةً قصيرة من الزمن، كما فعل ابن القيم والذهبيُّ وابن كثير وابن رجب وغيرُهم، إلا أن الأمر لم يلبَث أن عاد إلىٰ ما كان عليه، ولم يعد أحد قادرًا علىٰ إظهار منهج السلف إلا لمامًا وفي غضون تآليف كبيرة، وتعدُّ رسالة المقريزي في التوحيد أنموذجًا نادرًا للجرأة علىٰ إظهار عقيدةِ السلف، وربما كان لمكانة المقريزيِّ السياسية في الدولة المملوكية أثرها في ذلك.

لم يؤدِّ هذا الاضطهاد الفكريُّ إلىٰ عدم تجرّؤ الحنابلة ومن وافقهم من أهل الحديث علىٰ إعلان مذهبهم وحسب، بل نتج عن

ذلك تأثُّر بعض العلماء الحنابلة وبعض أهل الحديث ببعض البدع التي ظهرت في أثناء كتاباتهم في الفقه، من تفويضٍ في مسائل الصفات، أو إجازةٍ لبعض البدع العمليّة كالتوسُّل بالصالحين والرحلة إلىٰ قبورهم أو التبرك بآثارهم، وسواء أكان ذلك منهم عن قناعة أم كان لأي سبب آخر، فإنه لا يُمَثِّل أحمد بن حنبل، ولا يصحُّ أن يكون هذا مذهبه؛ وذلك لأن نصوص الإمام أحمد مجموعة ومضبوطة، وكلها تنصُّ علىٰ الالتزام بالسنة، وتشدِّد في التحذير من الابتداع.

والإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ كأيِّ عالم من العلماء، يَكثُر النقلُ عنه، فيَأتي في كلامه الْمُشْكِل والمشتبه والذي قد يوهِم خلافَ مذهبه أو الذي رجع عنه، ولا بُد في المنهج العلمي أن يكون الْمُعَوَّل عليه في حكاية مذهبه ردّ بعض أقواله إلىٰ بعض؛ وإذا كان بعضها واردًا في سياقٍ علمي أو تاريخي معين، فإن مما يخل بمعناها نزعها من هذا السياق الذي يصبح في أهميته كالجزء من الجملة الذي لا يتم معناها إلا به؛ كما لا بد من عرض ما يُشْكل من أقواله رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ أصوله، وليس الاعتداد بالرواية المشكلة وإن صحَّ سندها؛ لأن من أحوال الرواة - كما عدَّ ذلك الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ - إذا ثبتت عدالتهم أنهم قد يروون وينقلون ما يروونه بحسب أفهامهم، وقد يروون بعض الكلمة ويتركون بعضها؛ إما لأنهم لم يسمعوه، أو لأنهم حضروا في أثناء الجواب ولم يحضروا أوله، أو أنهم حضروا أول الكلام ولم يحضروا آخره، وهذه الأسباب وغيرها تجعل من المتحتّم في التحقيق العلمي حين نأخذ المسألة عن الإمام أحمد -رواية- ونجدها تخالف أصوله

أو تخالف المعهود عنه من الفتاوىٰ الموافقة لأصوله: أن لا نكتفي بهذه الرواية مجردةً، ونعلم أن خروجها عن الأصل كائن لسبب خارج عنها.

وأصول أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَلَّف فيها بعض العلماء كتبًا مختلفة في الموضوعات التي تناولوها، وأجلها قدرًا كتاب الإمام أبي يعلىٰ: "العدة في أصول الفقه"، الذي اجتهد فيه المصنف لاستخراج قواعد أصول الفقه من مسائل الإمام أحمد التي رواها كبار أصحابه كمهنا والأثرم وإبراهيم الحربي وحنبل؛ وهي أصول السلف رضي الله عنهم في فتاواهم، والتي يمكن جمعها في كلمة مختصرةٍ: "الالتزام بالاتباع، والتحذير من الابتداع".

هذا المنهج الذي أدَّىٰ تراخي المسلمين في اتباعه وتضييقهم علىٰ أهله -كما قدمنا قبل قليل- إلىٰ سيادة البدعة والخرافة، وتسلُّط الأمم علىٰ المسلمين، حتىٰ مطلع العصر الحديث الذي أعاد الله تعالىٰ فيه أصول مذهب السلف للظهور، وبقوَّة لم تكن لها قبل ذلك لما يزيد عن الألف عام علىٰ يد الدولة السعودية الأولىٰ علىٰ يد الإمام محمد بن سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفي ظل دعوة المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم أظهرها الله تعالىٰ في هذه الدولة المباركة، وأصبحت كتبها تطبع وتوزَّع، ودعاتها ينتشرون في الآفاق، وجامعاتها تستقطب الدارسين من كل أنحاء العالم، فكان لمنهج السلف في ظل هذه الدولة ما لم يكن له في سالف العصور، وترتَّب علىٰ ذلك: اليقظة الفكرية للمسلمين، وضعف دعاة البدع وافتضاحهم، ووعي الناس

بحقيقة الإسلام التي كادت البدعة أن تخفيها وراء دخان كثيف من الرهبانية والخرافة والشِّرك.

وهذا النصر العظيم الذي حقَّقه المنهج السلفيُّ أثار ثائرة أناس كثيرين، منهم أعداء للإسلام رأوا فيه الرجوع إلىٰ المنهج الذي كان عليه الصحابة والتابعون، والذي حقَّق به المسلمون مجدَهم الحضاريَّ الأول، والمتمثل في إنشاء أقوىٰ دولة في العالم آنذاك، فعمل هؤلاء علىٰ حرب السلفيَّة بطرق شتَّىٰ، منها تشويهها عبر نسبةِ التكفير والجماعات المتبنِّية له إليها، وحثُّ الحكومات في العالم علىٰ حربها ومحاصرة أنشطتها، ومنهم مسلمون مناصرون للبدعة، رأوا في السلفيّة خطرًا علىٰ بدعهم الكثيرة التي غطَّت حقيقة الإسلام زمنًا من الدهر.

وكان من وسائل إعادة نشر البدع: نسبة القول بها إلىٰ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وذلك بالاحتجاج بأقوال بعض فقهاء الحنابلة الذين تأثروا بالمحيط العام من الأشعرية والصوفية، وأيضًا بالاحتجاج بأقوال الإمام أحمد المشتبهة.

وقد اهتمَّ مركز سلف للبحوث والدراسات بهذه الظاهرة التي أُطلق عليها ظاهرة: "الحنابلة الجدد"، وهم مجموعة من الشباب الذين تبنَّوا فكرةَ إقرار بعض البدع بنسبتها إلىٰ المذهب الحنبلي، وقد كتب المركز مقالات وأوراقًا علميَّة تناقش شبهات هؤلاء القوم، وترد عليها ردًّا علميًّا مؤصَّلًا، يهدف إلىٰ الدفاع عن منهج السلف الصالح وشريعة الإسلام الغراء، والإسهامِ في حمايتها من شوائب البدع

وإظهارها كما تركنا عليها رسول الله ﷺ بيضاء نقية، كما روىٰ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ -وَكَانَ مِنَ الْبَكَّائِينَ- قَالَ: صَلَّىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلاةَ الْغَدَاةِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الأَعْيُنُ وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَة مُوَدِّعٍ! فَقَالَ: «اتَّقُوا اللهَ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، وَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَىٰ اخْتِلافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ مِنْ بَعْدِي الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عُضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ»(١).

وإن مركز سلف متمثِّلًا بإدارته وباحثيه إذ يتقدم لقرَّائه الكرام بهذا الكتاب الذي جمعنا فيه بعض إنتاج المركز بهذا الخصوص ليسأل الله تعالىٰ القبولَ، وأن يجعله عملًا خالصًا لوجه الله تعالىٰ، وينفع به المسلمين.

---

(١) أخرجه أحمد (١٧١٤٢)، والترمذي (٢٦٧٦)، وأبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٣). وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، وصححه ابن حبان (٥).



دعوى وقوع السلف في التأويل

من المعلوم أن إثبات المذاهب عمومًا -في قضية ما، أو مسألة معينة- لا يكون بتتبع أقوال الأفراد والشواذ المنقولة عن المنتسبين لهذا المذهب أو ذاك -هذا على فرض ثبوتها-، وإنما يكون بتوارد الأقوال وتواترها في طريق مَهْيَع وسبيل واضح ونهج مستقيم.

ومع وضوح هذا المسلك في إثبات مذاهب العلماء؛ فإن بعض المنتسبين إلى المذهب الأشعري يحاولون تقوية طريقتهم في تأويل صفات الله تعالى وصرفها عن ظاهرها وحقيقتها؛ بادعاء وقوع بعض علماء السلف في مثل ما يسمونه تأويلًا.

وسنعرض في هذه الورقة العلمية -بعون الله تعالى- تفنيدًا لهذه الدعوى، بوضعها على بساط العلم والتحقيق، وعرضها على ميزان البحث والتدقيق، والحكم عليها بالقسط والعدل؛ امتثالًا لقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة:٨].

منهج السلف في صفات الله تعالى:

أوَّل ما يُستهل به هو بيان منهج السلف في صفات الله تعالىٰ، وهو إثبات صفات الله تعالىٰ علىٰ حقيقتها وظاهرها، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل؛ معتصمين بقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]، وقطع الطمع عن إدراك العقول لكيفية صفاته سبحانه؛ تمسكًا بقوله تعالىٰ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

وفي هذا المعنىٰ يقول الإمام أبو جعفر ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "فإن قال لنا قائلٌ: فما الصواب من القول في معاني هذه الصفات التي ذكرت، وجاء ببعضها كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ ووحيه، وجاء ببعضها رسول الله ﷺ؟

قيل: الصواب من هذا القول عندنا أن **نثبت حقائقها علىٰ ما نعرف من جهة الإثبات ونفي التشبيه،** كما نفىٰ ذلك عن نفسه جل ثناؤه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾"(١).

إجماع السلف على هذا المنهج:

هذا المنهج الذي حكاه الطبري وغيره من حمل صفات الله تعالىٰ الواردة في الكتاب العزيز والسنة النبوية المطهرة علىٰ حقيقتها وعدم

---

(١) التبصير في معالم الدين (ص: ١٤٠).

اللجوء لتأويلها وصرفها عن ظاهرها ليس منهجًا مختلفًا فيه، بل هو قول السلف الكرام من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان كافة، ولا خلاف بينهم في ذلك البتة، ودونك بعض الأقوال الدالة على إجماعهم:

◈ يقول أبو يعلى الفراء: "دليل آخر على إبطال التأويل: **أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفها عن ظاهرها**، فلو كان التأويل سائغًا لكانوا إليه أسبق؛ لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة، بل قد روي عنهم ما دل على إبطاله"[(١)].

◈ ويقول حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، **وحملها على الحقيقة لا على المجاز**، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدُّون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرَّ بها مشبِّه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، **والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة**، والحمد لله"[(٢)].

---

(١) إبطال التأويلات (ص: ٧١).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٥).

◊ ويقول ابن القيم: "قد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيمانًا، ولكن -بحمد الله- لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم علىٰ إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلىٰ آخرهم، لم يسوموها تأويلًا، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلًا، ولم يبدوا لشيء منها إبطالًا، ولا ضربوا لها أمثالًا، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم: **يجب صرفها عن حقائقها وحملها علىٰ مجازها، بل تلقَّوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرًا واحدًا**، وأجروها علىٰ سَنن واحد، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عِضين، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه"[١].

◊ ويقول أيضًا: "ولم يتنازعوا [يعني: الصحابة رضي الله عنهم] **في تأويل آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد، بل اتفقت كلمتهم وكلمة التابعين بعدهم علىٰ إقرارها وإمرارها مع فهم معانيها وإثبات حقائقها**"[٢].

لقد سَعِد السلف ومن تبعهم بإحسان بهذا المعتقد السهل السمح الميسور، الذي يجمع ولا يفرق، ووقع بعض من جاء بعدهم في

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٣٩).
(٢) الصواعق المرسلة في الرد علىٰ الجهمية والمعطلة (١/ ٢١٠).

شبهات أبعدتهم عن سبيلهم، نسأل الله تعالىٰ لنا ولهم الهداية والسداد، وفيما يأتي بؤرة الشبهة التي أوقعت بعضهم في مخالفة السلف في هذا الباب، وزادوا علىٰ ذلك بأن زعموا أن بعض السلف وقعوا في التأويل لصفات الله تعالىٰ.

الشبهة الدافعة لمن ادعى على السلف وقوعهم في التأويل:

يعتقد كثير من المنتسبين إلىٰ المذهب الأشعري أن ظاهر نصوص الصفات ليس بمراد؛ لأن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو هي من خصائصهم. هذا محصل الشبهة التي وقعوا في شِراكها، فأخذوا يلتمسون المخارج بالتأويل وحملها علىٰ خلاف ظاهرها، بل وصل الأمر ببعضهم إلىٰ الادعاء بأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من الكفر(١)، نسأل الله تعالىٰ العصمة من الزلل.

إذن مكمن الشبهة هو في قياس الأمر في صفات الله تعالىٰ بما يشاهده العبد من صفات المخلوقين؛ ولهذا قال بعض أهل العلم: "إن كل معطل مشبه ولا يستقيم له التعطيل إلا بعد التشبيه..."(٢).

هذا الذي دفع بعضهم للبحث عن أقوال عن السلف تؤيد ما ادَّعوه، وسيأتي مناقشتهم تفصيلًا.

---

(١) قاله الصاوي في حاشيته علىٰ تفسير الجلالين عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ ﴾ [آل عمران: ٧].

(٢) ينظر: الصواعق المرسلة في الرد علىٰ الجهمية والمعطلة (١/ ٢٤٤).

والجواب عن هذه الشبهة إجمالاً(١):

أن هذا المعنىٰ الذي اعتقدوه باطل بلا ريب؛ إذ السلف الكرام والأئمة رضي الله عنهم لا يسمون الظاهر تمثيلًا بصفات المخلوقين، كما أنهم ينكرون أن يكون ظاهر القرآن والسنة باطلًا؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "لكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلًا، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين:

تارة: يجعلون المعنىٰ الفاسد ظاهر اللفظ، حتىٰ يجعلوه محتاجًا إلىٰ تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

وتارة: يردون المعنىٰ الحق الذي هو ظاهر اللفظ؛ لاعتقادهم أنه باطل"(٢).

وبالمثال يتضح المقال:

أولًا: جعلهم المعنىٰ الفاسد ظاهر اللفظ، وبالتالي يلجؤون إلىٰ تأويلٍ يخالف هذا الظاهر، ومن الأمثلة علىٰ هذا:

◊ ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ**

(١) ولجواب مفصل عن هذه الشبهة ينظر: المقال الآتي بعنوان: "دفع التلازم بين اعتقاد ظواهر نصوص الصفات والتشبيه.

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٤٣).

وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»[١]. فقالوا: ومعلوم أن ليس في قلوبنا أصابع الحق سبحانه.

والجواب عن هذه الشبهة:

لو أننا أنعمنا النظر في الحديث، وأعطيناه حقه من الدلالة؛ لتبين لنا جليًّا أن ظاهره لا يدل على ما ادعوه؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع، ولا مماس لها، ولا أنها في جوفه، ولا في قول القائل: "هذا بين يدي" ما يقتضي مباشرته ليديه، وإذا قيل: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، لم يقتض أن يكون مماسًّا للسماء والأرض، ونظائر هذا كثيرة"[٢].

ثانيًا: ردهم المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ؛ لاعتقادهم أن هذا الظاهر باطل، ومن الأمثلة على هذا:

◊ إثبات السلف لصفة اليدين لله تعالى؛ بقوله سبحانه: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، فلم يقبل بعض المتكلمين ذلك؛ وجعلوا تلك الآية مثل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس: ٧١]، واعتقدوا أن ظاهر الآية الكريمة باطل[٣].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٤).

(٢) التدمرية (ص: ٧٣).

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي (٢٦/ ٤١٠).

والجواب عن هذه الشبهة[1]:

ظاهر الآية الأولىٰ يدل علىٰ إثبات صفة اليدين لله تعالىٰ، وهو الحق الذي دلت عليه نصوص كثيرة من الآيات القرآنية والأحاديث المتواترة وإجماع السلف؛ قال تعالىٰ: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ ﷻ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا**»[2].

وبين الآية الأولىٰ: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ والآية الثانية: ﴿خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا﴾ فروق كثيرة:

◊ ففي الآية الثانية أضاف الفعل إلىٰ الأيدي، فصار شبيهًا بقوله تعالىٰ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورىٰ: ٣٠]، وفي الآية الأولىٰ أضاف الفعل إليه سبحانه فقال: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ﴾، ثم قال تعالىٰ: ﴿بِيَدَيَّ﴾.

◊ وفي الآية الأولىٰ ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد ﴿خَلَقۡتُ﴾، وفي اليدين ذكر لفظ التثنية ﴿بِيَدَيَّ﴾، كما في قوله تعالىٰ: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، بخلاف الآية الثانية، حيث أضاف الأيدي إلىٰ صيغة الجمع، ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا﴾، فصار كقوله تعالىٰ: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٤٥- ٤٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

◈ الجمع في الآية الثانية نظير المفرد في قوله تعالىٰ: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، وقوله تعالىٰ: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، فإن الله تعالىٰ يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد، وتارة بصيغة الجمع للتعظيم الذي يستحقه سبحانه، وتارة يكون الجمع لأجل المناسبة كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]؛ وقوله: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤].

فدل ما تقدم علىٰ أن قوله تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾، بخلاف قوله سبحانه: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾.

وقد تقدم معنا خلاصة ما عليه السلف الكرام في صفات الله تعالىٰ، وبعدهم التام عن التأويل الفاسد، الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره المراد بغير مسوّغ شرعيٍّ. وفيما يأتي الرد التفصيلي علىٰ من ادعىٰ عليهم الوقوع في التأويل الفاسد لنصوص الصفات.

الرد التفصيلي على دعوى وقوع السلف في التأويل:

أورد اثنان[1] من المنتسبين إلىٰ المذهب الأشعري بعض النصوص عن السلف الصالح، وادعيا أنها تأويلات لنصوص الصفات، وفيما يلي مناقشة ذلك تفصيلًا بما يناسب المقام:

---

(١) هما: حمد السنان، وفوزي العنجري، في كتابهما: "أهل السنة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم" (ص: ٢٣٢- ٢٤٧)، وقد قام فيصل بن قزار الجاسم - في كتابه: "الأشاعرة في ميزان أهل السنة" - بتتبع شبهاتهم والرد عليها، وقد أفدت منه، وزدت عليه.

الشبهة الأولى: تأويل ابن عباس رضي الله عنهما للكرسي:

استندا في ذلك على ما رواه الطبري من طريق جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، قال: كرسيه: علمه[١].

الجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

الوجه الأول: أن هذا الأثر ضعيف، لا يثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ ففيه جعفر بن أبي المغيرة. قال أبو سعيد الدارمي: "إنه من رواية جعفر الأحمر، وليس جعفر ممن يعتمد على روايته؛ إذ قد خالفته الرواة الثقات المتقنون"[٢].

وقال ابن منده: "لم يتابع عليه جعفر، وليس هو بالقوي في سعيد بن جبير"[٣]. ثم أورد رواية أخرى من طريق نهشل عن الضحاك عن ابن عباس بمثلها، وقال: "وهذا خبر لا يثبت؛ لأن الضحاك لم يسمع من ابن عباس، نهشل متروك"[٤].

وقال أبو منصور الأزهري: "والذي روي عن ابن عباس في الكرسي أنه العلم فليس مما يثبته أهل المعرفة بالأخبار"[٥].

---

(١) تفسير الطبري (٥/ ٣٩٧).
(٢) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي (١/ ٤١١).
(٣) الرد على الجهمية (ص: ٢١).
(٤) المرجع نفسه (ص: ٢١- ٢٢).
(٥) تهذيب اللغة (١٠/ ٣٣).

وقال البيهقي مشيرًا إلىٰ نكارة هذه الرواية: "وروينا عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: علمه. وسائر الروايات عن ابن عباس وغيره تدل علىٰ أن المراد به الكرسي المشهور المذكور مع العرش"(١).

وقال الذهبي: "فهذا جاء من طريق جعفر الأحمر: لين، وقال ابن الأنباري: إنما يروىٰ هذا بإسناد مطعون فيه"(٢).

وقال ابن أبي العز الحنفي: "وقيل: كرسيه: علمه، وينسب إلىٰ ابن عباس، والمحفوظ عنه ما رواه ابن أبي شيبة، كما تقدم [يعني: قوله: «الكرسي موضع القدمين»]، ومن قال غير ذلك فليس له دليل إلا مجرد الظن، والظاهر أنه من جراب الكلام المذموم، كما قيل في العرش"(٣).

الوجه الثاني: من المقرر عند المحدثين أن الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين علله، وبجمع أقوال ابن عباس في تفسير الكرسي؛ فإن الرواية الصحيحة عنه هي: عن عمار الدهني عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: «الكرسي: موضع القدمين،

---

(١) الأسماء والصفات (٢/ ٢٧٢).
(٢) العلو للعلي الغفار (ص: ١١٧).
(٣) شرح الطحاوية (٢/ ٣٧١).

وأما العرش فإنه لا يقدر قدره»[١]. قال أبو منصور الأزهري: "وهذه رواية اتفق أهل العلم على صحتها"[٢].

الوجه الثالث: على فرض التسليم بصحته جدلًا، فإنه معارض بما صح عن أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «يَا أَبَا ذَرٍّ، مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ مَعَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ، وَفَضْلُ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَى الْحَلْقَةِ»[٣]. والعبرة بما صح مسندًا عن رسول الله ﷺ.

الشبهة الثانية: تأويل ابن عباس والحسن البصري رضي الله عنهما لمجيء الله تعالى:

زعما أن ابن عباس رضي الله عنهما تأول قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، فقال: «أمره وقضاؤه»[٤]. ونحوه عن الحسن البصري.

الجواب عن هذه الشبهة:

هذا كلام لا يثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما، ويكفي أنهما لم يورداه مسندًا عنه.

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٨)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٣٩)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٨٢)، وابن بطة في الإبانة (٢٦٩).

(٢) تهذيب اللغة (١٠/ ٣٣).

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٦١- إحسان)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١٣٦)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٢٢٦).

(٤) ينظر: تفسير النسفي (٣/ ٦٤١).

الشبهة الثالثة: تأويل ابن عباس والطبري لقوله تعالىٰ: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾:

ادعيا أن ابن عباس رضي الله عنهما تأوَّل قوله تعالىٰ: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، فقال: «بمرأىٰ منا»[١]. وقال الطبري: "بمرأىٰ مني ومحبة وإرادة"[٢]. كما تأوَّل قوله تعالىٰ: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، فقال: «نرىٰ ما يعمل بك»[٣].

يجاب عنها من وجوه:

أولًا: أن الأثرين غير ثابتين عن ابن عباس، وإنما الثابت عنه مسندًا في قوله تعالىٰ: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾، قال: «بعين الله»[٤].

ثانيًا: بالرغم من عدم ثبوت هذا المعنىٰ عن ابن عباس، إلا أنه معنًىٰ صحيح، وقد قال به غير واحد من السلف، وهو من قبيل التفسير باللازم، مع إثباتهم الأصل وهو العين؛ يقول الشيخ ابن عثيمين: "فإذا قال قائل: قد ورد في تفسير بعض السلف لقوله تعالىٰ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ قال: تجري بمرأىٰ منا، فهل يعتبر هذا تحريفًا أم ماذا؟

---

(١) ينظر: تفسير السمعاني (٢/ ٤٢٧)، وتفسير البغوي (٤/ ١٧٣).

(٢) تفسير الطبري (١٨/ ٣٠٤).

(٣) ينظر: تفسير الخازن (٤/ ١٩٠).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره (١٥/ ٣٠٩)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ٢٠٢٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١١٦).

فالجواب: ليس هذا تحريفًا؛ لأنهم يقولون: تجري بمرأىٰ منا مع إقرارهم بالعين، ولو أن هذا القول كان من شخص ينكر العين لقلنا: هذا تحريف.

والذين قالوا: إن المعنىٰ بمرأىٰ منا، فإن معنىٰ كلامهم أنها تجري ونحن نراها بأعيننا، وكأنهم يريدون بذلك الرد علىٰ من زعم أن ظاهر الآية أن السفينة تجري في نفس العين، وحاشا لله"[١].

الشبهة الرابعة: تأويل ابن عباس لقوله تعالى: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾:

زعما أن ابن عباس تأوَّل قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فقال: «بقوة وقدرة»[٢].

يجاب عنها من وجهين:

أولًا: هذا المعنىٰ صحيح، وليس تأويلًا يصرف اللفظ عن ظاهره، وقد أخرجه الضياء عن ابن عباس بلفظ: «بقوة»[٣].

ثانيًا: أن قوله تعالىٰ: ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ ليس جمع "يد"، وإنما الأيد: القوة. يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: "فمن ظن أنها جمع يد في هذه الآية فقد غلط غلطا فاحشا، والمعنىٰ: والسماء بنيناها بقوة"[٤].

---

(١) شرح العقيدة السفارينية (١/ ٢٧١).

(٢) تفسير القرطبي (١٧/ ٥٢).

(٣) الأحاديث المختارة (١٣١).

(٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٧/ ٤٤٢).

الشبهة الخامسة: تأويل ابن عباس قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾:

زعما أن ابن عباس تأول قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، فقال: «الله سبحانه هادي أهل السموات والأرض»(١).

يجاب عنها من وجوه:

أولًا: أن هذا التفسير لا يمنع أن يكون الله تعالىٰ في نفسه نورًا؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ثم قول من قال من السلف: «هادي أهل السموات والأرض» لا يمنع أن يكون في نفسه نورًا؛ فإن من عادة السلف في تفسيرهم أن يذكروا بعض صفات المفسر من الأسماء أو بعض أنواعه؛ ولا ينافي ذلك ثبوت بقية الصفات للمسمىٰ، بل قد يكونان متلازمين، ولا دخول لبقية الأنواع فيه... ومن تدبره علم أن أكثر أقوال السلف في التفسير متفقة غير مختلفة"(٢).

ثانيًا: قد أثبت أبو الحسن الأشعري أنه تعالىٰ نور، فقال: "وأنه نور، كما قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾"(٣).

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٩/ ١٧٧).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٣٩٠).

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ١٦٨).

الشبهة السادسة: تأويل ابن عباس لقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾:

زعما أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تأول قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، فقال: «الوجه عبارة عنه»(١).

يجاب عنها من وجوه:

أولا: أنه لم يثبت هذا القول مسندًا عن ابن عباس، ولا يدل على أنه ينفي الوجه لله تعالى، بل الصحيح المسند عنه هو إثبات الوجه لله تعالى؛ ففي قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، قال: الزيادة: «فالنظر إلى وجه الله»(٢).

ثانيا: أن المعنى الصحيح للآية: إن بقاء وجهه المُذَوَّى بالجلال والإكرام هو بقاء ذاته(٣).

ثالثًا: قد أثبت أبو الحسن الأشعري لله تعالى وجهًا، فقال: "وأن له وجهًا كما قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾"(٤).

---

(١) يُنظر: تفسير القرطبي (١٧/ ١٦٥).
(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٠٩).
(٣) يُنظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٤٣٤).
(٤) مقالات الإسلاميين (١/ ١٦٨).

الشبهة السابعة: تأويل ابن عباس والضحاك وقتادة وسعيد لقوله تعالى: ﴿يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾:

زعما أن ابن عباس تأول قوله تعالىٰ: ﴿يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢]، فقال: "هو يوم حرب وشدّة"[(١)]. وبنحوه عن الضحاك وقتادة وسعيد بن جبير.

يجاب عنها من وجهين:

أولا: مثل هذا ليس بتأويل، وظاهر القرآن أن هذه الآية ليست من الصفات؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "لا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل علىٰ أن هذه من الصفات؛ فإنه قال: ﴿يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ نكرة في الإثبات، لم يضفها إلىٰ الله، ولم يقل: عن ساقه، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر، ومثل هذا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف؛ ولكن كثير من هؤلاء يجعلون اللفظ علىٰ ما ليس مدلولًا له، ثم يريدون صرفه عنه، ويجعلون هذا تأويلا، وهذا خطأ..."[(٢)].

ثانيا: ليس في الأثر نفي لصفة الساق لله تعالىٰ علىٰ الوجه اللائق به سبحانه؛ فقد روىٰ أبو سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَبْقَىٰ كُلُّ مَنْ كَانَ

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣/ ٥٥٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٣٩٤-٣٩٥).

يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا»[١].

الشبهة الثامنة: تأويل ابن عباس ومجاهد والسدي لقوله تعالى: ﴿جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾:

زعما أن ابن عباس تأول قوله تعالىٰ: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، فقال: «يريد علىٰ ما ضيعت من ثواب الله»[٢]. وبنحوه عن مجاهد والسدي.

يجاب عنها:

أن هذه الآية ليست من آيات الصفات، يقول الألوسي: "ولم أقف علىٰ عد أحد من السلف إياه من الصفات السمعية، ولا أعول علىٰ ما في المواقف، وعلىٰ فرض العد كلامهم فيها شهير، وكلهم مجمعون علىٰ التنزيه، وسبحان من ليس كمثله شيء وهو السميع البصير"[٣].

الشبهة التاسعة: تأويل الثوري والطبري لصفة الاستواء:

اجتزآ من قول الطبري ما توهماه تأويلًا، وأن سفيان الثوري أوَّل الاستواء علىٰ العرش بقصد أمره، ونظيره ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾

(١) أخرجه البخاري (٤٩١٩)، ومسلم (١٨٣).
(٢) ينظر: روح المعاني للألوسي (١٢/ ٢٧٢).
(٣) المرجع نفسه (١٢/ ٢٧٣).

[البقرة: ٢٩]، أي: قصد إليها(١).

يجاب عنها:

أولًا: ذكرا كلام الطبري مبتورًا وناقصًا، ولو تدبر القارئ الكريم كلام الطبري كاملًا لتبين مراده، وأنه بعيد عما قالوه من التأويل الفاسد، ولزالت شبهتهم.

يقول الطبري: "وأَوْلىٰ المعاني بقول الله جل ثناؤه: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾: علا عليهن وارتفع، فدبرهنّ بقدرته، وخلقهنّ سبع سموات.

والعجبُ ممن أنكر المعنىٰ المفهوم من كلام العرب في تأويل(٢) قول الله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: الذي هو بمعنىٰ العلو والارتفاع، هربًا عند نفسه من أن يلزمه بزعمه -إذا تأوله بمعناه المفهم كذلك- أن يكون إنما علا وارتفع بعد أن كان تحتها إلىٰ أن تأوله بالمجهول من تأويله المستنكر.

ثم لم يَنْجُ مما هرَب منه، فيقال له: زعمت أن تأويل قوله: ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ﴾: أقبلَ، أفكان مُدْبِرًا عن السماء فأقبل إليها؟!

فإن زعم أنّ ذلك ليس بإقبال فعل، ولكنه إقبال تدبير.

قيل له: فكذلك فقُلْ: علا عليها علوّ مُلْك وسُلْطان، لا علوّ انتقال

---

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لملا علي القاري (٣/ ٩٢٤).

(٢) التأويل عند المتقدمين بمعنىٰ التفسير.

وزَوال"[١].

ثانيًا: أن تفسير بعض السلف لقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ بقصد أمره تعالىٰ لا يعني تفسير الاستواء بذلك في جميع موارده، بل السلف مجمعون علىٰ إثبات استواء الله تعالىٰ علىٰ عرشه بمعنىٰ علوِّه عليه، والثوري نفسه يقول في نصوص الصفات: أمروها كما جاءت بلا كيف[٢].

الشبهة العاشرة: تأويل مجاهد والضحاك والشافعي وأبي عبيدة والبخاري لقوله تعالى: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾:

زعما أن هؤلاء الأئمة تأولوا قوله تعالىٰ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

يجاب عنها:

جمهور السلف علىٰ أن هذه الآية ليست في الصفات؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – في معرض بيان معناها –: "أي: قبلة الله ووجهة الله، هكذا قال جمهور السلف، وإن عدَّها بعضهم في الصفات، وقد يدل علىٰ الصفة بوجه فيه نظر"[٣].

---

(١) تفسير الطبري (١/ ٤٣٠).
(٢) أخرجه أبو بكر الخلال في السنة (١/ ٢٥٩)، والآجري في الشريعة (٣/ ١١٤٦)، والدارقطني في الصفات (ص: ٤٤).
(٣) مجموع الفتاوىٰ (٢/ ٤٢٩).

الشبهة الحادية عشرة: شبهة تأويل الإمام مالك لحديث النزول:

زعما أن الإمام مالك تأول صفة النزول، فإنه لما سئل عن نزول الرب ﷻ قال: "ينزل أمره كل سحر، فأما هو ﷻ فإنه دائم لا يزول ولا ينتقل سبحانه لا إله إلا هو"(١).

يجاب عن هذه الشبهة:

أولًا: هذا الأثر ضعيف؛ له طريقان لا يصحان عن مالك؛ يقول ابن تيمية: "هذا من رواية حبيب كاتبه وهو كذاب باتفاقهم. وقد رويت من وجه آخر لكن الإسناد مجهول"(٢). وفيما يلي بيان الطريقين تفصيلًا:

الطريق الأول: من رواية حبيب بن أبي حبيب، وكان كاتبًا لمالك؛ ودونك -أخي القارئ الحصيف- طائفة من أقوال العلماء فيه:

◊ قال عبد الله ابن الإمام أحمد: "سمعت أبي وذكر حبيب الذي قرأ على مالك بن أنس، فقال: ليس بثقة، كان حبيب يحيل الحديث ويكذب، وأثنى عليه شرًا وسوءًا"(٣).

◊ وقال أبو داود: "كان من أكذب الناس"(٤).

◊ وقال النسائي: "حبيب كاتب مالك، متروك الحديث، وحبيب هذا أحاديثه كلها موضوعة عن مالك وعن غيره"(٥).

---

(١) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٤٣)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٥).
(٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٠٥).
(٣) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٢٤).
(٤) ينظر: ميزان الاعتدال (١/ ٤٥٢).
(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٢٤).

◈ وقال أبو حاتم الرازي وأبو الفتح الأزدي: "متروك الحديث"(١).

◈ وقال ابن حبان: "كان يورق بالمدينة على الشيوخ، ويروي عن الثقات الموضوعات، كان يدخل عليهم ما ليس من حديثهم، وسماع ابن بكير وقتيبة كان بعرض ابن حبيب"(٢).

◈ وقال ابن عدي: "كاتب مالك بن أنس، يضع الحديث"(٣). وقال أيضًا: "وعامة حديث حبيب موضوع المتن مقلوب الإسناد، ولا يحتشم حبيب في وضع الحدث على الثقات، وأمره بيِّنٌ في الكذابين"(٤).

الطريق الثاني: من طريق جامع بن سوادة، ودونك -أخي المفضال- بيان حاله:

◈ قال الدارقطني: "وجامع ضعيف"(٥).

◈ وقال الذهبي: "جامع بن سوادة عن آدم بن أبي إياس بخبر كذب في الجمع بين الزوجين، كأنه وضعه"(٦).

◈ وقال سبط ابن العجمي: "وقد ذكر هذا الحديث [يعني: الحديث الذي

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال (٥/ ٣٦٩).
(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٤٥٢).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٢٤).
(٤) المرجع نفسه (٣/ ٣٢٩).
(٥) ينظر: لسان الميزان (٢/ ٤١٥).
(٦) المغني في الضعفاء (١/ ١٢٧).

أورده الذهبي] ابن الجوزي في الموضوعات بإسناده عن جامع، ثم قال: هذا موضوع، وجامع مجهول"[١].

ثانيًا: أنه مخالف للمحفوظ عن مالك؛ يقول الذهبي: "لا أعرف صالحًا، وحبيب مشهور[٢]، والمحفوظ عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ رواية الوليد بن مسلم، أنه سأله عن أحاديث الصفات، فقال: أمرها كما جاءت، بلا تفسير، فيكون للإمام في ذلك قولان، إن صحت رواية حبيب!"[٣].

ثالثًا: على فرض التسليم بصحته جدلًا، فإنه مخالف لما عليه جماهير أهل السنة والجماعة؛ يقول ابن عبد البر: "والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون: **ينزل كما قال رسول الله ﷺ، ويصدقون بهذا الحديث، ولا يكيفون، والقول في كيفية النزول كالقول في كيفية الاستواء والمجيء**[٤]، والحجة في ذلك واحدة.

---

(١) الكشف الحثيث (ص: ٨٣).

(٢) يعني: حاله مشهور بين أهل العلم بالضعف والترك والوضع، كما تقدم معنا. والله أعلم.

(٣) سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٥).

(٤) لأن القاعدة المطّردة عند أهل السنة والجماعة: "القول في بعض الصفات كالقول في بعض"؛ وفي مركزنا - مركز سلف - ورقة علمية تناولت هذه القاعدة بالشرح والتحليل، بعنوان: "قاعدة: القول في بعض صفات الله تعالىٰ كالقول في بعضها الآخر: شرح وتحليل".

وقد قال قوم من أهل الأثر أيضًا: إنه ينزل أمره، وتنزل رحمته، وروىٰ ذلك عن حبيب كاتب ملك وغيره، وأنكره منهم آخرون، وقالوا: هذا ليس بشيء؛ لأن أمره ورحمته لا يزالان ينزلان أبدًا في الليل والنهار، وتعالىٰ الملك الجبار الذي إذا أراد أمرًا قال له: كن فيكون في أيِّ وقت شاء، ويختص برحمته من يشاء متىٰ شاء، لا إله إلا هو الكبير المتعال"[(١)].

الشبهة الثانية عشرة: شبهة تأويل الإمام أحمد لصفة المجيء لله تعالى:

زعما أن الإمام أحمد تأول قوله تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] قال ابن كثير: "روىٰ البيهقي، عن الحاكم، عن أبي عمرو بن السماك، عن حنبل: أن أحمد بن حنبل تأول قول الله تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أنه جاء ثوابه. ثم قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه"[(٢)]. ومثله عن ابن الجوزي عن القاضي أبي يعلىٰ عن الإمام أحمد[(٣)].

يجاب عن هذه الشبهة من نقاط متسلسلة:

أولًا: التعرف علىٰ الحالة والجو المحيط بالإمام أحمد حينما قال هذا الكلام مما يعين علىٰ فهمه علىٰ وجهه الصحيح؛ وقد أوضح لنا

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٣).
(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٣٨٦).
(٣) دفع شبه التشبيه (ص: ١٤١).

شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك بقوله: "هذا الذي ذكره القاضي وغيره أن حنبلًا نقله عن أحمد في كتاب المحنة أنه قال ذلك في المناظرة لهم يوم المحنة؛ لما احتجوا عليه بقوله: «تجيء البقرة وآل عمران»، قالوا: والمجيء لا يكون إلا لمخلوق.

فعارضهم أحمد بقوله ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾، ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] وقال: المراد بقوله: «تجيء البقرة وآل عمران»: ثوابهما، كما في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾: أمره وقدرته"(١).

وبه يعلم أنه قاله في حالة مناظرته يوم المحنة.

ثانيًا: أنه اختلف أصحاب الإمام أحمد - وهم أعرف بمذهبه - في هذا؛ لأنه خلاف المتواتر عنه في منعه تأويل هذا، وتأويل غيره من الأفعال لله تعالىٰ؛ وقد استفيد هذا من قول ابن تيمية: "وقد اختلف أصحاب أحمد فيما نقله حنبل؛ فإنه لا ريب أنه خلاف النصوص المتواترة عن أحمد في منعه من تأويل هذا، وتأويل النزول والاستواء، ونحو ذلك من الأفعال"(٢).

ثالثًا: طرق الحنابلة في فهم كلام الإمام أحمد هذا؛ ولهم في ذلك ثلاثة أقوال، أوضحها ابن تيمية بقوله: "ولهم ثلاثة أقوال:

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ (١٦/ ٤٠٤- ٤٠٥).
(٢) المرجع السابق (٦١/ ٤٠٥).

قيل: إن هذا غلط من حنبل، انفرد به دون الذين ذكروا عنه المناظرة، مثل صالح وعبد الله والمرُّوذي وغيرهم؛ فإنهم لم يذكروا هذا، وحنبل ينفرد بروايات يغلطه فيها طائفة كالخلال وصاحبه. قال أبو إسحاق ابن شاقلا: هذا غلط من حنبل، لا شك فيه...

والقول الثاني: قال طائفة من أصحاب أحمد: هذا قاله إلزاما للخصم على مذهبه؛ لأنهم في يوم المحنة لما احتجوا عليه بقوله: «تأتي البقرة وآل عمران»، أجابهم بأن معناه: يأتي ثواب البقرة وآل عمران، كقوله: ﴿أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، أي: أمره وقدرته، على تأويلهم لا أنه يقول بذلك؛ فإن مذهبه ترك التأويل.

والقول الثالث: أنهم جعلوا هذا رواية عن أحمد، وقد يختلف كلام الأئمة في مسائل مثل هذه، لكن الصحيح المشهور عنه رد التأويل، وقد ذكر الروايتين ابن الزاغوني وغيره، وذكر أن ترك التأويل هي الرواية المشهورة المعمول عليها عند عامة المشايخ من أصحابنا، ورواية التأويل فسر ذلك بالعمد والقصد، لم يفسره بالأمر والقدرة، كما فسروا ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، فعلى هذا في تأويل ذلك إذا قيل به وجهان(١).

رابعًا: وبناء على ما سبق: كيف يترك الثابت المتواتر عن الإمام أحمد، وهو عدم التأويل، ويتمسك بالشاذ والمحتمل؟!.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٠٥- ٤٠٦).

الشبهة الثالثة عشرة: شبهة تأويل الإمام البخاري لصفة الضحك:

زعما أن الإمام البخاري تأول صفة الضحك لله تعالىٰ فقال: "معنىٰ الضحك الرحمة"(١).

يجاب عنها من وجوه:

أولًا: أنه ضعيف؛ لأنه منقطع بين البيهقي والفربري عن البخاري؛ فقد علقه البيهقي عن الفربري، والانقطاع من أسباب الضعف، كما لا يخفىٰ.

ثانيًا: أنه لا يعرف عن الإمام البخاري أنه قاله؛ فهذه نسخ صحيحه التي وقعت تحت يدي الحافظ ابن حجر، لا يوجد في شيء منها؛ يقول ابن حجر: "ولم أر ذلك في النسخ التي وقعت لنا من البخاري"(٢).

ثالثًا: أن المشهور من حال الإمام البخاري أنه علىٰ طريقة شيخه الإمام أحمد وإسحاق وغيرهما من أئمة السلف؛ ومن ذلك أنه عقد كتابًا كاملًا في صحيحه بعنوان: "كتاب التوحيد"، وتحته (٥٨) بابًا في إثبات صفات الله تعالىٰ علىٰ طريقة السلف.

إذا تبين هذا: فإنه يتعين علىٰ المؤمن حقًّا أن يسأل الله تعالىٰ العصمة من الوقوع في الزلل؛ باتهام علماء السلف بما هم منه براء؛

---

(١) ينظر: الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٧٢، ٤٠٢).

(٢) فتح الباري (٨/ ٦٣٢).

فإن الأصل الراسخ عند علماء أهل السنة والجماعة في إثبات صفات الله تعالىٰ: إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، والكلام في الصفات فرع علىٰ الكلام في الذات[١].

اللهم ثبتنا علىٰ منهج السلف الكرام حتىٰ نلقاك به يا رحمن، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

---

(١) في مركز سلف ورقة علمية تناولت هذه القاعدة بالبحث والمناقشة بعنوان: "قاعدة: القول في صفات الله تعالىٰ كالقول في الذات: دراسة وتحليل"، وهذا رابطها: https://salafcenter.org/2356/



٢
دفع التلازم
بين اعتقاد ظواهر نصوص الصفات والتشبيه

من المقرر عند علماء السلف أنه ليس فيما وصف الله تعالىٰ به نفسه ولا ما وصفه به رسوله ﷺ تشبيهٌ؛ وبتدبر قوله تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] يتضح المراد؛ يقول السفاريني: "فرد علىٰ المشبِّهة بنفي المثلية، ورد علىٰ المعطِّلة بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾"(١) ولما أثبت الله تعالىٰ لنفسه السمع والبصر بعد نفيه للمثلية، دلَّ ذلك علىٰ أن إثبات الصفات لا يستلزم التشبيه.

وبتقرير منهج السلف الكرام في نصوص صفات الله تعالىٰ يتضح هذا جليًّا، وهو إثبات صفات الله تعالىٰ علىٰ حقيقتها وظاهرها، مع نفي مشابهتها أو مماثلتها لصفات المخلوقين، وقطع طمع العقل في إدراك كيفيتها؛ متمسكين بقوله تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾، وبقوله سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٠]،

---

(١) لوامع الأنوار البهية (١/ ٩٤).

يقول الشيخ ابن عثيمين: "وهذا هو المذهب الصحيح، والطريق القويم الحكيم، **وذلك لوجهين:**

الأول: أنه تطبيقٌ تامٌّ لما دلَّ عليه الكتاب والسنة، من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته، كما يعلم ذلك من تتبعه بعلمٍ وإنصافٍ.

الثاني: أن يقال: إن الحق إمَّا أن يكون فيما قاله السلف، أو فيما قاله غيرهم، والثاني باطل؛ لأنه يلزم منه أن يكون السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان تكلموا بالباطل تصريحًا أو ظاهرًا، ولم يتكلموا مرة واحدة لا تصريحًا ولا ظاهرًا بالحق الذي يجب اعتقاده، وهذا يستلزم أن يكونوا إمَّا جاهلين بالحق، وإما عالمين به لكن كتموه، وكلاهما باطل، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم، فتعين أن يكون الحق فيما قاله السلف دون غيرهم"[١].

وتفصيل ذلك فيما يأتي:

أقوال أئمة السلف في حمل نصوص الصفات على ظاهرها:

قد تواترت الأقوال عن علماء أهل السنة والجماعة بحمل نصوص صفات الله تعالىٰ علىٰ ظاهرها وحقيقتها، مع إثبات معانيها اللائقة بالله تعالىٰ، وقطع الطمع عن إدراك كيفيتها، ومن أقوال السلف في حمل نصوص الصفات علىٰ الظاهر والحقيقة:

---

(١) مجموع فتاوىٰ ورسائل العثيمين (٣/ ٢٩٩- ٣٠٠).

قول ابن عبد البر: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة..."(١).

ويقول الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي وقد سئل عن صفات الرب تعالى: "مذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن راهويه: أن صفات الله التي وصف بها نفسه، أو وصفه بها رسوله، من السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه، إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور، من غير كيف يتوهم فيه، ولا تشبيه ولا تأويل؛ قال سفيان بن عيينة: كل شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره، أي: على ظاهره، لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل"(٢).

الرد على من أنكر الأخذ بظواهر النصوص:

وبما تقدم يتم الرد على القائلين بأن ظواهر النصوص غير مرادة، بل قد وصل الأمر ببعضهم إلى اعتبار الأخذ بظواهر الكتاب والسنة

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٥).

(٢) ينظر: العرش، للذهبي (٢/ ٤٥٩- ٤٦٠)، والعلو له (ص: ١٩٢).

من الكفر[1]. وما أشنع هذا الكلام وأبطله! نعوذ بالله تعالىٰ من الخذلان في الدنيا والآخرة[2].

وقد ردَّ الشيخ الشنقيطي هذا القول في «أضواء البيان» بأحسن عبارة وألطفها، ثم قال: "اتضح بما ذكرنا أن الذين يقولون: إن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر لا يعلمون ما هي الظواهر، وأنهم يعتقدون شيئًا ظاهر النص، والواقع أن النص لا يدل عليه بحال من الأحوال، فضلًا عن أن يكون ظاهره، فبنوا باطلًا علىٰ باطل، ولا شك أن الباطل لا يبنىٰ عليه إلا الباطل، ولو تصوروا معاني ظواهر الكتاب والسنة علىٰ حقيقتها لمنعهم ذلك من أن يقولوا ما قالوا"[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أمرين هامين:

أولهما: إن إثبات السلف لنصوص الصفات علىٰ ظاهرها وحقيقتها لا يعني بحال أنهم لا يثبتون لها معاني تليق بالله سبحانه، أو أنهم يعتبرون نصوص الصفات من المتشابهات التي يجب القطع بأن مراد الله تعالىٰ منها يخالف ظاهرها، ومن ثم يجب تفويض معناها إلىٰ الله تعالىٰ، ولا يجوز الخوض في تفسيرها، كما هو مذهب

---

(١) قاله الصاوي في حاشيته علىٰ تفسير الجلالين عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧].

(٢) في مركزنا مقالة في وجوب الأخذ بظواهر نصوص الصفات، بعنوان: "وجوب التمسك بظواهر النصوص في العقيدة"، ودونك رابطها:
https://salafcenter.org/351/

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٧/ ٢٦٨).

المفوضة[١].

ثانيهما: ليس هناك ارتباط بين إجراء نصوص صفات الله تعالىٰ علىٰ ظاهرها وبين التشبيه، ولا تلازم بين الأمرين، وفي هذا أبلغ الرد علىٰ من يتهم أهل السنة والجماعة بأنهم مشبهة أو مجسمة[٢].

أولًا: أقوال السلف في إثبات معاني الصفات:

تكاثرت أقوال السلف في إثبات معاني صفات الله تعالىٰ علىٰ ما يليق بجلاله سبحانه، ومنها:

- قول ابن الماجشون والإمام أحمد وغيرهما من علماء السلف: "إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، **وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه**"[٣].
- ويقول الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي، ومالك بن أنس،

---

(١) في مركز سلف عدة مقالات حول موضوع التفويض وبيان بطلانه، ومنها:

- حقيقة التفويض وموقف السلف منه، ورابطه في الموقع:

https://salafcenter.org/210/

- من لوازم القول بالتفويض في معاني صفات الله ﷻ، ورابطه:

https://salafcenter.org/287/

- من أدلة القائلين بالتفويض وشيء من المناقشة، ورابطه:

https://salafcenter.org/293/

(٢) في مركز سلف ورقة علمية تناقش قضية التجسيم وتنقضها، بعنوان: "التجسيم وابن تيمية وغلط المخالفين"، ودونك رابطها:

https://salafcenter.org/1066/

(٣) الصواعق المرسلة، لابن القيم (ص: ٧٤٥).

وسفيان الثوري، والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية وغير ذلك، فقالوا: "**أمضها بلا كيف**"(١). وفي هذا رد على المعطلة الذين نفوا صفات الله تعالى من الجهمية وغيرهم.

ويقول الترمذي: "وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث [يعني: حديث: «**إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه...**»] وما يشبه هذا من الروايات من الصفات، ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: قد تثبت الروايات في هذا، ويؤمن بها، ولا يتوهم، ولا يقال: كيف؟ هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: «أمروها بلا كيف»(٢).

ويقول ابن قتيبة: "الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله حيث انتهى في صفته، أو حيث انتهى رسوله ﷺ، ولا نزيل اللفظ عمَّا تعرفه العرب وتضعه عليه، ونمسك عما سوى ذلك"(٣).

وقال ابن عبد البر المالكي: روينا عن مالك بن أنس والأوزاعي وسفيان بن سعيد الثوري وسفيان بن عيينة ومعمر بن راشد في الأحاديث في الصفات أنهم كلهم قالوا: «أمروها كما جاءت»(٤).

ومن تلك الأقوال السابقة يتضح كيف كان اعتقاد السلف في

---

(١) أخرجه الدارقطني في الصفات (ص: ٧٥).
(٢) سنن الترمذي (٣/ ٤١- ٤٢).
(٣) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية (ص: ٤٤).
(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٣).

صفات الله تعالىٰ، وأنهم يعتقدون أن لها معنًىٰ صحيحًا يليق بالله تعالىٰ، ولا يفوضون معناها، وإنما يفوضون كيفيتها إلىٰ الله تعالىٰ؛ يقول ابن تيمية: "فقولهم: (أمروها كما جاءت) يقتضي إبقاء دلالتها علىٰ ما هي عليه؛ فإنها جاءت ألفاظًا دالة علىٰ معاني، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يُوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذٍ فلا تكون قد أُمِرّت كما جاءت، ولا يقال حينئذ: (بلا كيف)؛ إذ نفي الكيفية عمَّا ليس بثابت لغوٌ من القول"[١].

ما نقل عن ربيعة الرأي ومالك بن أنس وغيرهما – عندما سئلوا عن آية الاستواء –: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول"[٢].

ثانيًا: دفع التلازم بين إثبات النصوص والتشبيه:

لا تلازم بين إثبات ما أثبته الله تعالىٰ لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ من الصفات، وبين نفي التشبيه والمماثلة، ولا أدلَّ علىٰ هذا المعنىٰ من قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]؛ لذلك يقول أبو منصور معمر بن أحمد الأصبهاني: "فـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ينفي كل تشبيه وتمثيل، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ

---

(١) الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ (ص: ٣٠٧).

(٢) ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد، لابن قدامة (ص: ٨٥)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٧).

تنبيه: روي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفًا ومرفوعًا، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه. قاله ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٣٦٥).

﴿ٱلْبَصِيرُ﴾ ينفي كل تعطيل وتأويل، فهذا مذهب أهل السنة والجماعة والأثر، فمن فارق مذهبهم فارق السنة، ومن اقتدىٰ بهم وافق السنة"[١].

ومن الوجوه التي يدفع بها هذا التلازم:

١. التشبيه: أن يقال: يد الله كيد الإنسان، أو يقال: سمع الله كسمع الإنسان تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا؛ يقول إسحاق بن راهويه: "إنما يكون التشبيه إذا قال: يد كيد، أو مثل يد، أو سمع كسمع، أو مثل سمع، فإذا قال: سمع كسمع، أو مثل سمع، فهذا التشبيه، وأما إذا قال كما قال الله تعالىٰ: يد، وسمع، وبصر، ولا يقول: كيف؟ ولا يقول: مثل سمع، ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهًا، وهو كما قال الله تعالىٰ في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾"[٢].

ويقول أبو عاصم خُشَيش بن أصْرَم -بعد ذكره لجملة من صفات الله تعالىٰ كالسمع والبصر أنكرها الجهمية-: "فقد وصف الله من نفسه أشياء جعلها في خلقه والذي يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وإنما أوجب الله علىٰ المؤمنين اتباع كتابه وسنة رسوله"[٣].

---

(١) ينظر: الحجة في بيان المحجة لقوام السنة أبي القاسم الأصبهاني (١/ ٢٦٠).
(٢) سنن الترمذي (٣/ ٤٢).
(٣) ينظر: التنبيه والرد علىٰ أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين الملطي العسقلاني (ص: ١٢٢).

٢. إنما يكون التشبيه في تكييف الصفة، وليس في اعتقاد معناها؛ يقول ابن عبد البر المالكي: "ومحال أن يكون من قال عن الله ما هو في كتابه منصوص مشبهًا؛ إذ لم يكيف شيئًا، وأقر أنه ليس كمثله شيء"[1].

٣. من القواعد المقررة عند أهل السنة والجماعة: "القول في صفات الله تعالىٰ كالقول في الذات"[2]، وعليه: فإن كنا نثبت لله تعالىٰ ذاتًا لا تشبه الذوات، فكذلك نثبت لله تعالىٰ صفات لا تشبه صفات المخلوقين؛ يقول ابن تيمية: "وهكذا سائر الأئمة قولهم يوافق قول مالك: في أنَّا لا نعلم كيفية استوائه كما لا نعلم كيفية ذاته، ولكن نعلم المعنىٰ الذي دل عليه الخطاب، فنعلم معنىٰ الاستواء ولا نعلم كيفيته، وكذلك نعلم معنىٰ النزول ولا نعلم كيفيته، ونعلم معنىٰ السمع والبصر والعلم والقدرة، ولا نعلم كيفية ذلك، ونعلم معنىٰ الرحمة والغضب والرضا والفرح والضحك، ولا نعلم كيفية ذلك"[3].

٤. الاشتراك في مطلق الاسم لا يقتضي التشبيه؛ يقول أبو نصر السجزي الحنفي: "والأصل الذي يجب أن يعلم: أن اتفاق التسميات

---

(١) الاستذكار (٢/ ٥٢٨).

(٢) في مركزنا ورقة علمية بعنوان: "قاعدة: القول في صفات الله تعالىٰ كالقول في الذات- دراسة وتحليل"، وهذا رابطها:
https://salafcenter.org/2356/

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٣٦٥).

لا يوجب اتفاق المسمَّين بها، فنحن إذا قلنا: إن الله موجود، رؤوف، واحد، حيٌّ، عليمٌ، بصيرٌ، متكلمٌ، وقلنا: إن النبي ﷺ كان موجودًا، حيًّا، عالمًا، سميعًا، بصيرًا، متكلمًا، لم يكن ذلك تشبيهًا، ولا خالفنا به أحدًا من السلف والأئمة، بل الله موجود لم يزل، واحد حيٌّ قديمٌ قيومٌ عالمٌ سميعٌ بصيرٌ متكلمٌ فيما لم يزل، ولا يجوز أن يوصف بأضداد هذه الصفات، والموجود منا إنما وجد عن عدم، وحتىٰ ينقضي أجله، ثم يصير ميتًا بزوال ذلك المعنىٰ، وعلم بعد أن لم يعلم، وقد ينسىٰ ما علم، وسمع وأبصر وتكلم بجوارح قد تلحقها الآفات، **فلم يكن فيما أطلق للخلق تشبيه بما أطلق للخالق ﷻ، وإن اتفقت مسميات هذه الصفات**"(١).

فالسعيد من استنار قلبه بالوحي، ومنع عقله من اتباع الهوىٰ، فسلك سبيل المؤمنين، والشقي من فهم نصوص صفات الله تعالىٰ: كالعلو والنزول والضحك والعجب ونحوها في إطار ما يشاهده ويبصره في المخلوق، لا في إطار قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]؛ وهو مسلك مبتدع قد حذر منه العلماء.

وما أجمل أن يسعد المؤمن بمتابعة سلف الأمة؛ فيثبت لله تعالىٰ ما أثبته لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تشبيه؛ يقول ابن أبي زَمَنِين المالكي: "فهذه صفات

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٢/ ٨٩- ٩٠).

ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها نبيه ﷺ، وليس في شيء منها تحديد ولا تشبيه ولا تقدير، فسبحان من ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، لم تره العيون فتحده كيف هو كَيْنُونيته، لكن رأته القلوب في حقائق الإيمان به"[١].

اللهم ثبتنا على الإسلام والسنة بفهم سلف الأمة، واعصمنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) أصول السنة (ص: ٧٤).



دعوى أن صفات الله تعالى من المتشابه

أخبر الله تعالىٰ أن في القرآن الكريم آيات محكمات هُنّ أمُّ الكتاب، أي: بينات واضحات الدلالة، لا التباس فيها علىٰ أحدٍ من الناس، ومنه آيات أخر فيها اشتباه في الدلالة علىٰ كثير من الناس أو بعضهم، فمَن ردَّ ما اشتبه عليه إلىٰ الواضح منه، وحكَّم مُحكمه علىٰ مُتشابهه عنده، فقد اهتدىٰ، ومن عكس انعكس[1]؛ يقول تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧].

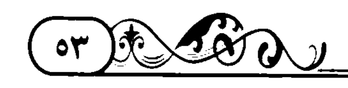
من معاني المحكم والمتشابه:

قد تنوعت أنظار العلماء في بيان معنىٰ المحكم ومعنىٰ المتشابه، ويرجع ذلك إلىٰ اختلاف اعتباراتهم في ذلك[2]، فيقال: اختلفت العبارات لاختلاف الاعتبارات.

- فتارة يكون "الإحكام" في التنزيل، وفي مقابلته ما يلقيه

(١) ينظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٦).

(٢) ينظر: الإكليل في المتشابه والتأويل، لابن تيمية (ص: ١٢).



الشيطان؛ كما في قول الله سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج: ٥٢]، وعليه يكون المحكم: هو المنزل من عند الله، أحكمه الله، بمعنىٰ: فصله من الاشتباه بغيره، وفصل منه ما ليس منه.

- وتارة يكون "الإحكام" في إبقاء التنزيل، ويكون في مقابلته النسخ: الذي هو رفع ما شرع؛ وعليه يصح أن يقال: المتشابه هو المنسوخ.

- وتارة يكون "الإحكام" في التأويل والمعنىٰ، وهو تمييز الحقيقة المقصودة من غيرها، حتىٰ لا تشتبه بغيرها، وفي مقابلته المتشابهات: التي تشبه هذا وتشبه هذا؛ فتكون محتملة للمعنيين، وفي هذا يقول الإمام أحمد بن حنبل: "المحكم: الذي ليس فيه اختلاف، والمتشابه: الذي يكون في موضع كذا وفي موضع كذا"(١). وهذا المعنىٰ هو الذي يعنينا هنا بالبحث والمناقشة، وهل صفات الله تعالىٰ تدخل في المتشابه بهذا الاعتبار؟.

---

(١) المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية (ص: ١٦١).

أهمية الموضوع:

من أبرز فوائد هذه المقالة أنها تقطع شبهة مذهب المفوضة[١] القائلين بأن صفات الله من المتشابهات التي يجب القطع بأن مراد الله منها شيء يخالف ظاهرها، ويوجبون تفويض معناها إلىٰ الله تعالىٰ، ولا يجيزون الخوض في تفسيرها[٢]. وأولىٰ ما نستهل به المقالة هو تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في صفات الله تعالىٰ، ومنه ينطلق البحث:

الاعتقاد الحق في صفات الله تعالى:

قد أجمل حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ اعتقاد السلف بقوله: "أهل السنة مجمعون علىٰ الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها علىٰ الحقيقة لا علىٰ المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج، فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئًا منها علىٰ الحقيقة، ويزعمون أن من أقرَّ بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة، والحمد

---

(١) في مركز سلف عدة مقالات حول موضوع التفويض سبق بيان بعضها في (ص:٣٨).

(٢) ينظر: أساس التقديس، للرازي (ص: ٢٢٣).

الله"[(١)].

ومن هذا القول تتضح المرتكزات لاعتقاد أهل السنة والجماعة في صفات الله تعالىٰ، ويمكن إجمالها في أربع نقاط:

١) الإجماع علىٰ الإقرار والإيمان بالصفات الواردة في القرآن الكريم والسنة المطهرة.

٢) أن أهل السنة والجماعة يحملون صفات الله تعالىٰ علىٰ الحقيقة بخلاف أهل البدع.

٣) أنه لا سبيل لإدراك كيفية صفات الله تعالىٰ.

٤) أنهم لا يحدون فيها صفة محصورة، ولا يشبهون الله تعالىٰ بخلقه.

ودليل ذلك في آيتين من كتاب الله تعالى[(٢)]:

الآية الأولى: قوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]؛ وفيها إثبات حقيقة الصفات، ونفي المماثلة.

والآية الثانية: قوله سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]؛ وفيها قطع النظر عن إدراك كيفية صفات الله تعالىٰ.

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٥).

(٢) لمركزنا ورقة علمية بعنوان: "قاعدة: القول في صفات الله تعالىٰ كالقول في الذات- دراسة وتحليل"، وهذا رابطها:

/https://salafcenter.org/2356

صفات الله تعالى محكمة ومتشابهة:

بالنظر إلى ما قرره علماء أهل السنة والجماعة فإن صفات الله سبحانه محكمةٌ من وجه، ومتشابهةٌ من وجه:

◊ فإن أريد معرفة معنى صفات الله تعالى فهي بهذا الاعتبار من المحكم.

◊ وإن أريد معرفة كيفية صفات الله تعالى، فهي بهذا الاعتبار من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه.

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: "كثير من الناس يطلق عليها [يعني: صفات الله تعالى] اسم المتشابه، وهذا من جهة غلط، ومن جهة قد يسوغ؛ كما بينه الإمام مالك بن أنس بقوله: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب"[(١)].

الأدلة على أن صفات الله محكمة من وجه، متشابهة من وجه[(٢)]:

١) أن الله تعالى لم يقل في المتشابه: لا يعلم تفسيره ومعناه، وإنما أخبر سبحانه أنه لا يعلم تأويله إلا هو؛ فقال جل ذكره: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، ولكنه سبحانه لم ينف علمهم بمعناه وتفسيره، بل قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩]، وهذا يعمُّ الآيات المحكمات والآيات المتشابهات، وكيف يتدبر ما لا يعقل له معنى؟!.

---

(١) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (ص: ٣٨).

(٢) ينظر: الإكليل في المتشابه والتأويل (ص: ١٢- ١٥).

٢) قال الله تعالىٰ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [النساء: ٨٢]، والآية لم تستثن منه شيئًا نُهِي عن تدبره.

٣) أن الله تعالىٰ إنما ذمَّ من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله؛ فقال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٧]، فأما من تدبر المحكم والمتشابه كما أمره الله سبحانه، وطلب فهمه ومعرفة معناه، فلم يذمه الله تعالىٰ بذلك، بل أمر بذلك ومدح عليه.

بعض أقوال السلف المؤيدة لذلك:

◈ يقول الإمام مالك وربيعة وغيرهما: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول"(١).

◈ وقال الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي ومالكًا وسفيان وليثًا عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة فقالوا: أمروها بلا كيف(٢).

◈ وكذلك ابن الماجشون وأحمد بن حنبل وغيرهما من السلف يقولون: "إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن علمنا تفسيره ومعناه"(٣).

◈ وعن العباس بن محمد الدوري قال: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام وذكر الباب [يعني: الأحاديث] الذي يروىٰ في الرؤية، والكرسي،

---

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٧).

(٢) إبطال التأويلات، لأبي يعلىٰ الفراء (ص: ٤٧).

(٣) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٧).

وموضع القدمين، وضحك ربنا، وأين كان ربنا، ويضع الرب قدمه، وأشباه هذا فقال: "هذه أحاديث صحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا شك فيه، ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه، وكيف ضحك؟ قلنا: لا نفسر هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسر هذا"(١).

◊ ويقول الطبري -بعد ذكره لجملة من صفات الباري سبحانه-: "فإن هذه المعاني التي وصفت، ونظائرها، مما وصف الله ﷻ بها نفسه، أو وصفه بها رسوله ﷺ مما لا تدرك حقيقة علمه بالفكر والروية. ولا نكفر بالجهل بها أحدًا إلا بعد انتهائها إليه"(٢).

◊ ويقول ابن القيم: "إن العقل قد يئس من تعرف كنه الصفة وكيفيتها؛ فإنه لا يعلم كيف الله إلا الله. وهذا معنىٰ قول السلف: بلا كيف، أي: بلا كيف يعقله البشر؛ فإنه من لا تعلم حقيقة ذاته وماهيته، كيف تعرف كيفية نعوته وصفاته؟! ولا يقدح ذلك في الإيمان بها، ومعرفة معانيها، فالكيفية وراء ذلك.

كما أنَّا نعرف معاني ما أخبر الله به من حقائق ما في اليوم الآخر، ولا نعرف كيفيتها مع قرب ما بين المخلوق والمخلوق، فعجزنا من معرفة كيفية الخالق وصفاته أعظم وأعظم"(٣).

---

(١) إبطال التأويلات (ص: ٤٨).
(٢) التبصير في معالم الدين (ص: ١٣٩).
(٣) مدارج السالكين (٣/ ٣٣٥).

وأقوال السلف في ذلك تفوق الحصر، وحسبنا من القلادة ما أحاط بالعنق.

الأدلة على بطلان القول بأن صفات الباري من المتشابه:

١) لا ريب أن الله تعالىٰ سمىٰ نفسه في القرآن الكريم بأسماء مثل الرحمن والودود والعزيز والجبار ونحو ذلك، كما وصف نفسه تعالىٰ بصفات مثل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٥]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىۡءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقوله ﷻ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]، ونحو ذلك، ومن المعلوم اضطرارا من دين الإسلام أنها تدل علىٰ معان مختلفة[(١)].

٢) من لوازم القول بأن صفات الله تعالىٰ من المتشابه: أن يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذٍ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه[(٢)].

٣) ولا يخفىٰ بطلان هذا، ومنافاته للحكمة من بعث الله تعالىٰ الرسلَ وإنزاله الكتب.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٢٩٦- ٢٩٩).

(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٤).

٤) لم يعرف عن أحد من الصحابة قط أنه عدَّ في المتشابهات آيات الصفات، بل المنقول عنهم يدل علىٰ خلاف ذلك، فكيف تكون آيات الصفات متشابهة عندهم وهم لا يتنازعون في شيء منها، وآيات الأحكام هي المحكمة وقد وقع بينهم النزاع في بعضها؟!(١).

٥) القول بأن صفات الباري من المتشابه وأنه لا يفهم معناها باطل؛ لأنه لا يعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة لا أحمد بن حنبل ولا غيره(٢).

خلاصة القول: إن منهج السلف في صفات الله تعالىٰ هو أعدل المناهج وأوسطها؛ فلا وَقَصَ فيه ولا شطط؛ حيث أثبتوا الله تعالىٰ ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ولم يتدخلوا في ذلك بعقل ولا هوىٰ، وأبعدوا أنفسهم عن التأويلات الباطلة والتعطيلات الفاسدة، فكانوا أسعد الناس، وسلموا وغنموا.

ولما كانوا بهذا الوصف صفت نفوسهم بالإيمان بصفات ربهم ومعرفتها، وإثبات حقائقها، وتعلقت قلوبهم بها، وشهودهم لها، فكان ذلك هو مبدأ طريقهم إلىٰ الله سبحانه ووسطه وغايته، وحاديهم إلىٰ

---

(١) ينظر: الصواعق المرسلة، لابن القيم (١/ ٢١٣).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٢٩٤).

الوصول، ومحرك عزماتهم إذا فتروا، ومثير هممهم إذا قصروا، فإن سيرهم إنما هو على الشواهد، فمن كان لا شاهد له فلا سير له، ولا طلب ولا سلوك له، وأعظم الشواهد صفات محبوبهم، ونهاية مطلوبهم، وذلك هو العَلَمُ الذي رُفع لهم في السير فشمروا إليه[(١)].

جعلنا الله تعالىٰ ممن علم فعمل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

---

(١) ينظر: مدارج السالكين (٣/ ٣٢٧).



٤
إطلاق (المعنى) و(التأويل)
والمراد به عند السلف في الصفات

من الخطأ الشائع الذي يقع فيه كثير من الناس: حمل الألفاظ الشرعية الواردة في الكتاب والسنة على اصطلاحات المتأخرين؛ يقول الإمام ابن القيم: "وهذا موضع زلَّت فيه أقدام كثير من الناس، وضلَّت فيه أفهامهم؛ حيث تأولوا كثيرًا من ألفاظ النصوص بما لم يؤلف استعمال اللفظ له في لغة العرب البتة، وإن كان معهودًا في اصطلاح المتأخرين، وهذا مما ينبغي التنبه له؛ فإنه حصل بسببه من الكذب على الله ورسوله ما حصل"(١).

وفي هذه المقالة عرض لواحد من تلك الألفاظ الشرعية وهو لفظ "التأويل"، وبيان علاقته بالمعنى، واستعمال السلف لكل منهما في موضعه، وتطبيق ذلك على قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ١٨٩).

وفي هذا البيان أبلغ الرد علىٰ من يدعي وقوع السلف في التفويض أو في التأويل بمفهومه عند أهله؛ وإظهار محاسن منهج السلف في باب الصفات، وقوة حجتهم.

السلف يثبتون معاني الصفات:

لقد تكاثرت أقوال علماء أهل السنة والجماعة في تقرير مذهب السلف، وأنهم يثبتون للنصوص الواردة في صفات الباري تعالىٰ معانيَ تليق به سبحانه، ومنها:

- قول ابن الماجشون والإمام أحمد وغيرهما من علماء السلف: **"إنَّا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه"**(١).

- ويقول ابن قتيبة: "الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله حيث انتهىٰ في صفته، أو حيث انتهىٰ رسوله ﷺ، **ولا نزيل اللفظ عمَّا تعرفه العرب وتضعه عليه**، ونمسك عمَّا سوىٰ ذلك"(٢).

- كما يقرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: "فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات وغيرها، **وفسروها بما يوافق دلالتها وبيانها**، ورووا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن"(٣).

---

(١) ينظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٤).
(٢) الاختلاف في اللفظ والرد علىٰ الجهمية (ص: ٤٤).
(٣) مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٣٠٧).

والأدلة متوافرة على ذلك، ومنها:

قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢].

وقوله سبحانه: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: ٢٤].

وجه الدلالة من الآيتين:

دلت الآيتان بعمومهما على الحض على تدبر القرآن الكريم كله؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "نفي الاختلاف عن القرآن لا يكون إلا بتدبره كله، وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفه ما لم يتدبر لما تدبر"[١].

وقال جل وعز: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الزمر: ٢٧].

وقال تقدست أسماؤه: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢].

وجه الدلالة:

في الآيات الحث على التذكر والتفكر والتعقل لآيات الكتاب العزيز، ولم يستثن منه شيئًا.

---

(١) المرجع نفسه.

وهذا قول علماء أهل السنة والجماعة قاطبة فيما يتعلق بالمعنىٰ، ولم يخالف في ذلك أحد منهم البتة، ولهذا لم يعتبروا آيات الصفات من المتشابه المطلق الذي استأثر الله تعالىٰ بعلمه في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

إذا تبين قول السلف في إثبات معاني صفات الله تعالىٰ علىٰ الوجه اللائق به سبحانه؛ فما قولهم في تأويل الصفات؟

السلف لا يقولون بتأويل الصفات بمعنى صرفها عن ظاهرها:

فالتأويل لفظ مجمل يحتاج إلىٰ تفسير وبيان؛ وله أربعة معان في كتاب الله تعالىٰ علىٰ التفصيل:

المعنى الأول: التفسير والمرجع وما يؤول إليه الكلام؛ يقول الجوهري: "التأويل: تفسير ما يَؤُولُ إليه الشيء... أي: تفسيره ومرجعه"[(١)].

المعنى الثاني: عاقبة الشيء؛ يقال: "آل الأمر إلىٰ كذا" إذا صار إليه ورجع[(٢)]؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، يقول ابن جرير الطبري: "يعني: وأحمد مَوْئلا ومغبّة، وأجمل عاقبة"[(٣)].

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٦٢٧).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٦/ ٢٠٥).

(٣) تفسير الطبري (٨/ ٥٠٦).

المعنى الثالث: حقيقة الشيء المخبر عنه؛ ومنه قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، قال ابن زيد: "يوم يأتي حقيقته؛ وقرأ قول الله تعالىٰ: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، قال: هذا تحقيقها، وقرأ قول الله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، قال: ما يعلم حقيقته ومتىٰ يأتي إلا الله تعالىٰ"[(١)].

المعنى الرابع: العلة الغائية والحكمة المطلوبة بالفعل؛ ومنه قوله تعالىٰ فيما قصه علينا من قصة الخضر مع موسىٰ -عليهما السلام-: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨][(٢)].

هذه المعاني الأربعة هي التي وردت في خطاب السلف من الصحابة والتابعين بيانًا لمعنىٰ التأويل، وهي ترجع في جملتها إلىٰ معنيين: حقيقة الشيء الذي يؤول اللفظ إليه، أو تفسيره، يقول ابن تيمية: "فتأويل الخبر نفس المخبر عنه، وتأويل أسماء الله وصفاته نفسه المقدسة بما لها من صفات الكمال، ويراد بالتفسير التأويل وهو: بيان المعنىٰ المراد، وإن لم نعلم كيفيته وكنهه، كما أنا نعلم أن في الجنة خمرًا ولبنًا وماءً وعسلًا وذهبًا وحريرًا وغير ذلك وإن كنا لا نعرف كيفية ذلك، ويُعلم أن كيفيته مخالفة لكيفية الموجود في الدنيا"[(٣)].

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٢/ ٤٧٩- ٤٨٠).

(٢) ينظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٧٧).

(٣) الصفدية (١/ ٢٨٨- ٢٨٩).

وهناك معنى خامس للتأويل، هو: "صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح"[(١)]، وهذا هو التأويل المستعمل عند الأشاعرة والماتريدية، وهو معنى محدث لم يوجد الخطاب به عند السلف من الصحابة والتابعين؛ "فلا يجوز أن يقال: إن هذا اللفظ متأوّل، بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، فضلًا عن أن يقال: إن هذا التأويل لا يعلمه إلا الله، اللهم إلا أن يراد بالتأويل ما يخالف الظاهر المختص بالمخلوقين، فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا فلا بد أن يكون له تأويل يخالف ظاهره"[(٢)].

طريقة السلف في استعمال كلمة التأويل:

مما تقدم يتضح أن السلف استعملوا التأويل بمعنى التفسير، فهو المراد بما نقل عن بعض علماء أهل السنة والجماعة، كقول ابن عيينة: "السنة هي تأويل الأمر والنهي"[(٣)]، واستعمال الطبري له في تفسيره.

ولم يستعملوا التأويلَ بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره؛ لأنه من قبيل التحريف؛ وبه يرد على دعوى بعض الأشاعرة وقوع السلف في

---

(١) ينظر: تقويم النظر لابن الدهان (١/ ٩٤)، والتحقيق والبيان في شرح البرهان للأبياري (٢/ ٤٣٣)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (١/ ٥٦١).

(٢) التدمرية (ص: ١١٥).

(٣) ينظر: إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات، لابن الوزير (ص: ٨٩).

التأويل -بمعنىٰ صرف الآية عن ظاهرها-[1]، يبين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: "**فهذا لم يكن هو المراد بلفظ التأويل في كلام السلف**، اللهم إلا أنه إذا علم أن المتكلم أراد المعنىٰ الذي يقال: إنه خلاف الظاهر، جعلوه من التأويل الذي هو التفسير؛ لكونه تفسيرًا للكلام، وبيانًا لمراد المتكلم به، أو جعلوه من النوع الآخر الذي هو الحقيقة الثابتة في نفس الأمر التي استأثر الله بعلمها؛ لكونه مندرجًا في ذلك؛ **لا لكونه مخالفًا للظاهر**.

وكان السلف ينكرون التأويلات التي تخرج الكلام عن مراد الله ورسوله التي هي من نوع تحريف الكلم عن مواضعه، فكانوا ينكرون التأويل الباطل الذي هو التفسير الباطل، كما ننكر قول من فسر كلام المتكلم بخلاف مراده.

وقد ينكرون من التأويل الذي هو التفسير ما لا يعلم صحته، فننكر الشيء للعلم بأنه باطل، أو لعدم العلم بأنه حق.

ولا ينكرون ترجمة الكلام لمن لا يحسن اللغة، وربما أنكروا من ذلك ما لا يفهمه المستمع أو ما تضره معرفته؛ كما ينكرون تحديث الناس بما تعجز عقولهم عن معرفته أو بما تضرهم معرفته"[2].

---

(١) في مركز سلف ورقة علمية تناولت هذا الموضوع بالتفصيل، بعنوان: "إبطال دعوىٰ وقوع السلف في التأويل الفاسد"، وهذا رابطها:
https://salafcenter.org/2552/

(٢) الصفدية (١/ ٢٩١- ٢٩٢).

ويقول ابن القيم: "المقصود أن التأويل يتجاذبه أصلان: التفسير، والتحريف. فتأويل التفسير هو الحق، وتأويل التحريف هو الباطل، فتأويل التحريف من جنس الإلحاد؛ فإنه هو الميل بالنصوص عمَّا هي عليه: إما بالطعن فيها، أو بإخراجها عن حقائقها مع الإقرار بلفظها"[١].

خلاصة ما سبق: أن المراد بنفي علم الراسخين بالتأويل في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ هو: نفي علم الكيفية[٢]؛ ولذلك كان جمهور الأمة -سلفها وخلفها- علىٰ أن الوقف عند قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ثم الابتداء بقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾؛ وهو الثابت عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم، ولا تلازم بين نفي علم التأويل -بمعنىٰ الكيفية- وإثبات المعنىٰ؛ يقول ابن تيمية: "نفي علم التأويل ليس نفيًا لعلم المعنىٰ"[٣].

وذهب بعض السلف -كمجاهد- إلىٰ الوقوف علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، وأن الراسخين في العلم يعلمون تفسيره، وممن ذهب إلىٰ هذا ابن الحاجب فقال: "والظاهر الوقف علىٰ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾؛ لأن الخطاب بما لا يفهم بعيد"[٤]، وجعله النووي هو

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢١٧).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٣١٢).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (١٣/ ٣٠٦).

(٤) مختصر ابن الحاجب (١/ ٤٧٣ - بيان المختصر).

الأصح؛ فقال: "والأصح الأول، وأن الراسخين يعلمونه؛ لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلىٰ معرفته، وقد اتفق أصحابنا وغيرهم من المحققين علىٰ أنه يستحيل أن يتكلم الله تعالىٰ بما لا يفيد"(١).

وفي هذا رد لدعاوىٰ المفوضة، وزعمهم أن السلف كانوا لا يعلمون معاني آيات صفات الله تعالىٰ(٢).

وقد وفَّق الله تعالىٰ الإمام مالكا وربيعة الرأي وغيرهما، فجمعوا ولخصوا ذلك في جملة واحدة: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"(٣)، وصارت منهجًا محكمًا لأهل السنة والجماعة.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه.

---

(١) شرح النووي علىٰ صحيح مسلم (١٦/ ٢١٨).
(٢) في مركز سلف ورقة علمية ترد دعواهم بعنوان: "براءة الإمام أحمد من التفويض وكشف دعاوىٰ الحنابلة الجدد"، وهذا رابطها:
https://salafcenter.org/2715/
(٣) ينظر: الاستذكار، لابن عبد البر (٢/ ٥٢٩)، والعلو للعلي الغفار، للذهبي (ص: ٢٥٤)، والاعتصام، للشاطبي (١/ ٢٢٩).



براءة الصحابة والتابعين من التفويض

إن مذهب السلف قاطبة هو إثبات صفات الله تعالىٰ، وإجراؤها علىٰ ظواهرها[(١)]، ونفي الكيفية والتشبيه[(٢)] عنها؛ إذ الأصل: "أن الكلام في الصفات فرع علىٰ الكلام في الذات، ويُحتذَىٰ في ذلك حَذْوَه ومِثاله"[(٣)]؛ فإذا كان معلومًا أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف[(٤)].

---

(١) في مركز سلف مقالة بعنوان: "وجوب التمسك بظواهر النصوص في العقيدة"، وهذا رابطها: https://salafcenter.org/351/

(٢) لا تلازم بين إثبات ظواهر النصوص والتشبيه؛ وفي مركز سلف مقالة بعنوان: "دفع توهم التلازم بين اعتقاد ظواهر نصوص الصفات والتشبيه"، وهذا رابطها: https://salafcenter.org/2485/

(٣) في مركز سلف ورقة علمية بعنوان: "قاعدة: القول في صفات الله تعالىٰ كالقول في الذات: دراسة وتحليل"، وهذا رابطها:
https://salafcenter.org/2356/

(٤) من كلام الإمام الخطابي في رسالته: "الغنية عن الكلام وأهله"، وهذه الرسالة مفقودة، وقد نقل السيوطي جزءًا منها في كتابه "صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام" (١/ ١٣٧- ١٤٧)، وقد قامت دار المنهاج بالقاهرة بطباعة هذا الجزء سنة (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

إذا ثبت هذا: فإن تأويل صفات الله تعالىٰ هو الحقيقة التي انفرد الله تعالىٰ بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف -كربيعة ومالك وغيرهما-: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"[(١)].

ومعنىٰ "الاستواء معلوم": أنه يُعلم معناه، ويُفسَّر، ويُترجَم بلغة أخرىٰ، وهذا من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم.

ومعنىٰ "الكيف مجهول": أن كيفية ذلك الاستواء وغيره من صفات الله تعالىٰ من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالىٰ[(٢)].

وإنما كان السؤال عن الكيفية بدعة؛ لأنه سؤال عمَّا لا يعلمه البشر، ولا يمكنهم الإجابة عنه؛ إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له وتابع له[(٣)].

وقد تواتر هذا المعنىٰ عن السلف الكرام رضي الله عنهم من الصحابة والتابعين، وتابعيهم بإحسان إلىٰ يوم الناس هذا، وإلىٰ أن يرث الله تعالىٰ الأرض ومن عليها؛ يقول ابن الماجشون والإمام أحمد وغيرهما من علماء السلف: "إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه"[(٤)].

(١) ينظر: التدمرية، لابن تيمية (ص: ٤٤).
(٢) ينظر: مجموع فتاوىٰ ابن تيمية (٥/ ٣٦- ٣٧).
(٣) ينظر: التدمرية (ص: ٤٤- ٤٥).
(٤) ينظر: الصواعق المرسلة، لابن القيم (ص: ٧٤٥).

لذا فإنك لا تكاد تجد أحدًا ممن يدعي أن تفويض معاني الصفات هو مذهب السلف يأتي بمثال واحدٍ عنهم ينفي إثبات المعاني عن صفات الله تعالىٰ.

وقد عجز جميع من ناظر شيخ الإسلام ابن تيمية أن تأتوا بمثالٍ واحدٍ؛ عندما قال لهم شيخ الإسلام وفي حضور الملأ: "قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة -التي أثنىٰ عليها النبي ﷺ حيث قال: «خير القرون القرن الذي بعثت فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[1]- يخالف ما ذكرته، فأنا أرجع عن ذلك، وعليَّ أن آتي بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة توافق ما ذكرته؛ من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والصوفية، وغيرهم"[2].

وفي هذه المقالة نعرض لجملة صالحة من الآثار عن الصحابة والتابعين تبيِّن براءتهم من التفويض، وفي ذلك رد علىٰ مذهب أهل التفويض:

أقوالهم في الحث على تدبر القرآن الكريم:

لقد حثَّ سلفنا الكرام رضي الله عنهم علىٰ تدبُّر القرآن الكريم وتفهم

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥)، عن عمران بن حصين رضي الله عنه بلفظ: «خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم».

(٢) مجموع الفتاوىٰ (٣/ ١٦٩).

معانيه، ومنه آيات الصفات؛ امتثالًا لقوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وقوله ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، وهاكم بعض أقوالهم في هذا:

- يقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (كان الرجل منّا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتىٰ يعرف معانيهن والعمل بهن)[(١)].

- ويقول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: (التفسير علىٰ أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالىٰ ذكره)[(٢)].

ولا متمسك لأهل التفويض في قول ابن عباس: (تفسير لا يعلمه إلا الله تعالىٰ ذكره)؛ فإن الإمام الطبري بيَّن معناه فقال: "وذلك ما فيه من الخبر عن آجال حادثة، وأوقات آتية: كوقت قيام الساعة، والنفخ في الصور، ونزول عيسىٰ ابن مريم، وما أشبه ذلك، فإن تلك أوقات لا يعلم أحد حدودها، ولا يعرف أحد من تأويلها إلا الخبر بأشراطها؛ لاستئثار الله بعلم ذلك علىٰ خلقه"[(٣)].

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٨٠)، وصححه أحمد شاكر في تعليقه عليه.
(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٢٥٣)، والطبري في تفسيره (١/ ٧٥).
(٣) تفسير الطبري (١/ ٧٤).

وعن مسروق بن الأجدع قال: (ما نسأل أصحاب محمدٍ ﷺ عن شيء إلا وعِلمه في القرآن، ولكن علمنا قَصَرَ عنه)(١).

وعن عبد الرحمن السلمي قال: (حدثنا من كان يقرئنا من أصحاب النبي ﷺ أنهم كانوا يقترئُون من رسول الله ﷺ عشر آيات، فلا يأخذون في العشر الأخرىٰ حتىٰ يعلموا ما في هذه من العلم والعمل، قالوا: فعلمنا العلم والعمل)(٢).

وعن مجاهد بن جبر: قال: (عرضت القرآن علىٰ ابن عباس من فاتحته إلىٰ خاتمته ثلاث عرضات، أفقه عند كل آية)(٣).

وعن عامر الشعبي قال: (ما ابتدع في الإسلام بدعة إلا وفي كتاب الله ﷻ ما يكذبه)(٤).

---

(١) أخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن (ص: ٩٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٤٨٢)، وابن أبي شيبة (٢٩٩٢٩)، والطبري في تفسيره (١/ ٨٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤٥٠)، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه علىٰ تفسير الطبري، وحسنه الشيخ شعيب في تعليقه علىٰ المسند.

(٣) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١٨٦٦)، وابن أبي شيبة (٣٠٢٨٧)، والدارمي (١١٦٠)، والطبري في التفسير (١/ ٩٠)، والحاكم في المستدرك (٣١٠٥)، وصحح إسناده محقق سنن الدارمي.

(٤) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٤٧).

﴿ وقال الحسن البصري: (ما أنزَل الله آيةً إلا وهو يُحِبُّ أن يُعْلَمَ ما أراد بها)[١].

تفسيرهم لآيات الصفات:

إن المتتبع لأقوال الصحابة والتابعين المتكاثرة يجد أنهم فسروا القرآن، وعلموا المراد بآيات الصفات، كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي[٢]، ومن أقوالهم في ذلك:

﴿ عن مسروق: أنه كان إذا حدث عن عائشة قال: (حدثتني الصديقة بنت الصديق، حبيبة حبيب الله، المبرأة من فوق سبع سموات). قال الذهبي: "إسناده صحيح"[٣].

﴿ وعن شريح بن عبيد الله: أنه كان يقول: (ارتفع إليك ثغاء التسبيح، وصعد إليك وقار التقديس، سبحانك ذي الجبروت، بيدك الملك والملكوت، والمفاتيح والمقادير). قال الذهبي: "إسناده صحيح"[٤].

﴿ وعن الربيع بن أنس في قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] يقول: (ارتفع إلىٰ السماء)[٥].

---

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٨)، والصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٤).
(٢) ينظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٤).
(٣) العلو للعلي الغفار (ص: ١٢١- ١٢٢).
(٤) المرجع نفسه (ص: ١٢٢).
(٥) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٤٢٩).

وقال أبو العالية: ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: (ارتفع)[١]. قال ابن أبي حاتم: "وروي عن الحسن والربيع بن أنس مثله"[٢].

وقال مجاهد بن جبر: ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾: (علا)[٣].

ولو ذهبنا نستقصي أقوالهم لطال بنا المقام، وحسبنا ما ذكرناه.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٠٨)، وعلقه البخاري (٩/ ١٢٤) عنه بصيغة الجزم.

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٧٥).

(٣) علقه البخاري (٩/ ١٢٤) عنه بصيغة الجزم.



٦

براءةُ الإمام أحمدَ مِن التّفويض

وكشف دعوى الحنابلة الجدد

من نفيس كلام الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله: "ليس في الناس شيء أقل من الإنصاف"(١)، ويقول الذهبي: "الإنصاف عزيز"(٢).

والإنصاف مطلب شرعي وخلق قرآني قال الله سبحانه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].

وفي هذه الورقة العلمية نناقش واحدة من الدعاوىٰ التي ادعاها بعض من ينتسب إلىٰ الحنابلة المفوضة(٣)؛ حيث ادعىٰ أن "التفويض المروي عن الإمام أحمد يختلف عن التفويض المحدَث عند السلفية

---

(١) الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، لابن أبي زيد القيرواني (ص: ١٧١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢٠، ٢٠/ ٢٠٣).

(٣) ينظر: السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة (ص: ٢٤٦) وما بعدها، والقول التمام بإثبات التفويض مذهبا للسلف الكرام (ص: ١٧٥).

المعاصرة[1]، فتفويض الإمام أحمد لبعض النصوص هو إثبات صحتها، ثم تسليمها من غير التحدث في معانيها"[2]. وهذا هو مذهب المفوضة بعينه، الذين يعتبرون بعض نصوص صفات الله تعالىٰ مجهولة غير معقولة، لا يعلمها إلا الله تعالىٰ، ومن ثم يجب تفويض معناها إلىٰ الله تعالىٰ.

وفيما يلي رد على تلك الدعاوي من وجهين:

الرد الإجمالي: وذلك بتقرير مذهب السلف في تفويض المعنىٰ لصفات لله تعالىٰ، والإمام أحمد واحد من أئمة السلف.

الرد التفصيلي: عن طريق مناقشة ما ادعاه صاحب كتاب "السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة" علىٰ الإمام أحمد في التفويض، وأنه قائل بتفويض معاني الصفات.

تقرير مذهب السلف في تفويض معاني الصفات:

قد ثبت بالتواتر اتفاق السلف الكرام ﵃ علىٰ الإقرار والإيمان بصفات الله تعالىٰ علىٰ حقيقتها وظاهرها، مع إثبات معانيها اللائقة بالله تعالىٰ، وتفويض كيفيتها إلىٰ الله تعالىٰ، وأنه لا تلازم بين إثبات

---

(١) كتب صاحب كتاب "السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة" (ص: ٢٤٦) علىٰ هذا الموضع هامشًا، فقال فيه: "والذي لم يقل به أحد قبل ابن تيمية، كما ستعرف". وسيأتي في البحث تخطئة هذا القول.

(٢) السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة (ص: ٢٤٦).

ظواهر النصوص والوقوع في وحل تشبيه الله تعالىٰ بخلقه[(١)]، وإليك بعض أقوالهم في هذا المعنىٰ:

❁ يقول ابن قتيبة: "الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله حيث انتهىٰ في صفته، أو حيث انتهىٰ رسوله ﷺ، ولا نزيل اللفظ عمَّا تعرفه العرب وتضعه عليه، ونمسك عمَّا سوىٰ ذلك"[(٢)].

❁ وعن العباس الدُّورِي أنه سأل أبا عبيدٍ عن تفسيره [يعني: حديث «إن جهنم تمتلئ حتىٰ يضع الله فيها قدمه»] وتفسير غيره من حديث النزول والرؤية فقال: "هذه أحاديث رواها لنا الثقاتُ عن الثقات حتىٰ رفعوها إلىٰ النبي عليه السلام؛ وما رأينا أحدًا يفسرها، فنحن نؤمن بها علىٰ ما جاءت ولا نفسرها". أراد: أنها تترك علىٰ ظاهرها كما جاءت[(٣)].

❁ ويقول أبو سليمان الخطابي في كتاب "الغنية عن الكلام وأهله": "فأما ما سألت عنه من الكلام في الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسنن الصحيحة، فإن مذهب السلف إثباتها، وإجراؤها علىٰ ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها"[(٤)]. قال الذهبي معلِّقًا: "وكذا نقل الاتفاق عن السلف في هذا الحافظ أبو بكر الخطيب، ثم الحافظ

---

(١) نشر في مركز سلف مقال بعنوان: "دفع توهم التلازم بين ظواهر نصوص الصفات والتشبيه"، وهذا رابطه: https://salafcenter.org/2485/

(٢) الاختلاف في اللفظ والرد علىٰ الجهمية (ص: ٤٤).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (٩/ ٥٦).

(٤) ينظر: العلو للعلي الغفار، للذهبي (ص: ٢٣٦).

أبو القاسم التيمي الأصبهاني، وغيرهم"[١].

ويقول ابن عبد البر: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة..."[٢].

ويقول أبو طاهر الكرجي: "وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله فهي صفة حقيقية لا مجازية"[٣].

ويقول الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي وقد سئل عن صفات الرب تعالى: "مذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن راهويه: أن صفات الله التي وصف بها نفسه، أو وصفه بها رسوله، من السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه، إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور، من غير كيف يتوهم فيه، ولا تشبيه ولا تأويل، قال سفيان بن عيينة: كل شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره، أي: على ظاهره، لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل"[٤].

---

(١) المرجع نفسه.
(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٥).
(٣) الاعتقاد القادري (ص: ٢٤٧).
(٤) ينظر: العرش، للذهبي (٢/ ٤٥٩-٤٦٠)، والعلو له (ص: ١٩٢).

وهذا محل اتفاق من علماء السلف الكرام؛ يقول ابن تيمية: "فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه[١]، وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره، بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه، أو إلحاد في أسماء الله وآياته"[٢].

فتأمل في هذه الأقوال؛ ليتضح لك جليًا ما كان عليه السلف في باب صفات الله تعالى، وأنهم يثبتون لها المعنى اللائق بالله تعالى، ويقطعون العلائق عن إدراك كيفيتها، ويفوضون كيفية صفات الباري سبحانه إلى الله تعالى، وهذا بعينه هو قول السلفية المعاصرة، ولا فرق البتة.

وليعلم أنهم لا يتحاكمون في اعتقادهم هذا إلى مصطلحات الفلاسفة والمتكلمين الحادثة -كالجسم والحيز ونحو ذلك- التي بنوها على أقوال مشتبهة مجملة، تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه لفظًا ومعنًى يوجب تناولها الحق والباطل، فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل؛ بسبب الاشتباه والالتباس.

وهذا الذي قدمناه هو قول علماء السلف قاطبة قبل مجيء شيخ الإسلام ابن تيمية، وبه يرد على قول صاحب الدعوى أنه "لم يقل به أحد قبل ابن تيمية"، وإن كان شيخ الإسلام له باع طويل وفضل كبير

---

(١) يعني: الذي يسمونه متشابهًا، وليس هو من المتشابه على الحقيقة.
(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٩٥).

في تأصيل هذا المعنىٰ وتقعيده.

وعلىٰ العكس تمامًا؛ فإن مذهب المفوضة هو القول المحدث بعد المائة الرابعة من الهجرة، ولله در الإمام الذهبي حيث قال في بيان إحداث قول المفوضة: "المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولدة، ما علمت أحدًا سبقهم بها؛ قالوا: هذه الصفات تمر كما جاءت، ولا تأوَّل، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد؛ فتفرع من هذا أن الظاهر يُعنىٰ به أمران:

أحدهما: أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب، كما قال السلف: الاستواء معلوم، وكما قال سفيان وغيره: قراءتها تفسيرها، يعني: أنها بينة واضحة في اللغة، لا يبتغىٰ بها مضائق التأويل والتحريف، وهذا هو مذهب السلف، مع اتفاقهم أيضًا أنها لا تشبه صفات البشر بوجه؛ إذ الباري لا مثل له، لا في ذاته، ولا في صفاته.

الثاني: أن ظاهرها هو الذي يتشكل في الخيال من الصفة، كما يتشكل في الذهن من وصف البشر. فهذا غير مراد؛ فإن الله تعالىٰ فرد صمد ليس له نظير، وإن تعددت صفاته، فإنها حق، ولكن ما لها مثل ولا نظير، فمن ذا الذي عاينه ونعته لنا؟! ومن ذا الذي يستطيع أن ينعت لنا كيف يسمع كلامه؟!"[(١)].

ولنشرع الآن في مناقشة ما ادعي علىٰ الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ.

---

(١) العلو للعلي الغفار (ص: ٢٥١).

دعوى تفويض الإمام أحمد بن حنبل لمعاني الصفات:

بنى صاحب كتاب "السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة" ادعاءه بأن تفويض الإمام أحمد لبعض النصوص هو إثبات صحتها ثم تسليمها من غير التحدث في معانيها على عدة أمور، نناقشها في النقاط الآتية:

النقطة الأولى: الرواية عن الإمام أحمد: "ولا كيف ولا معنى":

أورد فيها رواية عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: "نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى، ولا نرد منها شيئًا، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق إذا كانت بأسانيد صحاح"(١).

الجواب عن رواية "ولا كيف ولا معنى":

حتى نتمكن من فهم كلام الإمام أحمد على وجهه الصحيح، لا مفر من جمع أطراف كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيها، ثم يحمل المتشابه من كلامه على صريحه ومحكمه، فيقال:

أولًا: إن هذه الرواية المذكورة غلط:

والسبب في غلطها: أنها من تفردات حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد، ومعلوم أن حنبلًا ينفرد - أحيانًا - عن الإمام أحمد ببعض الروايات، وهذه الرواية منها:

---

(١) ينظر: الإبانة الكبرى، لابن بطة (٧/ ٥٨)، وإبطال التأويلات، لأبي يعلى (١/ ٤٥)، وذم التأويل، لابن قدامة (١/ ٢٢)، بألفاظ مختلفة، واللفظ لابن قدامة.

- يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "حنبل له مفاريد ينفرد بها من الروايات في الفقه، والجماهير يروون خلافه، وقد اختلف الأصحاب في مفاريد حنبل التي خالفه فيها الجمهور هل تثبت روايته؟ على طريقين: فالخلال وصاحبه قد ينكرانها، ويثبتها غيرهما كابن حامد"[(١)]. فعلى طريق الخلال وصاحبه فإن هذه الرواية مردودة غير مقبولة، وعلى طريق ابن حامد يتعامل معها بما سيأتي في النقطة ثالثًا.

- ويقول الذهبي: "له مسائل كثيرة عن أحمد، ويتفرد، ويغرب"[(٢)].

- ويقول ابن القيم في أثناء كلامه عن رواية لحنبل: "إنها غلط عليه [يعني: على الإمام أحمد]؛ فإن حنبلًا تفرد به عنه، وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه، وإذا تفرد بما خالف المشهور عنه، فالخلال وصاحبه عبد العزيز لا يثبتون ذلك رواية، وأبو عبد الله بن حامد وغيره يثبتون ذلك رواية، والتحقيق أنها رواية شاذة مخالفة لجادة مذهبه، هذا إذا كان ذلك من مسائل الفروع، فكيف في هذه المسألة؟!"[(٣)].

ثانيًا: اختلفت ألفاظ هذه الرواية عند الناقلين لها:

والسؤال: إذا اختلفت الألفاظ فما المعيار الذي يجعلنا نرجح لفظًا منها على لفظ آخر؟ ففي حين اقتصر الإمام ابن بطة في "الإبانة

---

(١) الاستقامة (١/ ٧٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢).

(٣) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، للبعلي (ص: ٤٧٤).

الكبرىٰ" علىٰ قوله: "بلا كيف"[(١)]، فإننا نجد في "شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة" للالكائي قوله: "بلا كيف ولا حد"[(٢)]، وعند أبي يعلىٰ في "إبطال التأويلات" قوله: "ما لك ولهذا؟ أمضِ الحديث علىٰ ما روي"[(٣)]. فالواجب علينا في مثل هذه الحال هو رد المتشابه من ألفاظ الإمام أحمد إلىٰ المحكم من كلامه، أو الترجيح بين الروايات، وهو ما سنعرض له في الفقرات التالية.

ثالثًا: سلمنا جدلًا بصحة تلك الرواية بألفاظها المختلفة:

في هذا المعنىٰ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وقد اختلف الأصحاب في مفاريد حنبل التي خالفه فيها الجمهور هل تثبت روايته؟ علىٰ طريقين: فالخلال وصاحبه قد ينكرانها [وقد مر ذلك في النقطة أولا]، ويثبتها غيرهما كابن حامد"[(٤)].

- فإما أن يقال: إن هذه الرواية من المتشابه الذي يختلف الناس في فهم معناه، والواجب علينا هو الرجوع إلىٰ كلام الإمام الصريح المحكم في هذه المسألة.

- وإما أن نتعامل معها بطريق ابن حامد، بأن تُعدَّ الروايات عن

---

(١) الإبانة الكبرىٰ (٧/ ٢٤٢- ٢٤٣).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٠٢).

(٣) إبطال التأويلات (ص: ٢٦٠).

(٤) الاستقامة (١/ ٧٥).

الإمام أحمد متعارضة؛ وحينئذٍ يلجأ علماء المذهب إلىٰ الترجيح، وفيه يقول المرداوي: "وإن جهل التاريخ [يعني: في الروايتين المتعارضتين] فمذهبه [يعني: الإمام أحمد]: أقربهما من كتاب، أو سنة، أو إجماع، أو أثر، أو قواعده، أو عوائده، أو مقاصده، أو أدلته"(١).

وقد صرَّح الإمام أحمد بأنه يعلم تفسير صفات الله تعالىٰ ومعناها، دون كيفيتها؛ ودونك بعض نقولات علماء المذهب الحنبلي عن الإمام أحمد في هذا:

◈ يقول أبو بكر الخلال: "ومذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه أن لله عز وجل وجهًا، لا كالصور المصورة والأعيان المخططة، بل وجهه وصفه بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، ومن غيَّر معناه فقد ألحد عنه، وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز، ووجه الله باقٍ لا يبلىٰ، وصفة له لا تفنىٰ، ومن ادعىٰ أن وجهه نفسه فقد ألحد، ومن غيَّر معناه فقد كفر، وليس معنىٰ وجه معنىٰ جسد عنده، ولا صورة، ولا تخطيط، ومن قال ذلك فقد ابتدع"(٢).

◈ ويقول أبو يعلىٰ: "فقد روي عن أحمد وغيره ما يدل علىٰ التفسير، فقال أحمد في رواية عبدوس بن مالك العطار: ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقبلها ولم يؤمن بها لم يكن من

---

(١) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٢/ ٢٤٢).

(٢) العقيدة للإمام أحمد، رواية أبي بكر الخلال (ص: ١٠٣- ١٠٤).

أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه، ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفي ذلك، وأحكم له، فعليه الإيمان والتسليم.

قالوا: فقول أحمد: ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويبلغه عقله، فقد كفي ذلك، وأحكم له، معناه: قد كفاه ذلك أهل العلم، وأحكموا له علمه، فدلَّ على التفسير"(١).

◊ وقال ابن الماجشون والإمام أحمد وغيرهما من السلف: "إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، **وإن علمنا تفسيره ومعناه**"(٢).

◊ ويقول ابن تيمية: "واحتج [يعني: الإمام أحمد في كتابه "الرد على الزنادقة والجهمية"] على أن الله يرى، وأن القرآن غير مخلوق، وأن الله فوق العرش؛ بالحجج العقلية والسمعية، وردَّ ما احتج به النفاة من الحجج العقلية والسمعية، وبيَّن معاني الآيات التي سماها هو متشابهة، وفسرها آية آية"(٣).

النقطة الثانية: رواية "أحاديث الصفات تمر كما جاءت":

النقطة الثانية التي اعتمد عليها في دعواه هي ما قاله المرُّوذِي في روايته عن الإمام أحمد: "أحاديث الصفات تمر كما جاءت".

(١) إبطال التأويلات (ص: ٥٥).
(٢) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٧)، والصواعق المرسلة (ص: ٧٤٥).
(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤١٤).

الجواب عن هذه النقطة:

هذه الرواية ثابتة عن الإمام أحمد من وجوه متعددة؛ فقد رواها عنه المرُّوذِي(١) والخلال(٢)، وإنما يناقش صاحب الدعوىٰ فيما فهمه منها، وبيان ذلك:

◈ أن مقتضىٰ هذه العبارة هو إبقاء ما دلت عليه الصفات كما هو، من غير تحريف ولا تعطيل، يقول ابن تيمية: "فقولهم: أمروها كما جاءت يقتضي إبقاء دلالتها علىٰ ما هي عليه؛ فإنها جاءت ألفاظًا دالة علىٰ معانٍ"(٣).

◈ أنها لو كانت دلالة الصفات غير مقصود، أو أن الواجب اعتقاد خلاف ظاهرها؛ لقال: أمروا ألفاظها مع اعتقاد تنزيه الله تعالىٰ عما دلت عليه، وفي هذا يقول ابن تيمية: "فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يُوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذٍ فلا تكون قد أُمِرّت كما جاءت"(٤).

◈ لو دلت هذه العبارة علىٰ تفويض المعنىٰ لما كان لقول الإمام

---

(١) ينظر: إبطال التأويلات لأبي يعلىٰ (ص: ٤٤).
(٢) العقيدة للإمام أحمد، رواية أبي بكر الخلال (ص: ١٢٧).
(٣) الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ (ص: ٣٠٧).
(٤) المرجع نفسه (ص: ٣٠٧).

أحمد: "أمض الحديث كما روي بلا كيف"[١] معنًى؛ يقول ابن تيمية: "ولا يقال حينئذٍ: (بلا كيف)؛ إذ نفي الكيفية عمَّا ليس بثابت لغوٌ من القول"[٢].

◊ ومما يؤيد أن هذه العبارة تفيد إثبات معاني الصفات: ما قاله سفيان بن عيينة: "كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن، فقراءته تفسيره، لا كيف ولا مثل"[٣]. والمعنى: أنها تترك على ظاهرها، وهذا العموم يتوافق مع قاعدة: "القول في بعض الصفات كالقول في بعض"[٤]، فلا فرق بين إثبات صفة العلم واليد والضحك ونحو ذلك، فجميع الصفات تنتظم في نظم واحد.

النقطة الثالثة: ادعاؤه بأن الإمام أحمد لم ينقل عنه إثبات بعض الصفات لله تعالى:

يقول صاحب الدعوى: "فكان الإمام أحمد يثبت النصوص كما هي، فلم يقل: لله صفة الوجه، وصفة الإصبع، وصفة الساق، وصفة الهرولة، وصفة الظل، فهذا كلام مبتدع لا دليل عليه مطلقًا، ولا يوجد

---

(١) ينظر: الإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ٢٤٢).

(٢) الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٣٠٧).

(٣) ينظر: الصفات للدارقطني (ص: ٧٠)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٣/ ٤٣١).

(٤) في مركز سلف ورقة علمية بعنوان: "قاعدة القول في بعض صفات الله تعالى كالقول في بعضها الآخر: شرح وتحليل"، وهذا رابطها:
https://salafcenter.org/2492/

رواية صحيحة عن الإمام أحمد تثبت هذه الصفات بهذا الكلام، بل هذا كلام محدث في أصول الدين"[(١)].

الجواب عن هذه النقطة من وجوه:

هذه الفقرة مليئة بالمغالطات، وسأكتفي بنقد ذلك باختصار، والمقام لا يتسع للاستقصاء.

إثبات الإمام أحمد لصفة الوجه لله تعالى:

قال الخلال: "ومذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه أن لله عز وجل وجهًا، لا كالصور المصورة والأعيان المخططة، بل وجهه وصفه بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، ومن غيَّر معناه[(٢)] فقد ألحد عنه، وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز، ووجه الله باقٍ لا يبلىٰ، وصفة له لا تفنىٰ، ومن ادَّعىٰ أن وجهه نفسه فقد ألحد، ومن غير معناه فقد كفر، وليس معنىٰ وجه معنىٰ جسد عنده، ولا صورة، ولا تخطيط، ومن قال ذلك فقد ابتدع"[(٣)].

أما القول بأن إثبات صفة الوجه كلام محدث في أصول الدين، فحسبنا في رده أن نذكر قول إمام المتكلمين في زمانه أبي بكر الباقلاني.

يقول القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي: "فإن قيل فما الدليل علىٰ أن لله وجهًا؟ قيل: قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله:

---

(١) السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة (ص: ٢٤٧).

(٢) ومما يستفاد أيضا: إثبات الإمام أحمد للمعنىٰ.

(٣) العقيدة للإمام أحمد، رواية أبي بكر الخلال (ص: ١٠٣).

﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، فأثبت لنفسه وجهًا ويدًا.

فإن قيل: فما أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إذ كنتم لا تعقلون وجهًا ويدًا إلا جارحة؟

قلنا: لا يجب هذا، كما لا يجب في كل شيء كان قديمًا بذاته أن يكون جوهرًا؛ لأنا وإياكم لم نجد قديمًا بنفسه في شاهدنا إلا كذلك.

وكذلك الجواب لهم إن قالوا: فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفات ذاته عرضًا، واعتلوا بالوجود"(١).

إثبات الإمام أحمد لصفة الأصابع لله تعالى:

يقول أبو يعلى: "نص عليه أحمد في رواية أبي طالب: سئل أبو عبد الله عن حديث الحبر: «**يضع السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال على إصبع**»(٢)، يقول: إلا شار بيده هكذا، أي: يشير.

فقال أبو عبد الله: رأيت يحيى يحدث بهذا الحديث ويضع إصبعًا إصبعًا، ووضع أبو عبدالله الإبهام على إصبعه الرابعة من أسفل إلى

---

(١) ينظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص: ٢٩٨)، وينظر: العلو، للذهبي (ص: ٢٣٧- ٢٣٨).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤١٤)، ومسلم (٢٧٨٦)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

فوق على رأس كل إصبع. فقد نص على ذلك"[١].

ثم علَّق عليه أبو يعلى بقوله: "وهو أن إثبات الأصابع كإثبات اليدين والوجه"[٢].

إثبات صفة الساق لله تعالى:

تنازع الصحابة رضي الله عنهم في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، فعن ابن عباس وطائفة أن المراد به الشدة في الآخرة، وعن أبي سعيد وطائفة أنها من آيات الصفات، وفي هذا يقول ابن تيمية: "وتمام هذا أني لم أجدهم [يعني: الصحابة] تنازعوا إلا في مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾، فروي عن ابن عباس وطائفة: أن المراد به الشدة، أن الله يكشف عن الشدة في الآخرة، وعن أبي سعيد وطائفة: أنهم عدوها في الصفات؛ للحديث الذي رواه أبو سعيد في الصحيحين[٣].

ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه من الصفات؛ فإنه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ نكرة في الإثبات لم يضفها إلى الله، ولم يقل: عن ساقه، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من

---

(١) إبطال التأويلات (ص: ٣٢٢).

(٢) المرجع نفسه (ص: ٣٢٣).

(٣) يعني مرفوعًا، وفيه: «فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا، فَلاَ يُكَلِّمُهُ إِلَّا الأَنْبِيَاءُ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟ فَيَقُولُونَ: السَّاقُ، فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ». أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).

الصفات إلا بدليل آخر"[١]. يعني: أن هذه الصفة ثابتة لله تعالىٰ بالحديث الشريف، وليس بالآية الكريمة.

الكلام على حديث: «ومن أتاني يمشي أتيته هرولة»:

يشير بقوله: "صفة الهرولة" إلىٰ ما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «يَقُولُ اللهُ تَعَالَىٰ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»[٢].

فالمراد بالهرولة في هذا الحديث إسراع الرب تعالىٰ في ثواب عبده، فعن الأعمش أنه سُئل عمَّن يستشنع هذا الحديث، فقال: "إنما أراد في الإجابة"[٣]. وقال الترمذي بعد أن روىٰ هذا الحديث: "هذا حديث حسن صحيح. ويروىٰ عن الأعمش في تفسير هذا الحديث: «من تقرَّب مني شبرًا تقربت منه ذراعًا» يعني: بالمغفرة والرحمة، وهكذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث، قالوا: إنما معناه يقول: إذا تقرب إليّ العبد بطاعتي وبما أمرتُ تُسارع إليه مغفرتي ورحمتي"[٤]، وعن إسحاق بن راهويه أنه قال في الحديث: "يعني: من تقرّب إلىٰ الله

(١) مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٣٩٤- ٣٩٥).
(٢) أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥).
(٣) ينظر: الإبانة الكبرىٰ (٧/ ٣٣٧).
(٤) سنن الترمذي، ت: شاكر (٥/ ٥٨١).

شبرًا بالعمل تقرَّب الله إليه بالثواب باعًا"[١]، ويقول فيه ابن قتيبة: "ونحن نقول: إن هذا تمثيل وتشبيه، وإنما أراد: من أتاني مسرعًا بالطاعة أتيته بالثواب أسرعَ من إتيانه، فكنىٰ عن ذلك بالمشي وبالهرولة، كما يقال: فلان مُوضِع في الضَّلال -والإيضاع: سير سريع- لا يراد به أنّه يسير ذلك السير، وإنما يراد أنه يسرع إلىٰ الضَّلال، فكنىٰ بالوضع عن الإسراع"[٢]، ويقول ابن تيمية: "فهذا الحديث ليس فيه إخبارٌ مطلق عن الله بمشيٍ وهرولةٍ، وإنما هو معلَّقٌ بفعل العبد، مذكورٌ علىٰ سبيل الجزاء والمقابَلة، فقال: «من تقرَّب إليَّ شبرًا تقرَّبتُ إليه ذراعًا، ومن تقرَّب إليَّ ذراعًا تقرَّبتُ إليه باعًا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة». فتقرُّب العبد إلىٰ ربّه لو كان مقدّرًا بالمساحة متضمِّنًا للمشي أمكن أن يقول القائل: فظاهر هذا الحديث أن تقرّب الرب كذلك، وإن كان العبد يعلم أن تقرّبه إنما هو بإيمانه وعمله الصالح، فكيف يظنّ في تقرّب الربّ ما لا يظنه في تقرّبه بنفسه؟! والغرض اقتراب أحد المتقرّبين بالآخر، أو ذِكْره لأحدهما علىٰ سبيل الجزاء علىٰ الآخر والثواب له، وأن الأول شرطٌ لغوي، وهو سبب معنوي، والمسبّب من جنس السبب. فهذا التركيب والتأليف يوجب ألا يدلّ الثاني ولا يُفْهِم ما يُعْلَم أن الأوّل لم يدلّ عليه ولم يُفْهِمه. فكيف يُظنّ أن يكون ظاهر ما حكاه عن ربّه هو ما يُنزِّه نفسَه

---

(١) مسائل حرب الكرماني من كتاب النكاح إلىٰ نهاية الكتاب، ت. فايز حابس (٢/ ٩٥١).

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص: ٣٢٧).

عنه؟!"[١].

الكلام على حديث: «يوم لا ظل إلا ظله»:

يشير بقوله: "صفة الظل" إلىٰ ما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ، يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ...»[٢].

فظن أن إضافة الظل إلىٰ الله تعني: أنه صفة لله تعالىٰ، وهذا خطأ؛ فإنه ليس كل ما يضاف إلىٰ الله تعالىٰ يصلح أن يكون صفة للباري سبحانه، والمضاف إلىٰ الله تعالىٰ علىٰ قسمين:

◊ إما أن يكون صفة له سبحانه لم تقم بمخلوق؛ كالعلم والقدرة والكلام والحياة ونحو ذلك.

◊ وإما أن يكون عينًا قائمة بنفسها أو صفة لغيره؛ كالبيت والناقة ونحوها[٣].

ولذا يقول ابن عبد البر بعد أن أورد هذا الحديث: "والظل في هذا الحديث يراد به الرحمة، والله أعلم، ومن رحمة الله الجنة، قال الله ﷻ: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، وقال: ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ [الواقعة: ٣٠]، وقال: ﴿فِي ظِلَٰلٍ وَعُيُونٍ﴾ [المرسلات: ٤١]"[٤].

---

(١) جامع المسائل (١/ ٣٥٧).
(٢) أخرجه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١).
(٣) ينظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية (٣/ ٢٤٩).
(٤) التمهيد (٢/ ٢٨٢- ٢٨٣).

وقال الحافظ ابن حجر: "وقيل المراد: ظل عرشه، ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور بإسناد حسن: «**سبعة يظلهم الله في ظل عرشه**» فذكر الحديث"[١].

وبهذا تبطل هذه الدعاوىٰ التي ادعاها صاحب كتاب "السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة" علىٰ الإمام أحمد، وثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن مذهب السلف ومنهم الإمام أحمد بعيد كل البعد عن تفويض المعنىٰ لصفات الله تعالىٰ، وإنما تفويضهم للكيفية، لقطع أطماع العقول عن إدراك كيفية صفات الباري سبحانه.

وهذا بعينه هو ما عليه السلفية المعاصرة، فلا اختلاف البتة بينهم وبين الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلىٰ الله وسلم علىٰ سيدنا محمد، وعلىٰ آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين[٢].

---

(١) فتح الباري (٢/ ١٤٤).

(٢) إعداد: علاء إبراهيم عبدالرحيم.



صفات الأفعال عند أهل السنة والرد على من خالفهم

❁ تمهيد:

إن الحديث عن صفات الله تعالىٰ حديث عن أحد نقاط الاشتباك بين أهل السنة والجماعة والفرق الأخرىٰ، فقد كان موقف الفرق من هذه القضية متباينًا ومتأرجحًا بين الإفراط والتفريط؛ كما هي عادة من خالف الكتاب والسنَّة، فقد كثر النزاع في هذه القضية، وكثر المنحرفون عن منهج أهل السنة فيها، وإحدىٰ هذه القضايا المتعلقة بالصفات: قضية إثبات صفات الأفعال لله تعالىٰ، ونحن في هذه الورقة العلمية نقرِّر مذهب أهل السنة والجماعة في صفات الأفعال، ونبين مقالة المخالفين لمنهج السلف والرد عليهم وآثار قولهم، وذلك باختصار بإذن الله تعالىٰ وحوله وقوته.

❁ بيان المراد بصفات الأفعال:

صفات الله تعالىٰ عند أهل السنة من السلف تنقسم إلىٰ نوعين:

النوع الأول: صفات الذات، والنوع الثاني: صفات الأفعال.

فصفات الذات: هي الصفات القائمة بذات الله التي لم يزل ولا يزال متصفا بها، وهذه الصفات لا تتعلَّق بالمشيئة، مثل صفة الحياة، وصفة العلم، وصفة القدرة، فلا يقال: إن الله حي متىٰ شاء، أو إنه عليم متىٰ شاء.

وصفات الأفعال: هي الصفات التي ليست لازمة لذاته، لا باعتبار نوعها ولا باعتبار آحادها، وهذه الصفات تتعلق بالمشيئة، مثل ما ثبت من أن الله ينزل إلىٰ السماء الدنيا كل ليلة، وأنه يغضب يوم القيامة غضبًا لم يغضب مثله قط، وأنه سبحانه يأتي يوم القيامة والملك صفًّا صفًّا، وهكذا مما وردت به الأدلة من الكتاب والسنة.

وقد تكون الصفة ذاتية باعتبار، وفعلية باعتبار، فتسمىٰ ذاتية فعلية.

فالصفات الذاتية الفعلية: هي الصفات التي لم يزل ولا يزال سبحانه متصفًا بها باعتبار نوعها فقط، وأما باعتبار آحادها فهي متعلقة بالمشيئة، وذلك مثل صفة الكلام، فهي قديمة النوع، فهو ﷻ لم يزل متكلمًا، وهي حادثة الآحاد، ومعنىٰ حدثان الآحاد أنها تكون موجودة بعد أن لم تكن -وليس معناه أنها مخلوقة- وهذا هو معنىٰ تعلقها بالإرادة والمشيئة، فهو يتكلم سبحانه متىٰ شاء.

وكذلك صفة الخلق، فهي باعتبار النوع صفة ذات، فلم يزل ولا يزال سبحانه وتعالى خالقًا، وباعتبار الآحاد فهو سبحانه يخلق متىٰ شاء[١].

❁ **تحقيق مذهب أهل السنة:**

الذي قدمناه من إثبات صفات الأفعال لله تعالىٰ هو مذهب أهل السنة، فمذهب أهل السنة في كل الصفات هو التسليم لله تعالىٰ بكل ما أخبر به عن نفسه وأخبر به عنه نبيه ﷺ، وذلك من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل[٢].

ومعنىٰ هذا أن أهل السنة يثبتون لله تعالىٰ صفات الأفعال، وهي عندهم متعلقة بالمشيئة، فيرحم متىٰ شاء، ويعذّب متىٰ شاء، ويغضب متىٰ شاء، ويضحك متىٰ شاء، ويتكلم متىٰ شاء، فيثبتون كل ما ورد في كتاب الله تعالىٰ وسنة نبيه ﷺ، وهم لا يؤوّلون هذه الصفات، ولا يقولون: إنها حدثت بعد أن لم تكن، فهي عندهم قديمة النوع حادثة الآحاد، فالله تعالىٰ استحق اسم الخالق قبل خلق الخلق، وهو قادر علىٰ الخلق متىٰ شاء، وحدثان الآحاد لا يعني كونها مخلوقة، إنما يعني كونها موجودة بعد أن كانت غير موجودة، وهو معنىٰ تعلقها بالمشيئة، ولم يزل سبحانه متكلمًا من الأزل، وهو يتكلم متىٰ شاء،

---

(١) انظر: شرح العقيدة الواسطية، للشيخ ابن عثيمين (ص: ٦٠-٦٢)، شرح العقيدة الطحاوية، للشيخ عبد الرحمن البراك (ص: ٥٦).

(٢) انظر: العقيدة الواسطية لابن تيمية، بمجموع الفتاوىٰ (٣/ ١٦٢).

فكلم موسىٰ تكليمًا، ويخاطب عباده المؤمنين يوم القيامة ليس بينهم وبينه حجاب، وفي كل هذا نكل معرفة كيفية الصفة إلىٰ الله تعالىٰ.

هذا الذي ذكرناه هو مذهب السلف، لا يعلم عنهم في ذلك اختلاف بفضل الله تعالىٰ، وقد تواترت أقوال العلماء في إثبات هذه الصفات.

❁ بعض الصفات الفعلية التي وردت في الكتاب والسنة:

صفة النزول:

وهي الواردة في قول النبي ﷺ: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلىٰ السماء الدنيا حين يبقىٰ ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له»(١).

صفة المجيء:

وهي الصفة الواردة في قوله تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

صفة الكلام:

لم يزل سبحانه ولا يزال متكلمًا متىٰ شاء، قال تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقال النبي ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه، ليس بينه وبينه ترجمان، ولا حجاب يحجبه»(٢).

---

(١) رواه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٧٤٤٣)، ومسلم (١٠١٦)، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

صفة الضحك:

وردت هذه الصفة في قول النبي ﷺ: «يضحك الله لرجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة»، قالوا: كيف يا رسول الله؟! قال: «يقتل هذا فيلج الجنة، ثم يتوب الله علىٰ الآخر فيهديه إلىٰ الإسلام، ثم يجاهد في سبيل فيستشهد»(١).

صفة الفرح:

وردت في قوله ﷺ: «لله أفرح بتوبة عبده من رجل نزل منزلا وبه مهلكة، ومعه راحلته، عليها طعامه وشرابه، فوضع رأسه فنام نومة، فاستيقظ وقد ذهبت راحلته، حتىٰ إذا اشتد عليه الحر والعطش أو ما شاء الله قال: أرجع إلىٰ مكاني، فرجع فنام نومة، ثم رفع رأسه، فإذا راحلته عنده»(٢).

صفة الغضب:

وردت في قوله تعالىٰ: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرٗا﴾ [الفتح: ٦]، ووردت كذلك في حديث الشفاعة الطويل وفيه قول الأنبياء: «إن ربي غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»(٣).

---

(١) رواه البخاري (٢٨٢٦)، ومسلم (١٨٩٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٦٣٠٨) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

❁ أقوال السلف في إثبات هذه الصفات:

الحديث عن الصفات الفعلية تجلَّىٰ عند السلف بشكل قويٍّ وبارز في مسألة إثبات صفة الكلام، وأنه سبحانه يتكلم متىٰ شاء، ومن لوازم هذه المسألة مسألة القرآن وأنه غير مخلوق، وكذلك في إثبات الصفات التي وردت بها الأدلة كالضحك والغضب والرضا وغير ذلك، ونصوص أئمة السلف في إثبات هذه الصفات كثيرة(١)، منها:

ما ذكره ابن بطة عن الإمام أحمد أنه قال: «نعبد الله بصفاته كما وصف به نفسه، قد أجمل الصفة لنفسه، ولا نتعدىٰ القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدىٰ ذلك. نؤمن بالقرآن كله، محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه -تعالىٰ ذكره- صفة من صفاته بشناعة(٢) شنعت، ولا نُزيل ما وصف به نفسه من كلام ونزول وخلوة بعبده يوم القيامة ووضع كنفه عليه، هذا كله يدل علىٰ أن الله سبحانه يرىٰ في الآخرة، والتحديد في هذا بدعة»(٣).

وما ذكره الإمام أبو بكر الآجري في كتابه "الشريعة" في (باب الإيمان بأن الله عز وجل يضحك) حيث قال: «اعلموا أن أهل الحق يصفون الله عز وجل بما وصف به نفسه عز وجل، وبما وصفه به رسوله ﷺ، وبما وصفه به

---

(١) نقل أقوال المتقدمين في الدلالة علىٰ إثبات هذه الصفات مما يطوِّل البحث جدًّا، ويخرج به عن حدّه؛ لأن ذلك لن يكون إلا بذكر أقوال السلف في كل صفة بمفردها؛ ولذا فسوف نكتفي هنا بقدر يسير يدل علىٰ غيره.

(٢) في الأصل: (شناعة) بحذف الباء.

(٣) الإبانة لابن بطة، الكتاب الثالث (٣/ ٣٢٦).

الصحابة رضي الله عنهم، وهذا مذهب العلماء ممن اتبع ولم يبتدع، ولا يقال فيه: كيف؟ بل التسليم له والإيمان به أن الله عز وجل يضحك كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن صحابته رضي الله عنهم، ولا ينكر هذا إلا من لا يحمد حاله عند أهل الحق»[١]. ثم ساق الأحاديث الدالة على أن الله تعالى يضحك.

وذكر أيضًا بابًا في (ذكر السنن التي دلت العقلاء على أن الله عز وجل فوق عرشه فوق سبع سماواته، وعلمه محيط بكل شيء، لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء)[٢]، ثم ساق الأدلة على ذلك.

وذكر بابًا في (التصديق بأن الله عز وجل كلم موسى)[٣].

ثم (باب الإيمان والتصديق بأن الله عز وجل ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة)، فقال: «الإيمان بهذا واجب، ولا يسع المسلم العاقل أن يقول: كيف ينزل؟ ولا يرد هذا إلا المعتزلة[٤]، وأما أهل الحق فيقولون: الإيمان به واجب بلا كيف»[٥].

---

(١) الشريعة (ص: ٢٦٨).

(٢) المرجع نفسه (ص: ٢٧٩).

(٣) المرجع نفسه (ص: ٢٨٧).

(٤) الأشاعرة في زمن الآجري كانوا يقولون بالعلو، ولم يكن قد ظهر فيهم القول بتأويل العلو، انظر: (إثبات صفة العلو والجواب على الشبهات الواردة عليها)، وهي ورقة علمية من إصدار مركز سلف.

(٥) الشريعة (ص: ٢٩٤).

ومنها أيضًا ما قاله الطحاوي: «ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئًا لم يكن قبلهم من صفاته، وكما كان بصفاته أزليًا كذلك لا يزال عليها أبديًّا، ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداث البرية استفاد اسم الباري، له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالقية ولا مخلوق، وكما أنه محيي الموتى بعدما أحياهم استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم»[١].

ومنها ما قاله الدارمي: «والله -تعالى وتقدس اسمه- كل أسمائه سواء، لم يزل كذلك، ولا يزال، لم تحدث له صفة ولا اسم لم يكن كذلك، كان خالقًا قبل المخلوقين، ورازقًا قبل المرزوقين، وعالمًا قبل المعلومين، وسميعًا قبل أن يسمع أصوات المخلوقين، وبصيرًا قبل أن يرى أعيانهم مخلوقة»[٢].

وقال ابن عبد البر : «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها»[٣].

قال ابن تيمية: «وصفه تعالى بالصفات الفعلية مثل الخالق والرازق والباعث والوارث والمحيي والمميت: قديم عند أصحابنا وعامة أهل السنة من المالكية والشافعية والصوفية، ذكره محمد بن إسحاق الكلاباذي، حتى الحنفية والسالمية والكرامية، والخلاف فيه

---

(١) العقيدة الطحاوية، الفقرات (١٣-١٦).

(٢) رد الدارمي على بشر المريسي (ص: ٩).

(٣) التمهيد (٧/ ١٤٥).

مع المعتزلة والأشعرية»(١).

وقال ابن القيم: «قد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيمانًا، ولكن -بحمد الله- لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم علىٰ إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلىٰ آخرهم، لم يسوموها تأويلًا، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلًا، ولم يبدوا لشيء منها إبطالًا، ولا ضربوا لها أمثالًا، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم: يجب صرفها عن حقائقها وحملها علىٰ مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرًا واحدًا، وأجروها علىٰ سَنن واحد، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عِضين، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه»(٢).

❁ مقالة المخالفين لمذهب السلف:

المعتزلة والأشاعرة يعطلون صفات الله تعالىٰ علىٰ اختلاف بينهم في درجة التعطيل، وتعطيل صفات الله اقتضىٰ منهم نفي الصفات الفعلية، وكلاهما دليلهما واحد وهو: أن الأفعال حادثة فلا تقوم بذات الباري؛ لأن الحوادث لا تقوم إلا بحادث.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٢٨٦).

(٢) إعلام الموقعين (٢/ ٩١).

وهم في ذلك بين مَن يعطِّل الصفات مطلقًا، فنفيها عن الباري ﷻ، وبين مَن فيه نوع من التعطيل، فيرجع بعض الصفات التي ينفيها إلىٰ ما يثبته من الصفات؛ مستعملًا في ذلك التأويل الفاسد، وتفصيل ذلك فيما يلي:

مقالة المعتزلة:

المعتزلة ينفون صفات الله تعالىٰ، فهم لا يثبتون سوىٰ أن للعالَم محدثًا قديمًا قادرًا عالِمًا حيًّا لا لمعانٍ[1]، فهم لا يثبتون سوىٰ العلم والقدرة فقط، مع أنهم يثبتون الأسماء، وذلك لأنهم يرون أن إثبات الصفات فرع علىٰ إثبات أن الله جسم، وهم ينفون أن يكون الله جسمًا أو عرضًا[2]، فإذا كانوا ينفون الصفات الذاتية فهم من باب أولىٰ ينفون صفات الأفعال كلها بلا استثناء، ويقولون: إن الأفعال كلها حادثة، والحوادث لا تقوم إلا بحادث، فإثبات تعلق الحوادث بالله تعالىٰ يستلزم عندهم وصف الله تعالىٰ بأنه حادث؛ ولذا يمنعون اتصافه بهذه الصفات[3].

---

(١) انظر: باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل، لابن المرتضىٰ المعتزلي [مطبوع بمفرده] (ص: ٦).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار (ص: ٢١٦، ٢٣٠).

(٣) حقيقة مذهب المعتزلة هو مذهب الجهمية الأوائل أتباع الجعد بن درهم والجهم بن صفوان الذين ينفون عن الله الأسماء والصفات، ويصرحون برد الكتاب والسنة؛ ولذا فقد كفرهم السلف، أما المعتزلة فأثبتوا الأسماء ونفوا الصفات وتأولوا الآيات والأحاديث؛ ولذا لم يكفروا بمقالتهم تلك. انظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة (ص: ٨٤)، منة الرحمن (ص: ٣٤).

مقالة الأشاعرة:

الأشاعرة يقسمون الصفات إلىٰ صفة نفسية، وصفات سلبية، وصفات المعاني:

فالصفة النفسية هي: صفة الوجود.

والصفات السلبية هي: القِدم، والبقاء، ومخالفة الحوادث، والقيام بالنفس، والوحدانية.

وصفات المعاني هي: القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والكلام، والسمع، والبصر.

وبعضهم يزيد الصفات المعنوية وهي: كونه قادرًا مريدًا عالِمًا حيًّا متكلّمًا سميعًا بصيرًا.

هذه هي الصفات التي يثبتها الأشاعرة ولا يثبتون غيرها، وما سواها يؤولونه بأنه أثر أحد هذه الصفات، وهم في إثبات هذه الصفات يثبتونها علىٰ وجه هو في حقيقته تعطيل، فهم يقولون: إن الصفات أزلية وينفون أن يكون لها آحاد متجددة، فصفة الكلام عندهم هي مجرد الكلام النفسي القديم فقط(١)، فهو في حقيقته إثبات للفظ الصفة لكنه تعطيل لحقيقتها.

والخلق والرزق هي أفعال باعتبار الأثر لا باعتبار الحقيقة، أما حقيقتها فهي إرادة وجود الفعل بعد عدم، والرضا هو إرادة الثواب،

---

(١) انظر: غاية المرام، للآمدي (ص: ٨٨).

والغضب هو إرادة العقاب، والضحك هو إرادة الرضا، وهكذا[١].

فالأشاعرة يؤوّلون الصفات الفعلية، والسبب في ذلك أنهم يرون أن الأفعال حادثة، والحادث لا يقوم إلا بحادث، فنسبة الأفعال إلىٰ الله يلزم منها عندهم أنه حادث؛ ولذلك نفوها عن الله تعالىٰ[٢].

أما صفة الكلام -وهي الصفة الفعلية الوحيدة التي أثبتوها- فقد أثبتوا قدم النوع فقط، لكنهم لم يثبتوا أن الله يتكلم متىٰ شاء، فلم يثبتوا آحاد الصفة، بل جعلوا الكلام القائم به تعالىٰ معنىٰ واحدًا نفسيًّا فرارًا من إثبات صفات الأفعال لله تعالىٰ.

❁ شبهاتهم والجواب عنها:

المعتزلة والأشاعرة يبنون مقالتهم تلك علىٰ أن الأفعال حادثة، وكونها حادثة يمنع من قيامها بذات الله تعالىٰ؛ لأن كل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث.

وذلك عندهم لأمور:

الأول: أن وصف الله بفعل حادث يستلزم أنه لم يكن متصفًا بالفعل قبل حدوثه، فحدوث الفعل عندهم ملازم للوصف بعدم إمكانه قبل فعله.

فأما المعتزلة فطردوا هذا وقالوا: الأفعال حادثة فلا تقوم به، فنفوا

---

(١) انظر: غاية المرام، للآمدي (ص: ٦٨) أبكار الأفكار للآمدي (١/ ٤٧١، ٢/ ٢٣٢، ٥٠٤)، درء تعارض العقل مع النقل، لابن تيمية (٩/ ٢٥٢).

(٢) انظر: الشامل، للجويني (ص: ٥٢٩).

الكلام والأفعال، وجعلوا كلام الله وأفعاله مخلوقة.

وأما الأشاعرة فأثبتوا الكلام فرارًا من مصادمة صريح القرآن، لكنهم نفوا أن يكون من الله فعل التكلم متىٰ شاء، فجعلوا الكلام قديمًا، ولأن الفعل عندهم لا يوصف بالقدم أثبتوا الكلام النفسي علىٰ معنىٰ أنه وصف قائم بالذات فقط.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان هذه الشبهة عند الجهمية ومن يقول بقولهم (ومنهم المعتزلة): «والمقصود هنا أن الذين أثبتوا حدوث العالم بحدوث الجسم -كما تقدم- قالوا: فإذا كان الدليل علىٰ حدوث المحدثات إنما هو قيام الصفات والأفعال بها فكل ما قامت به فهو حادث، وإلا انتقض الدليل علىٰ حدوث العالم وإثبات الصانع. قالوا: فيجب أن يكون كلامه حادثًا بعد أن لم يكن، ويصير متكلِّما بعد أن لم يكن، كما أنه صار فاعلًا بعد أن لم يكن فاعلًا وفعله حادث.

قالوا: وكل ما قامت به الحوادث فهو حادث كما تقدم، فيلزم أن لا يقوم به كلام ولا فعل ولا صفة، فقالوا: كلامه مخلوق في غيره، ولا يقوم به علم ولا قدرة ولا حياة ولا غير ذلك من الصفات؛ لأنه لو قام به ذلك لكان عرضًا قائمًا بالجسم، والجسم محدث. قالوا: وليس هو فوق العالم، ولا مباين للعالم، ولا يصعد إليه شيء، ولا ينزل من عنده شيء، ولا يرىٰ؛ لأنه لو كان كذلك لكان جسمًا، والجسم محدث»[١].

---

(١) الصفدية (٢/ ٥٣).

وقال عن الأشاعرة بعدما ذكر الدليل السابق وأنه يلزم منه القول بخلق القرآن: «قالوا: الكلام كالحياة لا يتعلق بمشيئته وقدرته واختياره، فلا يقال: إنه يقدر على الكلام، ولا إنه يتكلم بمشيئته واختياره وقدرته، وأنكر هؤلاء وجود أفعال تقوم به شيئًا بعد شيء، وقالوا: هذا هو الدليل الذي احتججنا به على حدوث العالم وأجسامه، وهو: كونه لا يخلو من الحوادث، فإنه إذا قامت به الحوادث لم يخل منها، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث»(١).

الثاني: أن إثبات قيام الأفعال بذات الله يلزم منه إثبات حوادث لا أول لها، وهذا يلزم منه تعدد القدماء؛ ولذا قالوا بامتناع حوادث لا أول لها.

الثالث: أن هذا لازم نفي التشبيه؛ إذ إثباتها في زعمهم يلزم منه مشابهة الله لمخلوقاته.

والجواب عن هذه الأمور فيما يلي:

أولًا: أنا ننكر أن معنى أن أفعال الله حادثة أنها مخلوقة، بل معناها أنها متجددة أي: متعلقة بالمشيئة، فهو سبحانه يفعل ما يشاء، وأثر فعل الله في العباد هو الذي يوصف بأنه مخلوق، فخلق الله للعبد معناه وجود فاعل وفعل ومفعول، فالفاعل هو الله تعالى، والفعل هو الخلق منه سبحانه متى شاء وهو غير مخلوق، والمفعول هو العبد المخلوق.

أما الأشاعرة والمعتزلة فيخالفون هذا، فيجعلون الفعل هو

(١) الصفدية (٢/ ٥٥).

المفعول، أو أنها مجرد نسبة وإضافة فقط[١].

ثانيًا: القول بأن الله منزه عن حلول الحوادث لفظ مجمل:

فإن كان المراد بأنه منزه عن أن يحل فيه شيء من مخلوقاته فهذا المعنىٰ صحيح.

وإن كان المراد نفي كونه فعالًا لما يريد فهذا المعنىٰ باطل، دل الدليل علىٰ خلافه، ولا يلزم من إثبات تجدد أفعاله أن تكون مخلوقة، فإن الفعل غير المفعول[٢].

ثالثًا: أنه لا تلازم بين كون الفعل محدثًا وبين عدم إمكانه قبل فعله، فقد لا يكون الفعل موجودًا، ويكون الفاعل قادرًا علىٰ إيقاعه متىٰ أراد، فليس هذا ممتنعًا في العقل ولا في الشرع.

رابعًا: أن القول بامتناع حوادث لا أوَّل لها يناقض قولهم: إن الله قادر علىٰ إحداث الحوادث؛ إذ معنىٰ قدرته علىٰ إحداث الحوادث يقتضي جواز دوام إحداثه الحوادث، وليس هناك فرق بين إثبات هذا الجواز في الماضي وبين إثباته في المستقبل، فالقول بإمكانه في المستقبل دليل علىٰ إمكانه في الماضي.

ولا يلزم من القول بجواز حوادث لا أول لها أن يوصف غير الله بالقدم؛ وذلك لأن المراد أن الله في الأزل قادرٌ علىٰ أن يخلق ما يشاء،

---

(١) ينظر: مجموع فتاوىٰ ابن تيمية (١٦/ ٣٩٣).

(٢) ينظر: شرح الطحاوية، للبراك (ص: ٥٨).

كما هو قادر في المستقبل علىٰ أن يفعل ما يشاء، فلـم يكـن ﷻ معطـلًا في الماضي عن فعل من الأفعال.

فالمراد هو إمكان التسلسل، ومعنىٰ الإمكـان هـو الـدخول تحـت القدرة، وما كان ممكنًا لم يكن واجبًا، بل كان جائز الوقوع وعدمه[1].

ولا يعـارض هـذا مـا ورد مـن النصـوص الدالـة علـىٰ تعيـين أولٍ للمخلوقات؛ إذ إن غاية هذه النصوص أنها كاشفة عن وقتٍ شاء فيه الله تعالىٰ وجود هذه المخلوقات، ولـم يكـن معطـلًا قبلـه عـن الفعـل، فإنـه حينئذ فاعل بالقوة كما أن المتكلم من البشر حين يسكت لا يقـال عنـه: أخرس؛ لأنه متكلم بالقوة في هذا الوقت، فإذا تكلـم يقـال عنـه: مـتكلم بالفعل، فكذلك الـرب ﷻ -ولله المثـل الأعلـىٰ- عنـدما يفعـل الفعـل فإنه فاعل بالفعل، فإذا امتنع عن الفعل فلإرادته ومشيئته لا لضعفٍ ولا لعجزٍ، وهو فاعلٌ بالقوة حينئذٍ، وفعله لم يزل ولا يـزال موجـودًا، وهـو من كمال ذاته، فلم يكن مُعطَّلًا عنه في وقت من الأوقات، ولـن يكـون، بل هو دائم الفعل أبدًا وأزلًا.

خامسًا: القول بامتناع تسلسل الحوادث في الماضـي يلـزم منـه أنـه لم يكن قادرًا علىٰ الفعل ثم قدر عليه، وهذا يقتضي أنه كان ناقصًـا عـن

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (١/ ١٧٦)، شرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي (ص: ١٢٨-١٣١)، الانتصـار لابـن تيميـة فيمـا رمـي بـه مـن الـتهم الرديـة (ص: ٢١١-٢٣٥).

صفة القدرة التي هي من لوازم ذاته، والتي هي من أظهر صفات الكمال[(١)].

سادسًا: لا يلزم من إثبات ما وصف الله به نفسه أن يكون مشابهًا لمخلوقاته، والاشتراك في الأوصاف لا يقتضي الاشتراك في الذات، فلا يلزم من الاشتراك في وصف الله بصفة الكلام ووصف المخلوق بصفة الكلام أن يكون ذلك تشبيهًا لله بخلقه، ثم إن هذا الدليل يلزمهم فيما أثبتوه من الصفات، فما من صفة إلا يقال فيها هذا، فإن قالوا: أثبتناها علىٰ وجه يليق بذات الله، قلنا: وهذه أيضًا نثبتها علىٰ وجه يليق بذات الله، وهذا الاستدلال لا مخرج لهم منه[(٢)].

سابعًا: مما ينبغي الإشارة إليه هنا أن الخلل في مقالة المتكلمين إنما دخلهم من أنهم طلبوا تعريف الأفعال أولًا وفسروها بما هو موافق لكيفية حصولها في المخلوقات، ثم ظنوا أن هذه هي المعاني المتبادرة من إطلاقها، ثم رأوا في إثبات هذه الكيفيات في حق الله تعالىٰ نقصًا لا يجوز عليه، وتمثيلًا له بمخلوقاته، فراموا نفيها، ولو أنهم أثبتوها علىٰ ما تقتضيه اللغة دون بحث في كيفيتها لما ذهبوا إلىٰ هذا الذي ذهبوا

---

(١) انظر: مجموع فتاوىٰ ابن تيمية (١٨/ ٢٣٧).

(٢) ذكر الآمدي في غاية المرام (ص: ١١٢) مثل هذا الدليل، وأقر بأنه ليس بمستبعد عقلًا، ومع ذلك فقد رده بأنه لا دليل يقطع بذلك! وانظر: رد الدارمي علىٰ بشر المريسي (ص: ٢٢).

إليه[١].

❁ **أثر هذه المسألة:**

كان للقول بتعطيل صفات الأفعال وتأويلها أسوأ الأثر في مقالات المخالفين لأهل السنة، فقد أداهم هذا القول إلىٰ القول بمسائل شكلت مثارًا كبيرًا للخلاف بين أهل السنة ومخالفيهم من الأشاعرة والمعتزلة، وفيما يلي الإشارة إلىٰ أهم هذه المسائل التي ترتبت علىٰ هذا القول:

١- قول المعتزلة بخلق القرآن:

قالت المعتزلة بخلق القرآن بناء علىٰ قولها في الكلام بأنه حادث[٢]، وامتحن الناس والعلماء به في زمن المأمون ثم المعتصم ثم الواثق، إلىٰ أن رفع الله الغمة عن هذه الأمة بثبات الإمام أحمد في هذه المحنة[٣].

٢- قول الأشاعرة بالكلام النفسي:

عرف الأشاعرة بمسألة الكلام النفسي، ومعناه عندهم أنه قديم، وأنه معنىٰ قائم بالذات، وهذه المسألة كان لها أثر كبير في المسائل الأصولية؛ إذ تحول علم أصول الفقه إلىٰ ساحة خلفية لتصفية

---

(١) هذا الأمر واضح في كتبهم فيما يتعلق بالعديد من المسائل التي تكلموا فيها كالرؤية مثلًا، وانظر علىٰ سبيل المثال: المغني للقاضي عبد الجبار (٦/ ٧)، غاية المرام للآمدي (١١٠-١١٢).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص: ٥٢٨).

(٣) خبر المحنة طويل مشهور، انظر: البداية والنهاية، لابن كثير (١١/ ١٦٨).

النزاعات العقدية بين الأشاعرة والمعتزلة، وكانت مسائل الأمر والنهي هي المجال الأوسع لظهور هذه النزاعات، مثل مسألة الأمر هل يتعلق بالمعدوم أم لا؟ ومسألة الأمر بالشيء نهي عن ضده، وحقيقة النسخ وغير ذلك[1].

٣- قول المعتزلة بخلق العباد لأفعالهم:

ذهبت المعتزلة إلىٰ أن العباد هم الخالقون لأفعالهم، وأنهم هم المحدثون لها، ونفوا نسبة خلق الأفعال إلىٰ الله تعالىٰ[2].

قال البخاري: «واختلف الناس في الفاعل والمفعول والفعل، فقالت القدرية: الأفاعيل كلها من البشر ليست من الله، وقالت الجبرية: الأفاعيل كلها من الله، وقالت الجهمية: الفعل والمفعول واحد؛ لذلك قالوا: لكن مخلوق، وقال أهل العلم: التخليق فعل الله، وأفاعيلنا مخلوقة لقوله تعالىٰ: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٣، ١٤]، يعني السر والجهر من القول، ففعل الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق»[3] والحمد لله ربّ العالمين.

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: البرهان للجويني (١/ ٢٥١)، المستصفىٰ للغزالي (١/ ٢٧٠).

(٢) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل (٨/ ٣)، شرح الأصول الخمسة (ص: ٣٢٣).

(٣) خلق أفعال العباد (ص: ١١٣).



قاعدة: القول في بعض صفات الله تعالى كالقول في بعضها الآخر

"شرح وتحليل"

إن من محاسن منهج السلف الكرام رضي الله عنهم أنهم بنوا عقيدتهم على قواعد راسخة وأسس ثابتة، لا تنخرم ولا تتخلف، بخلاف طرائق الخلف المبتدعة؛ ذلك أنهم تحصَّنوا بالكتاب العزيز والسنة المطهرة، وابتعدوا عن مسالك المتكلمين والفلاسفة، فكان مذهب السلف أعلم وأحكم وأسلم من مذهب الخلف، فسلموا في الدنيا وغنموا في الآخرة.

وقد اتفق الصحابة رضي الله عنهم جميعًا على هذا المنهج في باب صفات الله تعالىٰ وأسمائه وأفعاله، ولم يُنقل عنهم خلاف في هذا الباب.

يقول الإمام ابن القيم: "قد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيمانًا، ولكن -بحمد الله- **لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال**، بل كلهم علىٰ إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة، من أولهم إلىٰ آخرهم، لم يَسوموها تأويلًا، ولم يُحرفوها عن مواضعها تبديلًا، ولم يُبدوا لشيء منها إبطالًا، ولا ضربوا لها أمثالًا،

ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقَّوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرًا واحدًا، وأجروها على سَنن واحد، ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عِضين، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه"[١].

وفي هذه الورقة العلمية نعرض لواحدة من قواعد أهل السنة والجماعة، وهي قاعدة جامعة مانعة في إثبات صفات الله تعالىٰ، وهي: **"القول في بعض صفات الله تعالىٰ كالقول في بعضها الآخر"**.

أهمية القاعدة:

ترجع أهمية هذه القاعدة إلىٰ أنها تنسج الكلام في صفات الله تعالىٰ نسجًا واحدًا لا يختلف، وتجمعه منظومًا في مساق واحد لا يختل، وفي ذلك فائدتان هامتان:

الأولىٰ: الهداية إلىٰ الحق؛ إذ الأصل في توحيد الصفات: أن يوصف الله تعالىٰ بما وصف به نفسه سبحانه، وبما وصفته به رسله صلوات الله وسلامه عليهم، نفيًا وإثباتًا.

وطريقة السلف هي أقوم الطرق في جانبي الإثبات والنفي:

ففي جانب الإثبات: يثبتون لله تعالىٰ ما أثبته لنفسه من الصفات، من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل؛ امتثالًا لقوله

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٣٩).

تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

وفي جانب النفي: ينفون عنه سبحانه ما نفاه عن نفسه، من غير إلحاد، لا في أسمائه ولا في آياته؛ امتثالًا لقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠].

الفائدة الثانية: العصمة من الزلل ومن الوقوع في الباطل، كما هو حال كثير ممن خاض في هذا الباب بغير هدىً من الله تعالىٰ؛ لذا كانت هذه القاعدة من أقوىٰ ما يرد به علىٰ نفاة الصفات جميعها: كالمعتزلة والجهمية، ومن أحكم ما يرد به علىٰ نفاة بعض الصفات: كالأشاعرة والماتريدية؛ من أجل ذلك جعلها شيخ الإسلام ابن تيمية الأصل الأول الذي بنىٰ عليه جوابه لمن سأله أن يجمع له مضمون القول في التوحيد والصفات، وفي الشرع والقدر؛ فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ويتبين هذا بأصلين شريفين، ومثلين مضروبين - ولله المثل الأعلىٰ -، وبخاتمة جامعة؛ فأما الأصلان:

فأحدهما أن يقال: القول في بعض الصفات كالقول في بعض[(١)].

ولعظم مكانة هذه القاعدة كانت محل اتفاق بين علماء أهل السنة والجماعة قاطبة، ولم يخالف في اعتبارها وتقريرها أحد منهم علىٰ تباعد أقطارهم وتفرق أزمانهم.

أقوال العلماء في تقرير القاعدة والعمل بمقتضاها:

قد اتفق أهل السنة والجماعة كافة علىٰ القول بهذه القاعدة والعمل بها، ولهم في ذلك صيغ وألفاظ متنوعة، والقول بأن شيخ الإسلام ابن تيمية هو المنشئ لهذه القاعدة والمبتدئ لها قول غير صحيح، وإن كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد شرحها وبيَّنها أحسن بيان؛ وتأكيدًا لهذا أنتقي جملة صالحة من أقوال علماء أهل السنة والجماعة في تقرير تلك القاعدة، مرتبة علىٰ سني وفاة أصحابها:

١- قول الإمام أبي حنيفة (ت: ١٥٠هـ):

"وله يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالىٰ في القرآن، فما ذكره الله تعالىٰ في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف،

---

(١) التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (ص: ٣١).

والأصل الثاني هو: "القول في الصفات كالقول في الذات"، وقد تناولناه في مركز سلف بالبحث والمناقشة، في مقال بعنوان: "قاعدة: القول في صفات الله تعالىٰ كالقول في الذات: دراسة وتحليل"، وهذا رابطه:

https://salafcenter.org/2356/

ولا يقال: إن يده قدرته أو نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفات الله تعالىٰ بلا كيف"(١).

ويقول أيضًا: "وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرىٰ لا كرؤيتنا..."(٢).

٢- قول إسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨ هـ):

"من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم؛ لأنه وصف بصفاته إنما هو استسلام لأمر الله ولما سنَّ الرسول"(٣).

٣- قول أبي الحسن عبد العزيز الكناني المكي (ت: ٢٤٠ هـ):

"لا يكون الكلام إلا من متكلم، كما لا تكون الإرادة إلا من مريد، ولا العلم إلا من عالم، ولا القدرة إلا من قادر، ولا رئي

---

(١) الفقه الأكبر (ص: ٢٧)، وقد صحح بعض العلماء نسبة هذا الكتاب لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، ومنهم: أبو المظفر الإسفراييني في كتابه: "التبصير في الدين" (ص: ١٨٤)، وابن تيمية في كتابه: "درء تعارض العقل والنقل" (٦/ ٢٦٣)، وابن القيم في كتابه: "اجتماع الجيوش الإسلامية" (١/ ١٩٧)، وابن أبي العز في كتابه: "شرح العقيدة الطحاوية" (ص: ١١٧).

(٢) الفقه الأكبر (ص: ٢٤).

(٣) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم اللالكائي (٣/ ٥٨٨).

ولا يرىٰ كلام قط قائم بنفسه يتكلم بذاته، وهذا ما لا يعقل ولا يعرف، ولا يثبت في نظر ولا قياس، ولا غير ذلك، فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقًا، ثبت أنه صفة لله ﷻ، وصفات الله ﷻ كلها غير مخلوقة"(١).

٤- قول إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ):

"...فكذلك الله - وله المثل الأعلىٰ - بجميع صفاته إله واحد"(٢).

٥- قول ابن قتيبة (ت: ٢٧٦ هـ):

"والذي عندي - والله تعالىٰ أعلم - أن الصورة ليست بأعجب من اليدين والأصابع والعين، وإنما وقع الإلف لتلك، لمجيئها في القرآن، ووقعت الوحشة من هذه؛ لأنها لم تأت في القرآن، ونحن نؤمن بالجميع، ولا نقول في شيء منه بكيفية ولا حد"(٣).

٦- قول عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٨٠ هـ):

"فهذا الناطق من قول الله ﷻ وذاك المحفوظ من قول رسول الله ﷺ بأخبار ليس عليها غبار، فإن كنتم من عباد الله المؤمنين؛ لزمكم الإيمان بها كما آمن بها المؤمنون، وإلا فصرحوا بما تضمرون، ودعوا

---

(١) الحيدة والاعتذار في الرد علىٰ من قال بخلق القرآن (ص: ٨٣).

(٢) الرد علىٰ الجهمية والزنادقة (ص: ١٤٠، ١٤١).

(٣) تأويل مختلف الحديث (ص: ٣٢٢).

هذه الأغلوطات التي تلوون بها ألسنتكم، فلئن كان أهل الجهل في شك من أمركم، إن أهل العلم من أمركم لعلىٰ يقين"(١).

٧- قول ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠ هـ):

"فنثبت كل هذه المعاني [يعني: الصفات لله تعالىٰ] التي ذكرنا أنها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل علىٰ ما يعقل من حقيقة الإثبات، وننفي عنه التشبيه"(٢).

٨- قول أبي جعفر الطحاوي الحنفي (ت: ٣٢١ هـ):

"إذ كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنىٰ يضاف إلىٰ الربوبية بترك التأويل ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين، ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه، فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية"(٣).

٩- قول أبي محمد الحسن بن علي البربهاري (ت: ٣٢٩ هـ):

"واعلم - رحمك الله - أن الكلام في الرب محدث، وهو بدعة وضلالة، ولا يتكلم في الرب إلا بما وصف به نفسه في القرآن، وما بيَّن رسول الله ﷺ لأصحابه"(٤).

---

(١) الرد علىٰ الجهمية (ص: ٩١).

(٢) التبصير في معالم الدين (ص: ١٤٢).

(٣) العقيدة الطحاوية (ص: ٤٤).

(٤) شرح السنة (ص: ٤٠).

١٠- قول أبي بكر الإسماعيلي الجرجاني (ت: ٣٧١ هـ):

"ويعتقدون - يعني: أهل السنة والجماعة - أن الله تعالىٰ مدعو بأسمائه الحسنىٰ، وموصوف بصفاته التي سمىٰ ووصف بها نفسه، ووصفه بها نبيه ﷺ"(١).

١١- قول أبي حفص عمر بن شاهين (ت: ٣٨٥ هـ):

"وأشهد أن جميع الصفات التي وصف بها الله ﷻ في القرآن حق، سميع بصير بلا حد محدود، ولا مثال مضروب، جل عن أن يضرب له الأمثال"(٢).

١٢- قول أبي عبد الله بن بَطَّة العُكْبَرِيِّ الحنبلي (ت: ٣٨٧ هـ):

"من علامات المؤمنين أن يصفوا الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، مما نقلته العلماء، ورواه الثقات من أهل النقل، الذين هم الحجة فيما رووه من الحلال والحرام والسنن والآثار، ولا يقال فيما صح عن رسول الله ﷺ: كيف؟ ولا لم؟ بل يتبعون ولا يبتدعون، ويسلمون ولا يعارضون، ويتيقنون ولا يشكون ولا يرتابون"(٣).

---

(١) اعتقاد أئمة الحديث (ص: ٤٩- ٥٠).
(٢) شرح مذاهب أهل السنة (ص: ٣١٩).
(٣) الإبانة الكبرىٰ (٧/ ٩١).

١٣- قول ابن أبي زَمَنِين المالكي (ت: ٣٩٩ هـ):

"فهـذه صـفات ربنـا التـي وصـف بهـا نفسـه في كتابـه، ووصـفه بهـا نبيه ﷺ، وليس في شيء منها تحديد ولا تشبيه ولا تقـدير، فسـبحان مـن ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، لم تره العيـون فتحـده كيـف هـو كَينُونيته، لكن رأته القلوب في حقائق الإيمان به"[1].

١٤- قول أبي نصر السِّجزي الحنفي (ت: ٤٤٤ هـ):

"إن القول بما في الأحاديث الثابتة [يعني: أحاديث الصفات] ممـا أمـر الله سبحانه بقبوله"[2].

١٥- قول أبي عثمان الصابوني (ت: ٤٤٩ هـ):

"وكذلك يقولون [أي: أصحاب الحديث] في جميـع الصـفات التـي نـزل بـذكرها القـرآن، ووردت بهـا الأخبـار الصـحاح، مـن السـمع والبصـر، والعـين والوجـه، والعلـم والقـوة والقـدرة، والعـزة والعظمـة، والإرادة والمشـيئة، والقـول والكـلام، والرضـا والسـخط، والحيـاة واليقظـة، والفـرح والضـحك، وغيرهـا، مـن غيـر تشـبيه لشـيء مـن ذلـك بصـفات المربـوبين المخلـوقين، بـل ينتهـون فيهـا إلىٰ مـا قالـه الله تعـالىٰ، وقالـه

(١) أصول السنة (ص: ٧٤).
(٢) رسـالة السـجزي إلـىٰ أهـل زبيـد في الـرد علـىٰ مـن أنكـر الحـرف والصـوت (ص: ٢٨١).

رسوله ﷺ، من غير زيادة عليه ولا إضافة إليه، ولا تكييف له ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير، ولا إزالة للفظ الخبر عمَّا تعرفه العرب وتضعه عليه، بتأويل منكر يُستنكر، ويجرونه على الظاهر، ويكلون علمه إلى الله تعالى، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله"(١).

١٦- قول أبي محمد عبد الغني المقدسي الحنبلي (ت: ٦٠٠ هـ):

"فآمنوا بما قال الله سبحانه في كتابه، وصحَّ عن نبيه، وأمَرّوه كما ورد من غير تعرض لكيفية، أو اعتقاد شبهة أو مثلية، أو تأويل يؤدي إلى التعطيل، ووسعتهم السنة المحمدية، والطريقة المرضية، ولم يتعدوها إلى البدعة المردية الرَّدِيّة، فحازوا بذلك الرتبة السنية، والمنزلة العلية"(٢).

ولو ذهبنا نستقصي جميع ما كتبه علماء أهل السنة والجماعة تأييدًا لهذه القاعدة لطال بنا المقام، ولخرجنا عن المقصود، وحسبنا من القلادة ما أحاط بالعنق.

إقرار أكابر الأشاعرة وغيرهم بالقاعدة:

نظرًا لشهرة هذه القاعدة وقوة دلالتها فقد أقرَّ بدلالتها بعض أكابر علماء الأشاعرة وغيرهم:

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص: ١٦٥).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد (ص: ٨٠).

١- يقول القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت: ٤٠٣ هـ) - الذي ليس في المتكلمين الأشعرية أفضل منه مطلقًا، كما قال الذهبي[١] في كتاب "الذب عن أبي الحسن الأشعري": "كذلك قولنا في جميع المروي عن رسول الله ﷺ في صفات الله، إذا صح من إثبات اليدين والوجه والعينين، ونقول: إنه يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كما في الحديث، وأنه مستو على عرشه"[٢].

٢- ويقول أبو الفتح الشهرستاني (ت: ٥٤٨ هـ): "اعلم أن جماعة كثيرة[٣] من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والجلال، والإكرام، والجود، والإنعام، والعزة، والعظمة، ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل، بل يسوقون الكلام سوقًا واحدًا، وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل اليدين، والوجه، ولا يؤولون ذلك، إلا أنهم يقولون: هذه الصفات قد وردت في الشرع، فنسميها صفات خبرية"[٤].

---

(١) العلو للعلي الغفار (ص: ٢٣٧).

(٢) ينظر: المرجع نفسه (ص: ٢٣٨).

(٣) كذا قال، والصواب: أن هذا محل اتفاق بين السلف، والشهرستاني لم يكن عارفًا بمذهب السلف، كذا قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض النقل والعقل (٢/ ٣٠٧، ٩/ ٦٧).

(٤) الملل والنحل (١/ ٩٢).

٣- ويقول أبو الحسن الآمدي (ت: ٦٣١ هـ): "ثم إن العقل السليم يقضي بوهاء قول من فسَّر السمع والبصر بنفي الآفة، دون العلم والقدرة وغيرها من الصفات، مع أنه لو سئل عن الفرق لم يجد عنه مخلصًا، بل كل ما تخيل من منع تفسير العلم والقدرة بانتفاء الآفة، فهو بعينه في الإدراك حجة لنا"(١).

شرح القاعدة والرد على المخالفين:

فيما يأتي عرضٌ لشرح هذه القاعدة شرحًا يبين مقصودها، ويبرز فوائدها، ثم يليه الرد على المخالفين من نفاة صفات الله تعالى جميعًا، أو نفاة بعضها.

أولًا: شرح القاعدة:

معنى صفات الله تعالى: هي نعوت الكمال القائمة بالذات: كالعلم والحكمة والسمع والبصر(٢).

وأسماء الله تعالى تتضمن صفات له سبحانه: فأسماء الله تعالى هي كل ما دلَّ على ذات الله مع صفات الكمال القائمة به: مثل القادر، العليم، الحكيم، السميع، البصير، فإن هذه الأسماء دلت على ذات الله، وعلى ما قام بها من العلم والحكمة والسمع والبصر(٣).

---

(١) غاية المرام في علم الكلام (ص: ١٢٨- ١٢٩).
(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ١١٦- فتوى رقم ٨٩٤٢).
(٣) المرجع نفسه.

أقسام صفات الله تعالى:

تنقسم صفات الله تعالىٰ من حيث الإثبات والنفي إلىٰ قسمين[١]:

أولهما: الصفات الثبوتية: وهي كل صفة أثبتها الله تعالىٰ لنفسه في كتابه، أو علىٰ لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه: كالحياة، والعلم، والقدرة، والاستواء علىٰ العرش، والنزول إلىٰ السماء الدنيا، والوجه، واليدين، ونحو ذلك، فيجب إثباتها لله تعالىٰ حقيقة علىٰ الوجه اللائق به سبحانه.

ثانيهما: الصفات السلبية: وهي ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه، أو علىٰ لسان رسوله ﷺ، وكلها صفات نقص في حقه: كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب، فيجب نفيها عن الله تعالىٰ، مع إثبات ضدها علىٰ الوجه الأكمل؛ وذلك لأن ما نفاه الله تعالىٰ عن نفسه يُراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضده، لا لمجرد نفيه؛ لأن النفي ليس بكمال إلا أن يتضمن ما يدل علىٰ الكمال.

ثم إن الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين[٢]:

أولهما: الصفات الذاتية: وهي التي لم يزل سبحانه ولا يزال متصفًا بها: كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة، ومنها الصفات الخبرية: كالوجه واليدين والعينين.

---

(١) ينظر: القواعد المثلىٰ في صفات الله وأسمائه الحسنىٰ، للشيخ ابن عثيمين (ص: ٢١ وما بعدها) ببعض التصرف.

(٢) ينظر: المرجع نفسه (ص: ٢٥).

وثانيهما: **الصفات الفعلية**: وهي التي تتعلق بمشيئته سبحانه، إن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها: كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين كالكلام، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية؛ لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلمًا، وباعتبار آحاد الكلام هو صفة فعلية؛ لأن الكلام يتعلق بمشيئته، يتكلم متى شاء بما شاء، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، وكل صفة تعلقت بمشيئته تعالى فإنها تابعة لحكمته.

المعنى الإجمالي للقاعدة: أنه لا فرق في إثبات صفات الله تعالى؛ إذ الأصل في إثباتها هو الكتاب والسنة، فما أثبته الله تعالى في كتابه وصفًا له سبحانه أثبتناه، وكذا ما أثبته له رسوله ﷺ.

وعليه فإن أهل السنة والجماعة يسوقون الكلام في صفات الله تعالى سوقًا واحدًا، فلا يفرقون بين إثبات صفة السمع والبصر لله تعالى؛ بقوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وبين إثبات صفة النزول لله تعالى - نزولًا يليق بجلاله - إلى السماء الدنيا؛ بقوله ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟»(١)، وبين إثبات صفة الضحك

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠)، ومسلم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لله تعالىٰ مثلًا - علىٰ الوجه اللائق به سبحانه - بقوله ﷺ: «يَضْحَكُ اللهُ إِلَىٰ رَجُلَيْنِ، يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ كِلاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ»، فَقَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللهِ؟! قَالَ: «يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللهِ ﷻ فَيُسْتَشْهَدُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَىٰ الْقَاتِلِ، فَيُسْلِمُ، فَيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ ﷻ فَيُسْتَشْهَدُ»[1].

إذ جميعها ثابته لله تعالىٰ، إما بالكتاب، وإما بالسنة الصحيحة، ولا يصلح الاحتجاج بأن الصفات لا تثبت بخبر الآحاد[2].

ضابط ما يصلح أن يكون صفة لله تعالى وما لا يصلح:

ليس كل ما يضاف إلىٰ الله تعالىٰ يصلح أن يكون صفة له سبحانه؛ فإن المضاف إلىٰ الله تعالىٰ: إما أن يكون صفة لم تقم بمخلوق، أو يكون عينًا قائمة بنفسها؛ ويبين شيخ الإسلام ابن تيمية هذا بقوله: "والمضاف إلىٰ الله إن كان صفة لم تقم بمخلوق -كالعلم والقدرة والكلام والحياة- كان صفة له. وإن كان عينًا قائمة بنفسها أو صفة لغيره: كالبيت والناقة والعبد والروح، كان مخلوقًا مملوكا مضافًا إلىٰ خالقه ومالكه، ولكن الإضافة تقتضي اختصاص المضاف بصفات تميز بها عن غيره، حتىٰ استحق الإضافة، كما اختصت الكعبة والناقة والعباد الصالحون بأن يقال فيهم: (بيت الله)، و(ناقة الله)، و(عباد

(١) أخرجه البخاري (٢٨٢٦)، ومسلم (١٨٩٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) وتفصيل ذلك في ورقة علمية نشرناها علىٰ موقعنا بمركز سلف، بعنوان: "حجية خبر الآحاد في العقائد"، وهذا رابطها: https://salafcenter.org/623/

الله)، كذلك اختصت الروح المصطفاة بأن يقال لها: (روح الله)"[١].

ثانيًا: الرد على المخالفين:

تكاثرت الفرق المبتدعة المخالفة لهذه القاعدة، ويجمعها ثلاث فرق من حيث الجملة:

الفرقة الأولىٰ: المعتزلة - نفاة صفات الله تعالىٰ دون الأسماء.

الفرقة الثانية: الجهمية الباطنية والفلاسفة - نفاة الصفات والأسماء جميعًا.

الفرقة الثالثة: الأشاعرة - نفاة بعض الصفات.

الرد على الفرقة الأولى: المعتزلة[٢]:

شبهتهم: إن كان المخاطب ممن ينكر الصفات، ويقر بالأسماء: كالمعتزلي، الذي يقول: إن الله تعالىٰ حيٌّ عليم قدير، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة.

يرد علىٰ المعتزلي: بأن يقال له: لا فرق بين إثبات الأسماء وبين إثبات الصفات، وبيان ذلك:

شبهة: إن قال المعتزلي: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهًا وتجسيمًا؛ محتجًّا بأنَّا لا نجد في الشاهد متصفًا بالصفات إلا ما

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/ ٢٤٩).
(٢) ينظر: التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (ص: ٣٥).

هو جسم.

يرد عليها فيقال له: وكذلك لا تجد في الشاهد ما هو مسمىٰ بأنه حي عليم قدير إلا ما هو جسم؛ فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده في الشاهد إلا لجسم، فانفِ الأسماء، بل وكلَّ شيء؛ لأنك لا تجده في الشاهد إلا لجسم.

وضابط ذلك: أن كل ما يحتج به من نفىٰ الصفات يحتج به نافي الأسماء الحسنىٰ، فما كان جوابًا لذلك كان جوابًا لمثبتي الصفات.

الرد على الفرقة الثانية: الجهمية الباطنية والفلاسفة[١]:

إن كان المخاطب من الغلاة، نفاة الأسماء والصفات، وقال: لا أقول هو موجود، ولا حي ولا عليم ولا قدير، بل هذه الأسماء لمخلوقاته، أو هي مجاز؛ لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم القدير.

يرد عليها فيقال له: وكذلك إذا قلتَ: ليس بموجود ولا حي ولا عليم ولا قدير، كان ذلك تشبيهًا بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات.

فإن قال الجهمي: أنا أنفي النفي والإثبات.

يرد عليه فيقال له: فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات؛ فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجودًا معدومًا، أو لا موجودًا

---

(١) المرجع نفسه (ص: ٣٦- ٤٣).

ولا معدومًا.

ويمتنع أن يوصف باجتماع الوجود والعدم، والحياة والموت، والعلم والجهل، أو يوصف بنفي الوجود والعدم، ونفي الحياة والموت، ونفي العلم والجهل.

فإن قال الجهمي: إنما يمتنع نفي النقيضين عمَّا يكون قابلًا لهما، وهذان يتقابلان تقابل العدم والملَكَة، لا تقابل السلب والإيجاب، فإن الجدار لا يقال له: أعمىٰ ولا بصير، ولا حي ولا ميت، إذ ليس بقابل لهما.

يرد على تلك الشبهة من وجوه:

أولًا: هذا لا يصح في الوجود والعدم، فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب، باتفاق العقلاء، فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر.

وأما ما ذكره الجهمي من امتناع أن يوصف باجتماع الحياة والموت، والعلم والجهل، فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاؤون، والاصطلاحات اللفظية ليست دليلًا علىٰ نفي الحقائق العقلية[1]؛ وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢٠، ٢١]، فسمَّىٰ الجماد ميتًا، وهذا مشهور في لغة العرب وغيرهم.

---

(١) هذه قاعدة هامة، يجاب بها علىٰ كثير من شبهات المبتدعة.

ثانيًا: ما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمىٰ والبصر، ونحو ذلك من المتقابلات، أنقص مما يقبل ذلك، فالأعمىٰ الذي يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحدًا منهما.

فيقال للجهمي: أنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال، ووصفته بصفات الجمادات التي لا تقبل ذلك.

وأيضًا: فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعًا من القابل للوجود والعدم، بل ومن اجتماع الوجود والعدم، ونفيهما جميعًا، فما نفىٰ عنه الجهمي قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعًا مما نفىٰ عنه الوجود والعدم، وإذا كان هذا ممتنعًا في صرائح العقول فذلك أعظم امتناعًا، فجعل الجهمي الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات، وهذا غاية التناقض والفساد.

وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح برفع النقيضين: الوجود والعدم، ورفعهما كجمعهما، ومنهم من يقول: لا أثبت واحدًا منهما، وامتناعه عن إثبات أحدهما في نفس الأمر لا يمنع تحقق واحد منهما في نفس الأمر، وإنما هو كجهل الجاهل، وسكوت الساكت، الذي لا يعبِّر عن الحقائق.

وإذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتناعًا ممّا يُقدَّر قبوله لهما - مع نفيهما عنه - فما يُقدَّر لا يقبل الحياة ولا الموت، ولا العلم ولا الجهل، ولا القدرة ولا العجز، ولا الكلام ولا الخرس، ولا العمىٰ ولا البصر، ولا السمع ولا الصمم، أقرب إلىٰ المعدوم،

والممتنع مما يُقدَّر قابلًا لهما مع نفيهما عنه.

وحينئذٍ فنفيهما مع كونه قابلًا لهما أقرب إلىٰ الوجود والممكن، وما جاز لواجب الوجود قابلًا، وجب له؛ لعدم توقف صفاته علىٰ غيره، فإذا جاز القبول وجب، وإذا جاز وجود المقبول وجب.

ثالثًا: اتفاق المسمَّيَين في بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه والتمثيل، الذي نفته الأدلة السمعيات والعقليات، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق، مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه، فلا يجوز أن يَشركه فيه مخلوق، ولا يُشركه مخلوق في شيء من خصائصه سبحانه وتعالى.

وأما ما نفاه الجهمي فهو ثابت بالشرع والعقل، وتسمية الجهمي ذلك تشبيهًا وتجسيمًا تمويه علىٰ الجهال، الذين يظنون أن كل معنىٰ سماه مسمٍّ بهذا الاسم يجب نفيه.

ولو ساغ هذا لكان كل مبطل يسمِّي الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس؛ ليُكذِّب الناس بالحق المعلوم بالسمع والعقل.

وبهذه الطريقة أفسدت الملاحدة علىٰ طوائف من الناس عقولهم ودينهم، حتىٰ أخرجوهم إلىٰ أعظم الكفر والجهالة، وأبلغ الغي والضلالة.

شبهة التركيب: وإن قال نفاة الصفات: إثبات العلم والقدرة والإرادة يستلزم تعدد الصفات، وهذا تركيب ممتنع.

يرد عليها فيقال لهم: وإذا قلتم: هو موجود واجب، وعقل وعاقل ومعقول، وعاشق ومعشوق، ولذيذ وملتذ ولذة، أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا؟!

فهذه معان متعددة متغايرة في العقل، وهذا تركيب عندكم، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيدًا.

فإن قالوا: هذا توحيد في الحقيقة، وليس هذا تركيبًا ممتنعًا.

يرد عليهم فيقال لهم: واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة، وليس هو تركيبًا ممتنعًا.

وذلك أنه من المعلوم بصريح المعقول أنه ليس معنىٰ كون الشيء عالمًا هو معنىٰ كونه قادرًا، ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالـمًا قادرًا، فمن جوَّز أن تكون هذه الصفة هي الأخرىٰ، وأن تكون الصفة هي الموصوف؛ فهو من أعظم الناس سفسطة.

ثم إنه متناقض، فإنه إن جوّز ذلك جاز أن يكون وجود هذا هو وجود هذا، فيكون الوجود واحدًا بالعين لا بالنوع، وحينئذٍ فإذا كان وجود الممكن هو وجود الواجب، كان وجود كل مخلوق - يُعدم بعد وجوده، ويوجد بعد عدمه - هو نفس وجود الحق القديم الدائم الباقي الذي لا يقبل العدم.

وإذا قدّر هذا كان الوجود الواجب موصوفًا بكل تشبيه وتجسيم، وكل نقص وكل عيب، كما يصرح بذلك أهل وحدة الوجود، الذين طردوا هذا الأصل الفاسد، وحينئذٍ فتكون أقوال نفاة الصفات باطلة علىٰ كل تقدير.

ضابط مستخلص مما سلف: وهذا باب مطرد؛ فإن كل واحد من النفاة لِما أخبر به الرسول ﷺ من الصفات لا ينفي شيئًا - فرارًا مما هو محذور - إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فرَّ منه[١].

فلا بدّ له في آخر الأمر من أن يثبت موجودًا واجبًا قديمًا متصفًا بصفات تميزه عن غيره، ولا يكون فيها مماثلًا لخلقه، فيقال له: وهكذا القول في جميع الصفات، وكل ما نثبته من الأسماء والصفات فلا بدّ أن يدل علىٰ قدر مشترك تتواطأ فيه المسمّيات، ولولا ذلك لما فُهم الخطاب، ولكن نعلم أن ما اختص الله به وامتاز عن خلقه أعظم مما يخطر بالبال أو يدور في الخيال.

الرد على الفرقة الثالثة: الأشاعرة[٢]:

فإن كان المخاطب من الأشاعرة ممن يقرّ بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة، وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازًا، ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات.

يرد عليه فيقال له: لا فرق بين ما نفيتَه وبين ما أثبتَّه، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر.

---

(١) هذا ضابط هام يرد به علىٰ نفاة الصفات كلها، أو بعضها.

(٢) ينظر: التدمرية (ص: ٣١- ٣٣).

فإن قال: إن إرادته سبحانه مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل.

وإن قال: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به.

قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به.

وإن قال: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام.

قيل له: والإرادة ميل النفس إلىٰ جلب منفعة أو دفع مضرة.

فإن قال: هذه إرادة المخلوق.

قيل له: وهذا غضب المخلوق.

وكذلك يُلْزَم الأشعري بالقول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته؛ إن نفىٰ عنه الغضب والمحبة والرضا ونحو ذلك ما هو من خصائص المخلوقين، فهذا منتف عن السمع والبصر والكلام وجميع الصفات.

وإن قال: إنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين فيجب نفيه عنه.

قيل له: وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة.

وبالجملة: فإن هذا المُفرِّق بين بعض الصفات وبعض، يقال له فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته، فإذا قال المعتزلي: ليس له إرادة ولا كلام قائم به؛ لأن هذه الصفات لا تقوم إلا بالمخلوقات، فإنه يُبَيِّن للمعتزلي أن هذه الصفات يتصف بها القديم، ولا تكون كصفات

المحدثات، فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك.

جواب آخر[١]: هذا الكلام لازم لهم في العقليات، وفي تأويل السمعيات؛ فإن من أثبت شيئًا، ونفىٰ شيئًا بالعقل، إذا ألزم فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبته، وطولب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا لم يجد بينهما فرقًا.

ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض - الذين يوجبون فيما نفوه إما التفويض، وإما التأويل المخالف لمقتضىٰ اللفظ - قانون مستقيم.

فإذا قيل لهم: لِمَ تأولتم هذا وأقررتم هذا والسؤال فيهما واحد؟! لم يكن لهم جواب صحيح، فهذا تناقضهم في النفي.

وكذلك تناقضهم في الإثبات؛ فإن من تأوّل النصوص علىٰ معنىٰ من المعاني التي يثبتها، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنىٰ الذي هو مقتضاه إلىٰ معنىٰ آخر، لزمهم في المعنىٰ المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنىٰ المصروف عنه.

فإذا قال قائل: تأويل محبته ورضاه وغضبه وسخطه هو إرادته للثواب والعقاب، كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت والرضا والسخط.

---

(١) المرجع نفسه (ص: ٤٥- ٤٦).

ولو فسَّر ذلك بمفعولاته - وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب - فإنّه يلزمه في ذلك نظير ما فرّ منه، فإن الفعل المعقول لا بدّ أن يقوم أولًا بالفاعل، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون علىٰ فعل ما يحبه ويرضاه، ويسخطه ويبغضه المثيب المعاقب.

فهم - أي: الأشاعرة - إن أثبتوا الفعل علىٰ مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبد مثّلوا، وإن أثبتوه علىٰ خلاف ذلك فكذلك سائر الصفات.

شبهة الاحتجاج بإثبات العقل لهذه الصفات(١):

فإن قال الأشعري: تلك الصفات أثبتُّها بالعقل؛ لأن الفعل الحادث دل علىٰ القدرة، والتخصيص دل علىٰ الإرادة، والإحكام دل علىٰ العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام أو ضد ذلك.

يجاب عن هذه الشبهة بجوابين:

أحدهما: أن يقال: عدم الدليل المعيَّن لا يستلزم عدم المدلول المعيَّن، فهب أن ما سلكته من الدليل العقلي لا يثبت ذلك، فإنه لا ينفيه، وليس لك أن تنفيه بغير دليل؛ لأن النافي عليه الدليل، كما علىٰ المثبت.

والسمع قد دل عليه - يعني: علىٰ إثبات الصفات التي نفاها

---

(١) المرجع نفسه (ص: ٣٣- ٣٥).

الأشعري - ولم يعارِض ذلك معارضٌ عقلي ولا سمعي، فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالمُ عن المعارِض المقاوم.

الثاني: أن يقال: **يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبتَّ به تلك من العقليات**، فيقال: نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة، كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكفار يدل على بغضهم، كما قد ثبت بالشاهد والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه.

والغايات المحمودة في مفعولاته سبحانه ومأموراته - وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة - تدل على حكمته البالغة، كما يدل التخصيص على المشيئة وأَوْلَى؛ لقوة العلة الغائية، ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة.

خلاصة ما سبق في نقاط[1]:

١) مذهب سلف الأمة وأئمتها أسعد المذاهب؛ لأنهم يصفون الله سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، يثبتون له الأسماء والصفات، وينفون عنه مماثلة المخلوقات، إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل.

---

(١) ينظر: الصفدية لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ١٠٣- ١٠٥).

٢) نفاة الأسماء من هؤلاء الغالية من الجهمية الباطنية والفلاسفة إنما استطالوا على المعتزلة بنفي الصفات، وأخذوا لفظ التشبيه بالاشتراك والإجمال.

٣) كما أن المعتزلة فعلت ذلك بأهل السنة والجماعة مثبتة الصفات.

٤) لما جعل المعتزلة إثبات الصفات من التشبيه الباطل ألزمهم نفاة الأسماء بطرد قولهم، فألزموهم نفي الأسماء الحسنىٰ.

٥) والأمر بالعكس: فإن إثبات الأسماء حق، وهو يستلزم إثبات الصفات؛ فإن إثبات حي بلا حياة، وعالم بلا علم، وقادر بلا قدرة، كإثبات متحرك بلا حركة، ومتكلم بلا كلام، ومريد بلا إرادة، ومصلٍّ بلا صلاة، ونحو ذلك مما فيه إثبات اسم الفاعل ونفي مسمىٰ المصدر اللازم لاسم الفاعل، ومن أثبت الملزوم دون اللازم كان قوله باطلًا.

٦) نفاة الصفات - المعتزلة - أخذوا يقولون: إثبات الصفات يقتضي التركيب والتجسيم؛ إما لكون الصفة لا تقوم إلا بجسم في اصطلاحهم، والجسم مركب في اصطلاحهم، وإما لأن إثبات العلم والقدرة ونحوهما يقتضي إثبات أمور متعددة وذلك تركيب.

٧) هذه الأمور ليست تركيبًا في الحقيقة، وبتقدير أن تكون تركيبًا كما يدعونه فلا دليل لهم علىٰ نفيها، بل الدليل يقتضي إثبات المعاني التي يسمونها تركيبًا.

أدلة القاعدة:

تكاثرت الأدلة على هذه القاعدة من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول، ونكتفي بما يناسب المقام:

أولًا: الأدلة من الكتاب:

◊ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وجه الدلالة:

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد على أهل التمثيل، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رد على أهل التعطيل(١).

◊ وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

وجه الدلالة:

الإيمان بالله يتضمن: الإيمان بصفاته، والإيمان بالكتاب الذي نزل على رسوله ﷺ يتضمن: الإيمان بكل ما جاء فيه من صفات الله، وكون محمد ﷺ رسوله يتضمن: الإيمان بكل ما أخبر به عن مرسله، وهو الله ﷻ(٢).

---

(١) ينظر: الصفدية (١/ ١٠٤- ١٠٥).

(٢) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص: ٢٢).

◊ وقوله سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧](١).

وجه الدلالة:

دلت الآية الكريمة على وجوب قبول ما صح عن النبي ﷺ، لا فرق في ذلك بين العقائد والأحكام(٢).

ثانيًا: الأدلة من السنة:

◊ عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه في حديث دخول ضِمَامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ على النبي ﷺ، وسؤاله له: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ آللهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»... فَقَالَ الرَّجُلُ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتَ بِهِ، وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ(٣).

وجه الدلالة:

دل الحديث على قبول الأخبار عن النبي ﷺ في الاعتقاد؛ فإن ضِمامًا سأل النبي ﷺ عن الاعتقاد(٤).

---

(١) هناك أدلة كثيرة تدل على وجوب قبول ما صح عن النبي ﷺ، وقد أوردنا كثيرا منها في الورقة العلمية المنشورة في مركزنا بعنوان: "حجية خبر الآحاد في الاعتقاد"، وهذا رابطها: https://salafcenter.org/623/

(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٥٤٥).

(٣) رواه البخاري (٦٣).

(٤) قد ذكرنا أدلة أخرى من السنة في الورقة العلمية في مركزنا بعنوان: "حجية خبر الآحاد في الاعتقاد"، فلتنظر هناك.

ثالثًا: الإجماع:

حكىٰ الإجماع علىٰ الإقرار بهذه القاعدة غير واحد من أهل العلم، وأنه لا فرق بين صفة لله تعالىٰ وأخرىٰ من الصفات الواردة في الكتاب والسنة؛ يقول حافظ المغرب ابن عبد البر: "أهل السنة مجمعون علىٰ الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها علىٰ الحقيقة لا علىٰ المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج، فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئًا منها علىٰ الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة"[1].

رابعًا: الدليل من المعقول:

فإن الله تعالىٰ أخبر بتلك الصفات عن نفسه العلية، وهو أعلم بها من غيره، وأصدق قيلًا، وأحسن حديثًا من غيره، فوجب إثباتها له كما أخبر بها من غير تردد، فإن التردد في الخبر إنما يتأتىٰ حين يكون الخبر صادرًا ممن يجوز عليه الجهل أو الكذب أو العيّ، بحيث لا يفصح بما يريد، وكل هذه العيوب الثلاثة ممتنعة في حق الله ﷻ، فوجب قبول خبره علىٰ ما أخبر به.

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٥).

وهكذا نقول فيما أخبر به النبي ﷺ عن الله تعالىٰ، فإن النبي ﷺ أعلم الناس بربه، وأصدقهم خبرًا، وأنصحهم إرادة، وأفصحهم بيانًا، فوجب قبول ما أخبر به علىٰ ما هو عليه[١].

تطبيقات القاعدة:

لا يخفىٰ كلية هذه القاعدة لتشمل جميع صفات الله تعالىٰ، وفيما يأتي بعضها:

١- يقول القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي: "فإن قيل فما الدليل علىٰ أن لله وجهًا؟ قيل: قوله: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥]، فأثبت لنفسه وجهًا ويدًا.

فإن قيل: فما أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إذ كنتم لا تعقلون وجهًا ويدًا إلا جارحة؟

قلنا: لا يجب هذا، كما لا يجب في كل شيء كان قديمًا بذاته أن يكون جوهرًا؛ لأنا وإياكم لم نجد قديمًا بنفسه في شاهدنا إلا كذلك.

وكذلك الجواب لهم إن قالوا: فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفات ذاته عرضًا، واعتلوا بالوجود"[٢].

---

(١) ينظر: القواعد المثلىٰ في صفات الله وأسمائه الحسنىٰ (ص: ٢٢).

(٢) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني (ص: ٢٩٨)، وينظر: العلو للذهبي (ص: ٢٣٧- ٢٣٨).

٢- وقد سئل إسحاق بن راهويه عن حديث النزول: أصحيح هو؟ قال: نعم. فقال له بعض قواد عبد الله بن طاهر: يا أبا يعقوب، أتزعم أن الله ينزل كل ليلة؟! قال: نعم. قال: كيف ينزل؟ فقال له إسحاق: أَثْبِته فوق حتى أصف لك النزول. فقال الرجل: أَثْبَتّه فوق. فقال إسحاق: قال الله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، فقال الأمير عبد الله: يا أبا يعقوب، هذا يوم القيامة. فقال إسحاق: أعز الله الأمير، ومن يجيء يوم القيامة من يمنعه اليوم؟!(١).

٣- وقال الإمام يحيى بن أبي الخير العِمراني شيخ الشافعيين باليمن: "ويقال للأشعري: قد أقررتَ بأن لله سمعًا وبصرًا وعلمًا وقدرة وحياة وكلامًا؛ لتنفي عنه ضد هذه الصفات.

فلما كان السمع الذي أثبتّه لله هو السمع المعهود في لغة العرب، وهو إدراك المسموعات، وكذلك ضده المنفي عنه هو المعهود في كلام العرب وهو الصمم، وكذلك البصر الذي أثبتّه لله هو المعهود في كلام العرب وهو إدراك المبصرات، والعلم هو إدراك المعلومات؛ وجب أن يكون الكلام لله هو الكلام المعهود في كلام العرب، وهو ما كان بحرف وصوت، كما أن ضده المنفي عنه وهو الخرس المعهود عندهم.

فأما إثبات كلام لا يفهم ولا يعلم فمحال، ولا يلزم على ما قلنا إذا أثبتنا لله كلامًا بحرف وصوت أن يثبت له آلة الكلام لأنه لا يتأتى

---

(١) ينظر: عقيدة السلف أصحاب الحديث، لأبي عثمان الصابوني (ص: ١٩٧-١٩٨).

الكلام بذلك إلا من له آلة الكلام؛ لأنا قد أثبتنا -نحن والأشعري- لله السمع والبصر والقدرة، وإن لم نصفه بأن له آلة ذلك، وعلىٰ أن الله سبحانه قد أخبر أن السموات والأرض ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وأخبر أن جهنم تقول: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]، وأخبر أن الجوارح تنطق يوم القيامة بالشهادة، وأخبر النبي ﷺ أن الذراع المشوية أخبرته أنها مسمومة، وشيء من هذا كله لا يوصف بأن له آلة الكلام، فبطل قوله بذلك"(١).

٤- وقال أبو القاسم التيمي الملقب بقوام السنة: "إن جاز أن يقال: إنه [تعالىٰ] لم يتكلم بحرف وصوت؛ لأنه يؤدي إلىٰ إثبات الأدوات، وجب ألا يثبت له العلم؛ لأنه لا يوجد في الشاهد علم إلا علم ضرورة أو علم استدلال، وعلم الله يخرج عن هذين القسمين"(٢).

٥- ويقول القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي: "فإن قيل: فهل تقولون: إنه في كل مكان؟ قيل: معاذ الله، بل هو مستوٍ علىٰ عرشه كما أخبر في كتابه فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦].

---

(١) الانتصار في الرد علىٰ المعتزلة القدرية الأشرار (٢/ ٥٦٨- ٥٦٩).
(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٦٢).

قال: ولو كان في كل مكان لكان في بطن الإنسان وفمه، وفي الحشوش، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن، ويصح أن يرغب إليه إلىٰ نحو الأرض، وإلىٰ خلفنا ويميننا وشمالنا، وهذا قد أجمع المسلمون علىٰ خلافه، وتخطئة قائله...

إلىٰ أن قال: وصفات ذاته التي لم يزل ولا يزال موصوفًا بها: الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة والوجه واليدان والعينان والغضب والرضا"(١).

٦- يقول ابن شيخ الحزامين الشافعي الدمشقي: "وإذا ثبتت صفة الوجه بهذا الحديث وبغيره من الآيات والنصوص، فكذلك صفة اليدين والضحك والتعجب، ولا يفهم من جميع ذلك إلا ما يليق بالله ﷻ بعظمته، لا ما يليق بالمخلوقات من الأعضاء والجوارح، تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا"(٢).

٧- وقال أبو جعفر ابن جرير الطبري: "وقال بعضهم: الغضب منه [أي: من الله تعالىٰ] معنىٰ مفهوم، كالذي يعرف من معاني الغضب غير أنه - وإن كان كذلك من جهة الإثبات - فمخالف معناه منه معنىٰ ما يكون من غضب الآدميين الذين يزعجهم ويحركهم ويشق عليهم ويؤذيهم؛ لأنّ الله -جل ثناؤه- لا تحل ذاته الآفات، ولكنه له صفة، كما العلم له صفة، والقدرة له صفة، علىٰ ما يعقل من جهة الإثبات،

---

(١) ينظر: العلو، للذهبي (ص: ٢٣٧- ٢٣٨).

(٢) النصيحة في صفات الرب ﷻ (ص: ٢٥).

وإن خالفت معاني ذلك معاني علوم العباد، التي هي معارف القلوب، وقواهم التي توجد مع وجود الأفعال وتعدم مع عدمها"[١].

ولله در خطيب أهل السنة الإمام ابن قتيبة، حيث يقول - مرغبًا في التمسك بنهج السلف، ومحذرًا من التأثر بدعوات الفرق المبتدعة الرديَّة -: "ولو أردنا - رحمك الله - أن ننتقل عن أصحاب الحديث ونرغب عنهم، إلىٰ أصحاب الكلام ونرغب فيهم، لخرجنا من اجتماع إلىٰ تشتت، وعن نظام إلىٰ تفرق، وعن أنس إلىٰ وحشة، وعن اتفاق إلىٰ اختلاف؛ لأن أصحاب الحديث كلهم مجمعون علىٰ أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لا يكون...".

ثم يقول: "ولو أن رجلًا قام في مجامعهم وأسواقهم بمذاهب أصحاب الحديث التي ذكرنا إجماعهم عليها، ما كان في جميعهم لذلك منكر، ولا عنه نافر، ولو قام بشيء مما يعتقده أصحاب الكلام، مما يخالفه، ما ارتد إليه طرفه إلا مع خروج نفسه"[٢].

جعلني الله تعالىٰ وإياكم من السعداء باتباع منهج السلف، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

---

(١) تفسير الطبري (١/ ١٨٩).

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص: ٦٤- ٦٦).



"لا كيف ولا معنى" عن الإمام أحمد

تحقيقًا ودراسة

شاع حبُّ الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ بين أهل السنة والجماعة قاطبة، وخاصة أهل العلم منهم؛ حتىٰ صار حبه علامة علىٰ الانتساب إلىٰ أهل السنة والجماعة؛ يقول قتيبة بن سعيد: "وإذا رأيت رجلًا يحب أحمد فاعلم أنه صاحب سنة"[1].

كما أصبح الانتساب إلىٰ الإمام أحمد علامة علىٰ التمسك بالسنة ومنهج السلف؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولما كان أحمد قد صار هو إمام السنة، كان من جاء بعده ممن ينتسب إلىٰ السنة ينتحله إمامًا، كما ذكر ذلك الأشعري في كتاب الإبانة وغيره، فقال: إن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون. قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله ربنا عَزَّوَجَلَّ وبسنة نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما روي عن السادة

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ١٩٥).

الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل -نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته- قائلون، ولما خالف قوله مجانبون؛ لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم، وكبير مفهم[١]. وذكر جملا من المقالات"[٢].

لذا فقد اهتم علماء أهل السنة والجماعة وغيرهم بالنظر في روايات الإمام أحمد، والاستفادة منها، ولكل وجهة هو موليها، والمسلك الحق والطريق القويم هو الأخذ بكلام الإمام كله، وحمل المتشابه من كلامه على الصريح والمحكم.

وبعض المنتسبين إلى مذهب الأشاعرة المفوضة وقف على روايات منقولة عن الإمام أحمد، وظنها أنها تخدم مذهبه وتقويه[٣]، فادَّعَوا أن "التفويض المروي عن الإمام أحمد يختلف عن التفويض المحدث الموجود عند السلفية المعاصرة، فتفويض الإمام أحمد لبعض النصوص هو إثبات صحتها، ثم تسليمها من غير التحدث في

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة (ص: ٢٠-٢١ نسخة الدكتورة فوقية).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٣)، وقد نقلت كلام أبي الحسن الأشعري بنصه من كتابه الإبانة.

(٣) ينظر من كتب الأشاعرة: السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة (ص: ٢٤٦)، والقول التمام بإثبات التفويض مذهبا للسلف الكرام (ص: ١٧٥).

معانيها"[١].

وقد جمعوا في هذا المسلك جملة من الأخطاء العلمية والمنهجية، منها:

- أنهم أخذوا بالمتشابه من كلام الإمام أحمد، وجعلوه قاضيًا على المحكم والصريح من كلامه، ولا يخفى ضعف هذا المسلك، وبُعده عن الإنصاف والصواب.

- أنهم لم يتتبعوا الروايات عن الإمام أحمد في المسألة، ومعلوم أن الباب إذا لم تجمع طرقه لم تتبين علله، كما هو مقرر عند المحدثين والأصوليين.

وفي هذه الورقة العلمية نعرض لرواية عن الإمام أحمد، كثر حولها القيل والقال، واستعملها المخالفون لمنهج أهل السنة والجماعة للتشنيع والادعاء عليهم بالمخالفة لمذهب المفوضة الذين يفوضون معاني الصفات، والذي يدعون فيه أنه الحق، وقد استوفينا الرد عليهم.

هذه الرواية هي: ما نقل عن الإمام أحمد من قوله في أحاديث الصفات: **"نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى"**.

وفيما يلي دراستها -بما يناسب المقام- من جهتي الرواية والدراية، وبيان مدى توافقها مع كلام الإمام أحمد، وعرضها على مذهب أهل السنة والجماعة.

---

(١) السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة (ص: ٢٤٦).



ألفاظ الرواية:

جاءت هذه الرواية من طريق حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد، واختلفت ألفاظها اختلافًا يستوجب الوقوف والتأمل، فتارة جاءت مجملة تحتاج إلىٰ بيان، وتارة جاءت مبينة وشارحة للرواية المجملة:

الرواية المجملة:

- قال أبو بكر الخلال: وأخبرني علي بن عيسىٰ أن حنبلًا حدثهم قال: "سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروىٰ: أن الله ﷻ ينزل كل ليلة إلىٰ السماء الدنيا(١)، وأن الله يُرىٰ(٢)، وأن الله يضع قدمه(٣)، وما أشبهه.

فقال أبو عبد الله: نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنىٰ، ولا نرد منها شيئًا، ونعلم أن ما جاء به الرسول ﷺ حقٌّ إذا كانت بأسانيد صحاح(٤)، ولا نرد علىٰ رسول الله ﷺ قوله، ولا يوصف الله تعالىٰ بأكثر مما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، بلا حد ولا غاية: ﴿لَيۡسَ

---

(١) يشير إلىٰ ما أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣)، من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه مرفوعًا، ولفظ البخاري: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته».

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا، ولفظ البخاري: «يقال لجهنم: هل امتلأت؟ وتقول: هل من مزيد؟ فيضع الرب ﷻ قدمه عليها، فتقول: قط قط».

(٤) إلىٰ هنا انتهت الرواية عند أبي يعلىٰ في إبطال التأويلات (ص: ٤٥).

كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، ولا يبلغ الواصفون صفته، وصفاته منه، ولا نتعدىٰ القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدىٰ ذلك، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت"(١).

الرواية المفسرة والشارحة:

قد جاءت الرواية عن حنبل مفسرة ومبينة لتلك الرواية المجملة، وهي عند أصحاب الإمام أحمد علىٰ وجهين، تارة مع التنصيص علىٰ نسبتها إلىٰ حنبل، وتارة مع عدم التنصيص علىٰ نسبتها إليه:

- **الرواية مع التنصيص علىٰ نسبتها إلىٰ حنبل**: قال حنبل بن إسحاق: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن الأحاديث التي تروىٰ عن النبي ﷺ: «إن الله ينزل إلىٰ السماء الدنيا»، فقال أبو عبد الله: **نؤمن بها ونصدق بها، ولا نرد شيئًا منها إذا كانت أسانيد صحاح،** ولا نرد علىٰ رسول الله قوله، ونعلم أن ما جاء به الرسول حقٌّ.

حتىٰ قلت لأبي عبد الله: «ينزل الله إلىٰ سماء الدنيا»، قال: قلت: نزوله بعلمه بماذا؟! فقال لي: اسكت عن هذا، ما لك ولهذا؟! **أمض الحديث علىٰ ما روي، بلا كيف ولا حد، إنما جاءت به الآثار، وبما**

---

(١) ينظر: ذم التأويل لابن قدامة (ص: ٢٢).

وينظر: الفتاوىٰ الكبرىٰ (٦/ ٣٨٦- ٣٨٧)، وبيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٦٢٢- ٦٢٣، ٣/ ٧٠٨- ٧٠٩)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣٠- ٣١)، ومختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة، للبعلي (ص: ٤٦٨- ٤٦٩).

جاء به الكتاب، قال الله ﷻ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، ينزل كيف يشاء بعلمه وقدرته وعظمته، أحاط بكل شيء علمًا، لا يبلغ قدره واصف، ولا ينأىٰ عنه هرب هارب(١).

- وعن أبي علي حنبل بن إسحاق قال: قلت لأبي عبد الله: «ينزل الله تعالىٰ إلىٰ سماء الدنيا»، قال: نعم، قلت: نزوله بعلمه أم بماذا؟! قال: فقال لي: اسكت عن هذا، وغضب غضبًا شديدًا، وقال: ما لك ولهذا؟! أمض الحديث كما روي بلا كيف(٢).

وبالنظر إلىٰ هذه الرواية يتضح ما يلي:

أولًا: أن جواب الإمام أحمد عن أصل الصفة كان بقوله: "نؤمن بها ونصدق بها"، ولم يذكر فيه "بلا كيف ولا معنىٰ"، وقال في آخره: "ونعلم أن ما جاء به الرسول حق"، وفي هذا أبلغ الرد علىٰ المفوضة، ويؤيده ما في الرواية التي أسندها ابن بطة عن حنبل: "أمض الحديث كما روي بلا كيف"؛ فاقتصر علىٰ نفي علم الكيفية، ولم يذكر المعنىٰ.

ثانيًا: أن قول الإمام أحمد: "بلا كيف ولا حد" جاء جوابًا لحنبل لما سأله عن الكيفية، فأجابه بقوله: "بلا كيف ولا حد"، فأثبت الصفة علىٰ ظاهرها، ولم يتكلم عن الكيفية؛ وقال: ينزل كيف شاء بعلمه وقدرته وعظمته... إلخ.

---

(١) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي (٣/ ٥٠٢).
وينظر: مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة (ص: ٤٧٠).
(٢) ينظر: الإبانة الكبرىٰ لابن بطة (٧/ ٢٤٢- ٢٤٣).

- الرواية مع عدم التنصيص على نسبتها إلى حنبل: قال أبو عبد الله: "ونحن نؤمن بالأحاديث في هذا ونقرها، ونمرها كما جاءت بلا كيف، ولا معنى إلا على ما وصف به نفسه تعالى"[(١)].

زاد ابن قدامة: "وهو كما وصف نفسه سميع بصير، بلا حد ولا تقدير..."[(٢)].

وقد أفادت تلك الرواية أن الإمام أحمد يفوض كيفية الصفات إلى الله تعالى، وأما المعنى فهو يثبته على ما وصف الله تعالى به نفسه، على الوجه اللائق به سبحانه.

دراسة الرواية من جهة السند:

هذه الرواية انفرد بها حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد، وقد تكلم علماء المذهب عن تفرداته، فبعضهم يثبتها، وبعضهم ينكرها ويضعفها:

❁ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "حنبل له مفاريد ينفرد بها من الروايات في الفقه، والجماهير يروون خلافه، وقد اختلف الأصحاب في مفاريد حنبل التي خالفه فيها الجمهور هل تثبت روايته؟ على طريقين: فالخلال وصاحبه قد ينكرانها، ويثبتها غيرهما كابن حامد"[(٣)].

---

(١) ينظر: الإبانة الكبرى، لابن بطة (٧/ ٥٨).
(٢) تحريم النظر في كتب الكلام (ص: ٣٩).
(٣) الاستقامة (١/ ٧٥).

وإذا مشينا علىٰ طريقة الخلال وصاحبه فإن هذه الرواية تكون مردودة غير مقبولة.

۞ ويقول ابن القيم -في أثناء كلامه عن رواية أخرىٰ تفرد بها حنبل[١]-: "إنها غلط عليه؛ فإن حنبلًا تفرد به عنه، وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه، وإذا تفرد بما خالف المشهور عنه، فالخلال وصاحبه عبد العزيز لا يثبتون ذلك رواية، وأبو عبد الله بن حامد وغيره يثبتون ذلك رواية، والتحقيق أنها رواية شاذة مخالفة لجادة مذهبه، هذا إذا كان ذلك من مسائل الفروع، فكيف في هذه المسألة؟!"[٢].

۞ ويقول الحافظ ابن رجب في أثناء كلامه علىٰ نفس الرواية التي تكلم عنها ابن القيم: "وهذا مما تفرد به حنبل عنه، فمن أصحابنا من قال: وهم حنبل فيما روىٰ، وهو خلاف مذهبه [يعني: مذهب الإمام أحمد] المعروف المتواتر عنه، وكان أبو بكر الخلال وصاحبه لا يثبتان ما تفرد به حنبل عن أحمد رواية"[٣].

---

(١) وهي أن الإمام أحمد تأوَّل قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ فقال: ثوابه، وفي مركز سلف مقالة بعنوان: تأويل الإمام أحمد لقوله تعالىٰ: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ في ميزان النقد، وهذا رابطها: https://salafcenter.org/2708/

(٢) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة، للبعلي (ص: ٤٧٤).

(٣) فتح الباري (٧/ ٢٢٩).

دراسة الرواية من جهة المتن والمعنى:

علىٰ التسليم بصحة هذه الرواية -وهو الظاهر من فعل أصحاب الإمام أحمد الذين أثبتوها- فإن دراسة تلك الرواية بشقيها -المجمل والمبين- يكون من خلال عدة نقاط:

أولها: شرح الرواية عند أصحاب الإمام أحمد:

قد شرح علماء المذهب الحنبلي هذه الرواية، وبينوا أن المراد منها هو أننا لا نحرف آيات الصفات وأحاديث الصفات بالتأويل الفاسد، وفيما يلي أشهر أقوالهم:

- يقول أبو يعلىٰ: "وقال -في رواية حنبل-: قال النبي ﷺ: «يضع قدمه»[١]: نؤمن به ولا نرد علىٰ رسول الله ﷺ".

قال أبو يعلىٰ: "فقد نص علىٰ الأخذ بظاهر ذلك؛ لأنه ليس في حمله علىٰ ظاهره ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه؛ لأنا لا نثبت قدمًا جارحة، ولا أبعاضًا، بل نثبت ذلك قدمًا صفة، كما أثبتنا يدين ووجهًا وسمعًا وبصرًا وذاتًا، وجميع ذلك صفات، وكذلك القدم والرجل، ولأنَّا لا نصفه بالانتقال والمماسة لجهنم، بل نطلق ذلك كما أطلقنا الاستواء علىٰ العرش، والنظر إليه في الآخرة"[٢].

- ويقول أبو يعلىٰ أيضًا:"وقال -في رواية حنبل- في الأحاديث

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) إبطال التأويلات (ص: ١٩٦).

التي تروى: «إن الله تبارك وتعالى ينزل إلى سماء الدنيا» و«الله يُرى» وأنه «يضع قدمه»[١] وما أشبه بذلك: نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى، ولا نرد شيئًا منها، ونعلم أن ما قاله الرسول ﷺ حقٌّ، إذا كانت بأسانيد صحاح".

وقال أبو يعلى: "وقال -في رواية حنبل-: يضحك الله، ولا نعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول، وقال: المشبهة تقول: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي، ومن قال ذلك فقد شبه الله بخلقه".

قال أبو يعلى -عقب ذلك-: "فقد نص أحمد على القول بظاهر الأخبار، من غير تشبيه ولا تأويل"[٢].

ويقول ابن تيمية: "(لا كيف ولا معنى) أي: لا نكيفها، ولا نحرفها بالتأويل، فنقول: معناها كذا"[٣].

وثانيها: روايات أخرى عن حنبل فيها إثبات معاني الصفات:

جاءت روايات أخرى عن حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد، وفيها تصريح الإمام أحمد بإثبات المعاني لصفات الله تعالى، على الوجه اللائق به سبحانه؛ مما يؤكد صحة التفسير والشرح الذي قام به علماء المذهب لرواية حنبل -محل البحث- ومنها:

---

(١) تقدم تخريجها جميعًا.

(٢) إبطال التأويلات (ص: ٤٥).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣١).

الرواية الأولىٰ: يقول ابن بطة: "قال حنبل: سمعت أبا عبد الله، يقول: نعبد الله بصفاته كما وصف به نفسه، قد أجمل الصفة لنفسه، ولا نتعدىٰ القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدىٰ ذلك، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه تعالىٰ ذكره صفة من صفاته بشناعة شنعت، ولا نزيل ما وصف به نفسه من كلام ونزول، وخُلوه بعبده يوم القيامة، ووضع كنفه عليه، هذا كله يدل علىٰ أن الله يُرىٰ في الآخرة، والتحديد في هذا بدعة، والتسليم لله بأمره، ولم يزل الله متكلمًا، عالمـًا، غفورًا، عالم الغيب والشهادة، عالم الغيوب، فهذه صفات الله وصف بها نفسه، لا تدفع، ولا ترد، وقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ آية الكرسي [البقرة: ٢٥٥]، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، هذه صفات الله وأسماؤه، وهو علىٰ العرش بلا حد، وقال: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] كيف شاء؛ المشيئة إليه والاستطاعة، و﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورىٰ: ١١]، كما وصف نفسه سميع بصير بلا حد ولا تقدير.

قلت لأبي عبد الله: والمشبهة ما يقولون؟ قال: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي، فقد شبه الله بخلقه، وهذا كلام سوء، والكلام في هذا لا أحبه، وأسماؤه وصفاته غير مخلوقة، نعوذ بالله من الزلل،



والارتياب والشك، إنه على كل شيء قدير"(١).

يقول أبو يعلى -شارحًا لبعض ما جاء في تلك الرواية-: "وقد نص أحمد على الأخذ بظاهر الحديث في رواية حنبل، فقال: لا نزيل عنه صفة من صفات ذاته بشناعة شنعت، ووصف وصف به نفسه، من كلام ونزول وخلوه بعبده يوم القيامة، ووضعه كنفه عليه"(٢).

◊ الرواية الثانية: يقول أبو القاسم الأصبهاني -المشهور بقوام السنة-: "وقال أحمد -في رواية حنبل-: يضحك الله، ولا نعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول ﷺ".

قال قوام السنة: "وقد نص أحمد على القول بظاهر الأخبار من غير تشبيه ولا تأويل"(٣).

◊ الرواية الثالثة: يقول ابن تيمية: "وقال حنبل -في موضع آخر- قال [يعني: الإمام أحمد]: ليس كمثله شيء في ذاته، كما وصف به نفسه، فقد أجمل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه، فحد لنفسه صفة ليس يشبهه شيء، فعبد الله يصف الله غير محدود ولا معلوم إلا بما وصف به نفسه، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى ١١]"(٤).

---

(١) الإبانة الكبرى (٧/ ٣٢٦).

(٢) إبطال التأويلات (ص: ٢٩٧).

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٧٣).

(٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٦/ ٥١٢)، والفتاوى الكبرى (٦/ ٣٨٧)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣١).

◊ الرواية الرابعة: يقول ابن تيمية أيضًا: "وقال حنبل -في موضع آخر-: فهو سميع بصير بلا حد ولا تقدير، ولا يبلغ الواصفون صفاته منه له، ولا نتعدىٰ القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدىٰ ذلك، ولا تبلغه صفة الواصفين، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت، وما وصف به نفسه من كلام ونزول وخلوه بعبده يوم القيامة ووضعه كنفه عليه"(١).

ثالثها: كلام الإمام أحمد صريح في إثبات المعاني لصفات الله تعالىٰ:

قد وقع بعض المنتسبين إلىٰ السنة في خطأ جسيم، وهو اعتقادهم أن لفظ "التأويل" الوارد في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] يشمل قسمي النفي والإثبات في صفات الله تعالىٰ؛ مما ترتب عليه تمسكهم بكل ما يجدونه في كلام الأئمة في المتشابه، ومنه رواية حنبل عن الإمام أحمد: "بلا كيف ولا معنىٰ"، ظنًّا منهم أن مراد الإمام أحمد بذلك هو عدم معرفة معناها.

وهذا الفهم مردود؛ فقد تواتر عن الإمام أحمد النقل صريحًا بخلاف ما فهموه، كما بينت الروايات عنه أنه إنما ينكر التأويلات المخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة، والتي يتأولون فيها القرآن الكريم علىٰ غير تأويله، وهذا تصنيف الإمام أحمد في الرد علىٰ الزنادقة والجهمية أكبر شاهد علىٰ هذا.

---

(١) المراجع نفسها.

والمعنى الصحيح لما اشتبه عليهم من قول الإمام أحمد: "بلا كيف ولا معنى" الرد على طائفتين:

أولًا: الرد على من يذهبون إلى إثبات كيفية لصفات الله تعالى؛ بدعوى أنهم علموا كيفية ما أخبر الله تعالى به من صفات، وقد رد عليهم الإمام بقوله: "بلا كيف".

ثانيًا: الرد على من تأول القرآن الكريم على غير مراد الله تعالى ورسوله، وهم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، فيقولون: معناه كذا وكذا، وقد نفى الإمام أحمد قول هؤلاء بقوله: "ولا معنى"، فللَّه دره من إمام موفق.

وقد لخص شيخ الإسلام ابن تيمية هذا كله بقوله: "والمنتسبون إلى السنة من الحنابلة وغيرهم الذين جعلوا لفظ التأويل يعم القسمين [يعني: النفي والإثبات في صفات الله تعالى] يتمسكون بما يجدونه في كلام الأئمة في المتشابه؛ مثل قول أحمد -في رواية حنبل-: (ولا كيف ولا معنى)، ظنُّوا أن مراده أنَّا لا نعرف معناها.

وكلام أحمد صريح بخلاف هذا في غير موضع، وقد بين أنه إنما ينكر تأويلات الجهمية ونحوهم الذين يتأولون القرآن على غير تأويله، وصنف كتابه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما أنكرته من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، فأنكر عليهم تأويل القرآن على غير مراد الله ورسوله، وهم إذا تأولوه يقولون: معنى هذه الآية كذا، والمكيفون يثبتون كيفية؛ يقولون: إنهم علموا كيفية ما أخبر به من صفات الرب.

فنفىٰ أحمد قول هؤلاء وقول هؤلاء؛ قول المكيفة الذين يدعون أنهم علموا الكيفية، وقول المحرفة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، ويقولون: معناه كذا وكذا"(١).

وإنعامًا في البيان أسوق طائفة من الروايات عن الإمام أحمد تثبت مخالفته لما عليه المفوضة، وأنه يرىٰ أن صفات الله تعالىٰ تحمل علىٰ ظاهرها المراد، وأن لها معاني لائقةً به سبحانه:

◊ يقول أبو بكر الخلال: "قال [يعني: الإمام أحمد]: وفي صفات الله تعالىٰ ما لا سبيل إلىٰ معرفته إلا بالسمع، مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، فبان بإخباره عن نفسه ما اعتقدته العقول فيه، وأن قولنا: سميع بصير صفة من لا يشتبه عليه شيء، كما قال في كتابه الكريم، ولا تكون رؤية إلا ببصر، يعني: من المبصرات بغير صفة من لا يغيب عليه ولا عنه شيء، وليس ذلك بمعنىٰ العلم كما يقوله المخالفون؛ ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ لموسىٰ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]؟!"(٢).

◊ ويقول أيضًا: "قال [يعني: الإمام أحمد]: وقوله تعالىٰ ﴿وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧] يدل علىٰ أن معنىٰ السَّمِيع غير معنىٰ الْعَلِيم، وقال: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، وقال

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٧/ ٣٦٣- ٣٦٤).

(٢) العقيدة للإمام أحمد، رواية أبي بكر الخلال (ص: ١٠٢).

عليه السلام: «سبحان من وسع سمعه الأصوات»[١]، ومعنىٰ ذلك من قوله: أنه لو جاز أن يسمع بغير سمع جاز أن يعلم بغير علم، وذلك محال؛ فهو عالم بعلم، سميع بسمع"[٢].

◈ ويقول أيضًا: وكان [يعني الإمام أحمد] يقول في معنىٰ الاستواء: هو العلو والارتفاع، ولم يزل الله تعالىٰ عاليًا رفيعًا قبل أن يخلق عرشه، فهو فوق كل شيء، والعالي علىٰ كل شيء، وإنما خص الله العرش لمعنىٰ فيه مخالف لسائر الأشياء، والعرش أفضل الأشياء وأرفعها، فامتدح الله نفسه بأنه ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، أي: عليه علا، ولا يجوز أن يقال: استوىٰ بمماسة ولا بملاقاة، تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، والله تعالىٰ لم يلحقه تغير ولا تبدل، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش، ولا بعد خلق العرش"[٣].

وقد صرَّح الإمام أحمد بأنه يعلم تفسير صفات الله تعالىٰ ومعناها، دون كيفيتها؛ ودونك بعض نقولات علماء المذهب الحنبلي عن الإمام أحمد في هذا:

◈ يقول أبو بكر الخلال: "ومذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه أن لله عز وجل وجهًا، لا كالصور المصورة والأعيان المخططة، بل وجهه وصفه بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، ومن غيَّر معناه

---

(١) هو من كلام عائشة رضي الله عنها في قصة المجادلة.
(٢) العقيدة للإمام أحمد، رواية أبي بكر الخلال (ص: ١٠٣).
(٣) المرجع نفسه (ص: ١٠٨).

فقد ألحد عنه، وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز، ووجه الله باقٍ لا يبلىٰ، وصفة له لا تفنىٰ، ومن ادعىٰ أن وجهه نفسه فقد ألحد، ومن غيَّر معناه فقد كفر، وليس معنىٰ وجه معنىٰ جسد عنده، ولا صورة، ولا تخطيط، ومن قال ذلك فقد ابتدع"[١].

◈ ويقول أبو يعلىٰ: "فقد روي عن أحمد وغيره ما يدل علىٰ التفسير، فقال أحمد -في رواية عبدوس بن مالك العطار-: "ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقبلها ولم يؤمن بها لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه، ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفي ذلك، وأحكم له، فعليه الإيمان والتسليم".

قال أبو يعلىٰ: "قالوا: فقول أحمد: ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويبلغه عقله، فقد كفي ذلك وأحكم له، معناه: قد كفاه ذلك أهل العلم، وأحكموا له علمه، فدلَّ علىٰ التفسير"[٢].

◈ ويقول ابن تيمية: "قال ابن الماجوشون وأحمد بن حنبل وغيرهما من السلف يقولون: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن علمنا تفسيره ومعناه"[٣].

◈ ويقول ابن رجب: والفرقة الثالثة [من المختلفين في معنىٰ النزول] أطلقت

(١) المرجع نفسه (ص: ١٠٣-١٠٤).
(٢) إبطال التأويلات (ص: ٥٥).
(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٧). وينظر: الصواعق المرسلة (ص: ٧٤٥).

النزول كما ورد، ولم تتعد ما ورد، ونفت الكيفية عنه، وعلموا أن نزول الله تعالىٰ ليس كنزول المخلوق، وهذا قول أئمة السلف: حماد بن زيد، وأحمد..."(١).

رابعها: نقل الإجماع علىٰ إثبات صفات الله تعالىٰ وإجرائها علىٰ ظاهرها:

قد نقل غير واحد من أهل العلم الإجماع علىٰ إثبات صفات الله تعالىٰ، وأنها تحمل علىٰ ظاهرها، مع تفويض الكيفية وقطع العلائق عن إدراكها، ولا شك أن الإمام أحمد داخل في هذا الإجماع:

◊ يقول أبو سليمان الخطابي في كتاب "الغنية عن الكلام وأهله": "فأما ما سألت عنه من الكلام في الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسنن الصحيحة، فإن مذهب السلف إثباتها، وإجراؤها علىٰ ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها"(٢).

◊ ويقول ابن عبد البر: "أهل السنة مجمعون علىٰ الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها علىٰ الحقيقة لا علىٰ المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة..."(٣).

◊ ويقول ابن قدامة: "ومذهب السلف -رحمة الله عليهم- الإيمان

---

(١) فتح الباري (٦ / ٥٣٥).

(٢) ينظر: العلو للعلي الغفار، للذهبي (ص: ٢٣٦).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٥).

بصفات الله تعالىٰ وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله، أو علىٰ لسان رسوله، من غير زيادة عليها ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمروها كما جاءت، وردوا علمها إلىٰ قائلها ومعناها إلىٰ المتكلم بها"[١].

فاتضح بهذا -بما لا يدع مجالًا للشك- المعنىٰ المراد من رواية حنبل: "بلا كيف ولا معنىٰ"، أي: نقطع العلائق عن إدراك كيفية صفات الله تعالىٰ، وأن لا نحرفها بالتأويلات الفاسدة، فنقول: معناها كذا وكذا. فهذه العبارة من الإمام أحمد مثل قول بعض السلف -في آيات الصفات-: "أمروها كما جاءت بلا كيف"[٢].

والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا[٣].

---

(١) ذم التأويل (ص: ١١).

(٢) ينظر: تحريم النظر في كتب الكلام، لابن قدامة (ص: ٣٨)، والعرش، للذهبي (٢/ ٢٥١).

(٣) إعداد: علاء إبراهيم عبدالرحيم.



قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ بيــان وتعــليل

كثُر الكلام قديمًا وتجدَّد حديثًا عن قوله تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]، وسأحاول في هذه المقالة -بحول الله تعالىٰ- ترتيب الكلام حول هذه الآية الكريمة في ثلاثة محاور:

المحور الأول: هل في الآية الكريمة دلالة علىٰ إثبات صفة الساق لله تعالىٰ علىٰ الوجه اللائق به سبحانه، أم لا؟!

المحور الثاني: مناقشة بعض الأشاعرة الذين حاولوا استغلال الخلاف بين سلف الأمة في تفسير الآية؛ لتقوية مذهبهم في تأويل صفات الله تعالىٰ، وحملها علىٰ خلاف ظاهرها المراد.

المحور الثالث: تفنيد شبهة أن ظاهر الآية يدل علىٰ أن لله تعالىٰ ساقًا واحدة.

وهذا أوان الشروع في المحور الأول:

بداية ينبغي أن يعلم أنه ليس في ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن

سَاقٍ ﴾ أنه صفة لله تعالىٰ؛ لذا وقع الخلاف بين سلف الأمة في تفسيرها؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "والصحابة قد تنازعوا في تفسير الآية: هل المراد به الكشف عن الشدة، أو المراد به أنه يكشف الرب عن ساقه؟! ولم يتنازع الصحابة والتابعون فيما يذكر من آيات الصفات إلا في هذه الآية... وذلك أنه ليس في ظاهر القرآن أن ذلك صفة لله تعالىٰ"[١].

إذن السبب في وقوع الخلاف بين السلف في تفسير هذه الآية الكريمة هو عدم دلالة ظاهرها علىٰ إثبات صفة الساق لله تعالىٰ علىٰ الوجه اللائق به سبحانه؛ فإن كلمة "ساق" جاءت منكرة، وليست مضافة، ولفظ "ساق" بمجرده لا يدل علىٰ أنه صفة لله تعالىٰ؛ بخلاف ما لو أضاف اللفظ إلىٰ الله تعالىٰ، كأن قال: "ساق الله" ونحوه.

تحرير محل النزاع بين السلف:

الخلاف المنقول إلينا عن السلف إنما هو في تفسير الآية الكريمة: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ [القلم: ٤٢]، ولم ينقل إلينا خلاف بينهم في إثبات صفة الساق لله تعالىٰ؛ فقد ثبتت هذه الصفة لله تعالىٰ بالحديث المتفق عليه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَبْقَىٰ كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٥/ ٤٧٢- ٤٧٣).

وَاحِدًا»[١].

اختلاف السلف في تفسير الآية:

اختلف سلف الأمة من الصحابة والتابعين في تفسير هذه الآية على قولين:

القول الأول: أن المراد بالساق الشدة، وبه قال ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، وسعيد بن جبير، والضحاك، وإبراهيم النخعي، وغيرهم[٢].

ودليلهم: أنه سبحانه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ ولم يقل: عن ساق الله، ولا قال: يكشف الرب عن ساقه، وإنما ذكر ساقًا منكَّرة غير معرَّفة، ولا مضافة، وهذا اللفظ بمجرده لا يدل على أنها ساق الله تعالى[٣].

القول الثاني: المراد بالساق هنا ساق الرحمن سبحانه، وبه قال ابن مسعود، وغيره[٤].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩١٩)، ومسلم (١٨٣).

(٢) ينظر: تفسير عبد الرزاق (٣/ ٣٣٤)، وتفسير الطبري (٢٣/ ٥٥٤- ٥٥٥)، وتفسير القرآن لابن أبي زمنين (٥/ ٢٢)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٦٦٤).

(٣) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٤٧٣).

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٢١٠)، وتفسير السمعاني (٦/ ٢٨)، وتفسير ابن عطية (٥/ ٣٥٣).

أدلتهم[(١)]:

١- أنه مؤيد بالحديث الصحيح المفسر للقرآن، وهو حديث أبي سعيد الخدري المخرج في الصحيحين، الذي قال فيه: «فيكشف الرب عن ساقه»[(٢)].

٢- وقد يقال: إن ظاهر القرآن يدل على ذلك من جهة أنه أخبر أنه سبحانه يكشف عن ساقٍ، ويدعون إلى السجود، والسجود لا يصلح إلا لله تعالى، فعلم أنه هو الكاشف عن ساقه سبحانه.

٣- وأيضًا فحَمْلُ ذلك على الشدة لا يصحُّ؛ لأن المستعمل في الشدة أن يقال: "كشف الله الشدة" أي: أزالها، وقد تكرر هذا في القرآن الكريم: كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ﴾ [الزخرف: ٥٠]، وقوله ﷻ: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ﴾ [الأعراف: ١٣٥]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَوْ رَحِمْنَٰهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِم مِّن ضُرٍّ لَّلَجُّواْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٥]، وإذا كان المعروف من ذلك في اللغة أنه يقال: كشف الشدة أي: أزالها، فلفظ الآية: ﴿يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾، وهذا يراد به الإظهار والإبانة، كما قال تعالى: ﴿كَشَفْنَا عَنْهُمْ﴾.

---

(١) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٤٧٣- ٤٧٤)، والصواعق المرسلة (١/ ٢٤٤- ٢٤٦).

(٢) تقدم تخريجه.

٤- وأيضًا فهناك -أي: في يوم القيامة- تحدث الشدة ولا يزيلها، فلا يكشف الشدة يوم القيامة، لكن هذا الظاهر ليس ظاهرًا من مجرد لفظ "ساق"، بل بالتركيب والسياق وتدبُّر المعنىٰ المقصود.

الترجيح بين القولين:

ولقائل أن يقول: إذا كان السلف قد اختلفوا في تفسير الآية الكريمة، فأي القولين أرجح؟

ويجيب الشيخ ابن عثيمين عن هذا فيقول: "فهل نأخذ بظاهر اللفظ، أو نقول: إن السنة تبين الظاهر وتحدد المعنىٰ؟ هل نأخذ بظاهر اللفظ، ونقول: المراد بالساق هنا الشدة، أو أن ساق الله ثبتت في الحديث، والحديث تثبت به الصفات كما تثبت بالقرآن، أو نقول: إن الآية تفسر بما يطابق الحديث؟

نقول: لولا الحديث الذي فيه أن الله يكشف عن ساقه ﷻ لحرُم أن نفسر الساق بأنها ساق الله، لماذا؟ لأن الله لم يضفها إلىٰ نفسه، وكل شيء لا يضيفه إلىٰ نفسه لا يجوز أن تضيفه أنت إلىٰ الله، لكن ما دامت السنة جاءت بالسياق المطابق للآية، وأن الساق هو ساق الرب ﷿ فإننا نرجِّح أن المراد بالساق هنا ساق الله تبارك وتعالى، ولكن يجب أن نعلم أنه لا يماثل سوق المخلوقين؛ لأن عندنا آية في كتاب الله محكمة واضحة فيها: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١] هذا خبر،

﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] هذا نهي"[١].

المحور الثاني: مناقشة الأشاعرة في تطويع الخلاف بين الصحابة لترويج مذهبهم:

حاول بعض الأشاعرة استغلال الخلاف بين سلف الأمة في تفسير الآية الكريمة؛ لتقوية مذهبهم في تأويل صفات الله تعالىٰ، وحملها علىٰ خلاف ظاهرها المراد[٢].

ويجاب عن هذه الشبهة:

أن الخلاف بين سلف الأمة ليس من قبيل التأويل بالمعنىٰ الذي يذهب إليه الأشاعرة، وهو صرف اللفظ عن ظاهره، وإنما هو من قبيل تفسير الظاهر من اللفظ كما تقدم؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "لا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل علىٰ أن هذه من الصفات؛ فإنه قال: ﴿يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ نكرة في الإثبات، لم يضفها إلىٰ الله، ولم يقل: عن ساقه، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر، ومثل هذا ليس بتأويل، إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف؛ ولكن كثير من هؤلاء يجعلون اللفظ علىٰ ما ليس مدلولًا له، ثم يريدون صرفه عنه، ويجعلون هذا تأويلًا،

---

(١) دروس الحرم المدني (١/ ١٤).

(٢) ينظر: القول التمام في إثبات التفويض، لسيف العصري (ص: ٣٩٥)، وأهل السنة الأشاعرة، جمع وإعداد: حمد السنان وفوزي العنجري (ص: ٢٣٤).

وهذا خطأ"[١].

المحور الثالث: تفنيد شبهة أن ظاهر الآية يدل على أن لله تعالى ساقًا واحدة[٢]:

والجواب عن تلك الشبهة:

أن يقال لهؤلاء: من أين في ظاهر القرآن أنه ليس لله تعالى إلا ساق واحدة؟! وهو ادعاء باطل من وجوه:

١- أنه سبحانه يقول: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾، وعلى تقدير أنه من صفات الله تعالى، فليس في القرآن ما يُوجِب أن لا يكون لله سبحانه إلا ساق واحدة.

٢- كما أنه لو دلَّ على إثبات ساق واحدة، وسكت عن نفي الزيادة، لم يكن ذلك دليلًا على النفي إلا عند القائلين بمفهوم الاسم واللقب؛ لأنه متى كان للتخصيص بالذكر سبب غير الاختصاص بالحكم لم يكن المفهوم مرادًا بلا نزاع.

٣- ولقائل أن يقول: لم يكن المقصود بالخطاب في الآية إثبات الصفة حتى يكون المقصود تخصيص أحد الأمرين بالذكر، بل قد يكون المقصود حكمًا آخر: مثل بيان سجود العباد إذا كُشِف عن ساقٍ، وهذا الحكم قد يختص بالمذكور دون غيره.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٤- ٣٩٥).

(٢) هذه الشبهة أثارها الرازي في تأسيس التقديس، ورد عليها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه تلبيس الجهمية (٥/ ٤٦١).

٤- وقد يقال: هب أنه سبحانه أخبر أنه يكشف عن ساق واحدة، فمن أين في الكلام أنه ليس له إلا ساق واحدة؟!

٥- ألا ترىٰ أن القائل إذا قال: "كشفتُ عن يدي، أو عن عيني، أو عن ساقي، أو قدمي" لم يكن ظاهر هذا أنه ليس له إلا واحد من ذلك، بل قد يقال: إنه لم يكشف إلا عن واحدة. فلو قال واحد من الناس هذا الكلام لم يكن ظاهر كلامه ذلك، فكيف يكون ظاهر أفصح الكلام وأبينه ذلك؟!

وبهذه الوجوه يتبين -بما لا يدع مجالًا للشك- بطلان تلك الدعوىٰ في ظاهر القرآن[1].

وقد أجمل الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ القول في الآية الكريمة بقوله: "الرسول ﷺ فسرها بأن المراد يوم يجيء الرب يوم القيامة، ويكشف لعباده المؤمنين عن ساقه، وهي العلامة التي بينه وبينهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإذا كشف عن ساقه عرفوه وتبعوه، وإن كانت الحرب يقال لها: كشفت عن ساق، إذا اشتدت. وهذا معنىٰ معروف لغويًا قاله أئمة اللغة، ولكن في الآية الكريمة يجب أن يفسر بما جاء في الحديث الشريف، وهو كشف الرب عن ساقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذه من الصفات التي تليق بجلال الله وعظمته، لا يشابهه فيها أحد جَلَّ وَعَلَا، وهكذا سائر الصفات: كالوجه واليدين والقدم والعين، وغير ذلك من الصفات

---

(١) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٤٦٤- ٤٦٥)، والصواعق المرسلة (١/ ٢٤٤- ٢٤٦) كلاهما باختصار وبعض التصرف.

الثابتة بالنصوص، ومن ذلك الغضب والمحبة والكراهة وسائر ما وصف به نفسه سبحانه في الكتاب العزيز، وفيما أخبر به عنه النبي ﷺ، كلها صفات حق، وكلها تليق بالله ﷻ، لا يشابهه فيها أحد سبحانه وبحمده، كما قال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [سورة الإخلاص]، وهذا هو قول أهل السنة والجماعة من أصحاب النبي ﷺ، ومن تبعهم بإحسان من أئمة العلم والهدى"[1].

نسأل الله تعالى أن يهدينا إلى صراطه المستقيم، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز (٤/ ١٢٩).



١١
تأويل الإمام أحمد لقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾
في ميـزان النقـد

من سنة الله تعالىٰ مع أوليائه أن يمنحهم نصيبًا من الحق الذي قاموا به ونصروه؛ يقول تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨]، والإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحد الأعلام الذين رفع الله تعالىٰ ذكرهم وأعلا مكانتهم؛ حتىٰ صار علمًا علىٰ مذهب السلف، بل وانتُسب إليه، وعوَّل أهل عصره من أهل الحق فمن بعدهم عليه، وإلا فهو المذهب المأثور والحق الثابت المشهور لسائر أئمة الدين وأعيان الأمة المتقدمين.

وقد اشتهر الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بإمامة أهل السنة والصبر في المحنة؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأحمد بن حنبل، وإن كان قد اشتهر بإمامة السنة والصبر في المحنة، فليس ذلك لأنه انفرد بقول أو ابتدع قولًا، بل لأن السنة التي كانت موجودة معروفة قبله عَلمها، ودعا إليها، وصبر علىٰ من امتحنه ليفارقها"[1].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٦٠١- ٦٠٢).

كما استفاضت النقول عنه بتقرير مذهب أهل السنة والجماعة، من إثبات صفات الله تعالىٰ من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وتواتر عنه المنع من تأويل آيات الصفات وأحاديثها، إلا أن بعض المخالفين لمنهج السلف راموا تقوية مذهبهم في تأويل الصفات وصرفها عن ظاهرها، واتخذوا لذلك مسلكًا غير علميٍّ؛ بتتبع الأقوال الشاذة والمنكرة عن السلف[1].

وفي هذه المقالة نعرض لرواية نقلت عن الإمام أحمد، فاستغلها بعض أهل التأويل، مدَّعين أن هذه الرواية تدل دلالة لا شك فيها أن الإمام أحمد قد أخذ بالتأويل عند وجود ما يستدعيه[2].

ولا ريب أن هذه مجازفة عظيمة، وسيتضح للقارئ الحصيف -بعد مناقشتها- خطؤها، وتجافيها عن ميزان العلم والإنصاف.

وفيما يلي نص الرواية عن الإمام أحمد، ثم التعقيب عليها -إن شاء الله تعالىٰ- بما يزيل اللبس ويدحض الشبهة.

نص الرواية عن الإمام أحمد:

قال أبو يعلىٰ الفراء: "وقد قال أحمد في رواية حنبل في قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، قال: قدرته"[3].

---

(١) ينظر من كتب الأشاعرة: الانتصار لأهل السنة (ص: ٢٦٣)، وأهل السنة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم (ص: ٢٣٢).

(٢) ينظر: الانتصار لأهل السنة (ص: ٢٦٤).

(٣) إبطال التأويلات (ص: ١٣٢)، ونقلها عنه ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص: ١٤١).

ونقل الحافظ ابن كثير عن البيهقي، عن الحاكم، عن أبي عمرو بن السَّمَّاك، عن حنبل، أن أحمد بن حنبل تأوَّل قول الله تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أنه: جاء ثوابه. ثم قال البيهقي: "وهذا إسناد لا غبار عليه"[١].

مناقشة الرواية:

للوقوف علىٰ منزلة هذه الرواية، وعلىٰ درجتها من الصحة والضعف، لا بدَّ من النظر إليها من ثلاثة اتجاهات تمثل في مجموعها المواقف التي اتخذها أئمة المذهب الحنبلي تجاه هذه الرواية:

- **الاتجاه الأول:** رد هذه الرواية وتضعيفها.
- **الاتجاه الثاني:** مراعاة الحال الذي سيقت فيه هذه الرواية.
- **الاتجاه الثالث:** مقارنة هذه الرواية بالروايات الأخرىٰ المنقولة عن الإمام أحمد.

الاتجاه الأول: رد هذه الرواية وتضعيفها:

ذهب جمع من علماء المذهب الحنبلي إلىٰ تضعيف هذه الرواية عن الإمام أحمد، كأبي إسحاق بن شاقلا، واستندوا في ذلك إلىٰ أن حنبلًا ينفرد بروايات عن الإمام أحمد، ويغلطه فيها مجتهدو المذهب، وفيما يلي بعض أقوالهم:

---

(١) البداية والنهاية (١٤/ ٣٨٦)، وينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم (٢/ ١٣٢).

- قال أبو يعلىٰ الفراء: "قال أبو إسحاق بن شاقلا: هذا غلط من حنبل لا شك فيه"، قال أبو يعلىٰ: "وأراد أبو إسحاق بذلك أن مذهبه[١] حمل الآية علىٰ ظاهرها في مجيء الذات، هذا ظاهر كلامه والله أعلم"[٢].

- ويقول ابن تيمية: "قيل: إن هذا غلط من حنبل، انفرد به دون الذين ذكروا عنه المناظرة[٣]، مثل صالح وعبد الله والمرُّوذي وغيرهم؛ فإنهم لم يذكروا هذا، وحنبل ينفرد بروايات يغلطه فيها طائفة كالخلال وصاحبه..."[٤].

- ويقول ابن القيم: "إنها غلط عليه[٥]، فإن حنبلًا تفرد به عنه، وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه، وإذا تفرد بما خالف المشهور عنه، فالخلال وصاحبه عبد العزيز لا يثبتون ذلك رواية، وأبو عبد الله بن حامد وغيره يثبتون ذلك رواية، والتحقيق أنها رواية شاذة مخالفة لجادة مذهبه، هذا إذا كان ذلك من مسائل الفروع، فكيف في هذه المسألة؟!"[٦].

---

(١) يعني: الإمام أحمد.
(٢) إبطال التأويلات (ص: ١٣٢).
(٣) أي: المحنة بخلق القرآن التي ثبت فيها الإمام أحمد بقول الحق وأن القرآن كلام الله ليس بمخلوق.
(٤) مجموع الفتاوىٰ (١٦/ ٤٠٥).
(٥) يعني: علىٰ الإمام أحمد.
(٦) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة، للبعلي (ص: ٤٧٤).

أقوال علماء المذهب في تفردات حنبل:

◈ يقول أبو بكر الخلال: "قد جاء حنبل عن أحمد بمسائل أجاد فيها الرواية، وأغرب بغير شيء"(١).

◈ ويقول الحافظ الذهبي: "له مسائل كثيرة عن أحمد، ويتفرد، ويغرب"(٢).

الاتجاه الثاني: مراعاة الحال الذي سيقت فيه هذه الرواية:

ذهب بعض علماء المذهب الحنبلي إلىٰ أن الثابت عن الإمام أحمد هو المنع من التأويل، وأن هذه الرواية لها ظروفها الخاصة، وقد جاءت في معرض الرد والمناظرة للمعتزلة يوم المحنة، وقد يقول المناظِر -في أثناء مناظرته- كلامًا لا يعتقده؛ إلزامًا للخصم؛ وفي هذا المعنىٰ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "هذا الذي ذكره القاضي وغيره أن حنبلًا نقله عن أحمد في كتاب المحنة أنه قال ذلك في المناظرة لهم يوم المحنة، لما احتجوا عليه بقوله: «تجيء البقرة وآل عمران»(٣)، قالوا: والمجيء لا يكون إلا لمخلوق، فعارضهم أحمد بقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾، ﴿أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وقال: المراد بقوله: «تجيء البقرة وآل عمران»: ثوابهما، كما في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾: أمره وقدرته"(٤).

---

(١) ينظر: طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلىٰ (١/ ١٤٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢).

(٣) أخرجه مسلم (٨٠٤) عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، بلفظ: «تأتيان يوم القيامة».

(٤) مجموع الفتاوىٰ (١٦/ ٤٠٤- ٤٠٥).

ويقول أيضًا: "قال طائفة من أصحاب أحمد: هذا قاله إلزاما للخصم على مذهبه؛ لأنهم في يوم المحنة لما احتجوا عليه بقوله: «تأتي البقرة وآل عمران»، أجابهم بأن معناه: يأتي ثواب البقرة وآل عمران، كقوله: ﴿أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، أي: أمره وقدرته، على تأويلهم لا أنه يقول بذلك؛ فإن مذهبه ترك التأويل"[١].

ويشرح ذلك الإمام ابن القيم بقوله: "وقالت طائفة أخرى: بل ضبط حنبل ما نقل وحفظه، ثم اختلفوا في تخريج هذا النص؛ فقالت طائفة منهم: إنما قاله أحمد على سبيل المعارضة لهم؛ فإن القوم كانوا يتأولون في القرآن من الإتيان والمجيء بمجيء أمره سبحانه، ولم يكن في ذلك ما يدل على أن من نسب إليه المجيء والإتيان مخلوق، فكذلك وصف الله سبحانه كلامه بالإتيان والمجيء هو مثل وصفه بذلك، فلا يدل على أن كلامه مخلوق بحمل مجيء القرآن على مجيء ثوابه، كما حملُهم مجيئه سبحانه وإتيانه على مجيء أمره وبأسه. فأحمد ذكره على وجه المعارضة والإلزام لخصومه بما يعتقدونه، في نظير ما احتجوا به عليه، لا أنه يعتقد ذلك، والمعارضة لا تستلزم اعتقاد المعارض صحة ما عارض به"[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٠٥- ٤٠٦).

(٢) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، للبعلي (ص: ٤٧٥).

الاتجاه الثالث: مقارنة هذه الرواية بالروايات الأخرىٰ المنقولة عن الإمام أحمد:

ثبت بالتواتر عن الإمام أحمد رده للتأويل؛ يقول ابن تيمية: "وقد اختلف أصحاب أحمد فيما نقله حنبل؛ فإنه لا ريب أنه خلاف النصوص المتواترة عن أحمد في منعه من تأويل هذا، وتأويل النزول والاستواء، ونحو ذلك من الأفعال"(١).

وإذا نظرنا إلىٰ هذه الآية بخصوصها -أعني: قوله تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾- فقد جاءت روايات أخرىٰ عن الإمام أحمد ظاهرها أنه يثبت صفة المجيء لله تعالىٰ علىٰ الوجه اللائق به سبحانه، من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل؛ ودونك بعض ذلك:

◊ قال الإمام أحمد في رواية أبي طالب: "﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾: فمن قال: إن الله لا يُرىٰ فقد كفر"(٢). قال أبو يعلىٰ الفراء: "وظاهر هذا أن أحمد أثبت مجيء ذاته؛ لأنه احتج بذلك علىٰ جواز رؤيته، وإنما يحتج بذلك علىٰ جواز رؤيته إذا كان الإتيان والمجيء مضافًا إلىٰ الذات"(٣).

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٦/ ٤٠٥).
(٢) ينظر: إبطال التأويلات (ص: ١٣٢).
(٣) المرجع نفسه (ص: ١٣٢).

◊ وقال أبو بكر المرُّوذِي: سمعت أبا عبد الله وقيل له: روىٰ علي بن الحسن بن شقيق، عن ابن المبارك أنه قيل له: كيف نعرف الله؟ قال: علىٰ العرش بحدٍّ، فقال: بلغني ذلك عنه وأعجبه، ثم قال أبو عبد الله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ثم قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾"(١).

ومنهج الراسخين في العلم -كما بين القرآن الكريم- هو حمل المتشابه علىٰ المحكم؛ فإذا تواتر عن الإمام أحمد المنع من التأويل، ثم جاءت رواية تخالف هذا المتواتر المشهور عنه، فإنه يعمل بالمتواتر المشهور عنه، ويُترك ما خالفه؛ يقرر هذا المعنىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: "القول الثالث: أنهم جعلوا هذا روايةً عن أحمد، وقد يختلف كلام الأئمة في مسائل مثل هذه، **لكن الصحيح المشهور عنه رد التأويل**، وقد ذكر الروايتين ابن الزاغوني وغيره، وذكر **أن ترك التأويل هي الرواية المشهورة المعمول عليها عند عامة المشايخ من أصحابنا**، ورواية التأويل فسَّر ذلك بالعمد والقصد، لم يفسره بالأمر والقدرة، كما فسروا ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، فعلىٰ هذا في تأويل ذلك -إذا قيل به- وجهان"(٢).

---

(١) ينظر: الإبانة الكبرىٰ، لابن بطة (٧/ ١٥٨- ١٥٩)، ومجموع فتاوىٰ ابن تيمية (٦/ ١٦٤).

(٢) مجموع الفتاوىٰ (١٦/ ٤٠٦).

ويزيد ابن القيم الأمر بيانًا فيقول: "وقالت طائفة أخرىٰ: بل ثبت عن أحمد بمثل هذا رواية في تأويل المجيء والإتيان، ونظائر ذلك من أنواع الحركة.

ثم اختلفوا في ذلك: فمنهم من قصر التأويل علىٰ هذا النوع خاصة، وجعل فيه روايتين، ومنهم من حكىٰ روايتين في باب الصفات الخبرية بالنقل والتخريج، والرواية المشهورة من مذهبه ترك التأويل في الجميع، حتىٰ أن حنبلًا نفسه ممن نقل عنه ترك التأويل صريحًا؛ فإنه لما سأله عن تفسير النزول: هل هو أمره أم ماذا؟ نهاه عنه"[1].

مناقشة قول البيهقي: "وهذا إسناد لا غبار عليه":

قول البيهقي ليس دليلًا علىٰ صحة الرواية؛ لأنه حكم علىٰ السند بغض النظر عن مقارنة الرواية بغيرها من الروايات المنقولة عن الإمام أحمد في المسألة، وكما هو معلوم فإن أهل المذهب أعرف من غيرهم بأقوال إمامهم.

ولا يلزم من نقل الحافظ ابن كثير لكلام البيهقي وسكوته عنه التصحيحُ له؛ لأنه لا يشتغل بمناقشة جميع الروايات في كتابه البداية والنهاية[2].

---

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة (ص: ٤٧٥).

(٢) كما أن محققي كتاب البداية والنهاية ذكروا أن هذا النقل عن البيهقي غير موجود في أربع نسخ مخطوطة من الكتاب، ومنها الأصل الذي اعتمدوا عليه.

خلاصة ما سبق:

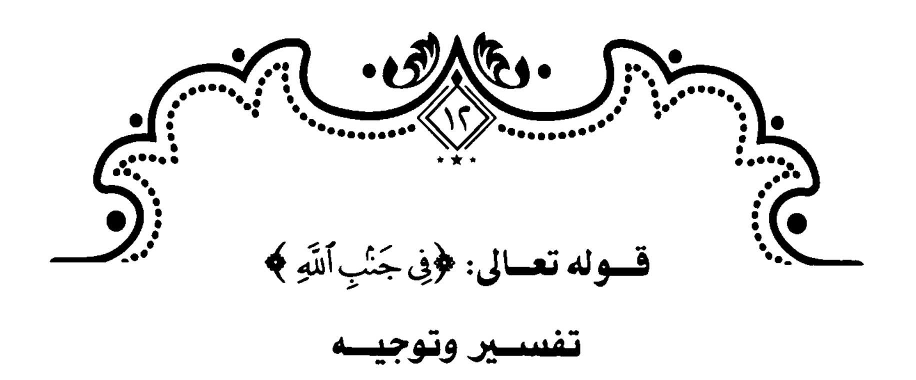
يُجمِل الإمام ابن القيم القول في هذه الرواية بقوله: "وهذه رواية إما شاذة، أو أنه رجع عنها، كما هو صريح عنه في أكثر الروايات، وإما أنها إلزام منه ومعارضة لا مذهب"(١).

كما أنه قد انعقد إجماع أهل السنة والجماعة على إثبات صفة المجيء لله تعالى على الوجه اللائق به سبحانه، وترك التأويل؛ يقول أبو عمرو الطلمنكي: "أجمعوا -يعني: أهل السنة والجماعة- على أن الله يأتي يوم القيامة والملائكة صفًّا صفًّا لحساب الأمم وعرضها، كما يشاء وكيف يشاء، قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾"(٢).

فهل يصح بعد هذا أن يقال: إن هذه الرواية عن حنبل تدل دلالة لا شك فيها أن الإمام أحمد قد أخذ بالتأويل عند وجود ما يستدعيه؟! نسأل الله تعالى الهداية والتوفيق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.



(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٤٧٥).
(٢) ينظر: شرح حديث النزول، لابن تيمية (ص: ١٨٨).



قـوله تعـالى: ﴿فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾

تفسـير وتوجيـه

القرآن الكريم هو حجة الله تعالىٰ علىٰ عباده، وهو خير الكلام وأصدقه وأحسنه، وهو الذي هدىٰ الله تعالىٰ به عباده، وجعله شفاءً لما في الصدور وهدًىٰ ورحمة للمؤمنين؛ يقول تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧].

وبالرغم من ذلك فقد أشكل فهم بعض آيات الكتاب العزيز علىٰ بعض الناس، ومنها قوله تعالىٰ: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾ [الزمر: ٥٦]، فجعلها بعضهم من آيات الصفات، ونفىٰ ذلك بعضهم.

اختلاف العلماء في فهم الآية:

اختلف العلماء في نوع الإضافة في قوله تعالىٰ: ﴿جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ علىٰ أقوال:

- فذهب جماهير أهل العلم ومنهم أهل السنة والجماعة قاطبة

-إلا من شذَّ منهم- إلىٰ أن الآية الكريمة ليست من آيات الصفات لله تعالىٰ، وأن الإضافة ليست إضافة صفة إلىٰ موصوف.

- وذهب بعض أهل السنة والجماعة إلىٰ أنها من آيات الصفات[١].

- وزعم بعض الأشاعرة أن ظاهر الآية يدلُّ علىٰ إثبات الجنب لله سبحانه، وأن هذا الظاهر غير مراد، فيجب تأويله[٢].

وسيأتي بيان مذاهبهم تفصيلًا بعد ذكر السبب في اختلافهم.

السبب في اختلاف العلماء في هذه الآية:

بداية لا بدَّ من الإشارة إلىٰ أن من فوائد تقديم بيان السبب الذي أوقع في هذا الاختلاف: إيضاح المنهج الواجب اتباعه فيما أشكل فهمه من نصوص الكتاب والسنة في باب صفات الله تعالىٰ.

والسبب في وقوع الاختلاف يكمن في إعمال دلالة السياق وما يحيط بها من قرائن؛ فليس من الصواب أن يجعل اللفظ حيث ورد دالًّا علىٰ الصفة للباري سبحانه، ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فإن المراد بقوله تعالىٰ:

---

(١) ومنهم أبو عمر الطلمنكي، وسيأتي رد الذهبي عليه.

(٢) ومنهم الرازي في أساس التقديس، وسيأتي مناقشة شيخ الإسلام ابن تيمية له تفصيلًا.

﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾: قبلة الله، كما قال مجاهد[١]، والشافعي[٢]، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "هذه الآية ليست من آيات الصفات أصلًا، ولا تندرج في عموم قول من يقول: لا تُؤوَّل آيات الصفات"[٣].

كما أنه لا يُنفىٰ عنه دلالته علىٰ صفة الباري حيث ورد، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]؛ ففيها إثبات صفة الوجه لله سبحانه.

وبه يعلم أن الحق الواجب اتباعه هو أن ينظر في دلالة السياق، ويعمل به في كل موضع بحسبه، وما يحيط به من القرائن.

وهذا المعنىٰ قد بينه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: "إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة ودلالة نص عليها، يريد المريد أن يجعل ذلك اللفظ -حيث ورد- دالًّا علىٰ الصفة وظاهرًا فيها، ثم يقول النافي: وهناك لم تدل علىٰ الصفة فلا تدل هنا، وقد يقول بعض المثبتة: دلَّت هنا علىٰ الصفة فتكون دالة هناك؛ بل لما رأوا بعض النصوص تدل علىٰ الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلىٰ الله تعالىٰ

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (٢/ ٥٣٤).

(٢) ينظر: أحكام القرآن للشافعي، جمع البيهقي (١/ ٦٤).

(٣) مجموع الفتاوىٰ (٦/ ١٦).

مع العلم بأن في هذه الآية اختلافًا بين أهل السنة والجماعة: هل هي من باب الصفات أم لا؟ ينظر: فائدة في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ لأحمد القصير، وهذا رابطه علىٰ موقع ملتقىٰ أهل التفسير:

https://salafcenter.org/2708/

-إضافة صفة- من آيات الصفات؛ كقوله تعالى: ﴿فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾، **وهذا يقع فيه طوائف من المثبتة والنفاة، وهذا من أكبر الغلط؛ فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية**، وهذا موجود في أمر المخلوقين؛ يراد بألفاظ الصفات منهم في مواضع كثيرة غير الصفات"[(١)].

تفسير الآية عند جماهير العلماء:

ذهب جماهير العلماء ومنهم أهل السنة والجماعة كافة -إلا من شذَّ- إلى أن هذه الآية ليست من آيات الصفات، وأنها على ظاهرها ولا تحتاج إلى تأويل، والمعنى الإجمالي لها -كما يقول الحافظ ابن كثير-: "يوم القيامة يتحسر المجرم المفرط في التوبة والإنابة، ويود لو كان من المحسنين المخلصين المطيعين لله ﷻ"[(٢)].

ومن أقوال السلف في تفسير قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ قول الحسن البصري: (قصَّرت في طاعة الله)، ويقول مجاهد: (في أمر الله)، وقال سعيد بن جبير: (في حق الله)، وقيل: (ضيعت في ذات الله)، وقيل: (معناه: قصرت في الجانب الذي يؤدي إلى رضاء الله، والعرب تسمي الجنب جانبًا)[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤- ١٥).
(٢) تفسير ابن كثير (٧/ ١١٠).
(٣) ينظر: تفسير البغوي (٧/ ١٢٩).

وهذا هو الحق الذي دلَّ عليه السياق وما احتف به من القرائن؛ ودليل ذلك كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإنه لا يعرف عالم مشهور عند المسلمين، ولا طائفة مشهورة من طوائف المسلمين، أثبتوا لله جنبًا نظير جنب الإنسان، وهذا اللفظ جاء في القرآن في قوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، فليس في مجرد الإضافة ما يستلزم أن يكون المضاف إلىٰ الله صفة له، بل قد يضاف إليه من الأعيان المخلوقة وصفاتها القائمة بها ما ليس بصفة له باتفاق الخلق، كقوله: (بيت الله)، و(ناقة الله)، و(عباد الله)، بل وكذلك (روح الله) عند سلف المسلمين وأئمتهم وجمهورهم.

ولكن إذا أضيف إليه ما هو صفة له وليس بصفة لغيره، مثل: (كلام الله)، و(علم الله)، و(يد الله)، ونحو ذلك، كان صفة له.

وفي القرآن ما يبين أنه ليس المراد بالجنب ما هو نظير جنب الإنسان؛ فإنه قال: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾، والتفريط ليس في شيء من صفات الله ﷻ.

والإنسان إذا قال: فلان قد فرط في جنب فلان أو جانبه، لا يريد به أن التفريط وقع في شيء من نفس ذلك الشخص، بل يريد به أنه فرط في جهته وفي حقه.

فإذا كان هذا اللفظ إذا أضيف إلىٰ المخلوق لا يكون ظاهره أن التفريط في نفس جنب الإنسان المتصل بأضلاعه، بل ذلك التفريط لم يلاصقه، فكيف يظن أن ظاهره في حق الله أن التفريط كان في ذاته؟!

وجَنب الشيء وجانبه قد يراد به منتهاه وحده، ويسمىٰ جنب الإنسان جنبًا بهذا الاعتبار"(١).

المخالفون في تفسير الآية:

إذا تقرر القول الصَّواب في تفسير الآية الكريمة؛ فليُعلم أنه أخطأ في فهمها طائفتان مختلفتان، ولا يقال في مثل هذا: إن خلافهم للحق يجمعهم؛ لاختلاف المقاصد لكل طائفة؛ إذ الطائفة الأولىٰ -من أهل السنة والجماعة- صحيحة المسلك، ولكنهم وقعوا في الخطأ في فهم الآية الكريمة، وأما الطائفة الثانية -من نفاة الصفات ومن تبعهم- فقد وقعوا في الخطأ بسبب فساد طريقتهم:

الطائفة الأولىٰ: أخطأ بعض المنتسبين إلىٰ أهل السنة والجماعة في فهم هذه الآية، فظنوا أنها من آيات الصفات لله تعالىٰ، وفيما يلي أشهر من نقل عنه ذلك:

- أبو عمر الطَّلَمَنْكِيُّ -وكان سيفًا مجردًا علىٰ أهل الأهواء والبدع، قامعًا لهم، غيورًا علىٰ الشريعة، شديدًا في ذات الله تعالىٰ(٢)- يقول الحافظ الذهبي في ترجمته: "رأيت له كتابًا في السنة في مجلدين عامته جيد، وفي بعض تبويبه ما لا يوافق عليه أبدًا، مثل: باب الجنب لله، وذكر فيه: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾"(٣)، فرد الحافظ الذهبي عليه بقوله: "فهذه زلَّة عالم"(٤).

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/ ٤١٥- ٤١٦).
(٢) ينظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لابن بشكوال (ص: ٤٩).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٦٩).
(٤) المرجع نفسه.

- كما ذهب إلى هذا القول بعض الحنابلة؛ يقول أبو يعلى الفراء: "وأما قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ فحكى شيخنا أبو عبد الله رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه عن جماعة من أصحابنا الأخذ بظاهر الآية في إثبات الجنب صفة له سبحانه"(١).

وقد دفع أبو يعلى هذه الشبهة بقوله: "ونقلت من خط أبي حفص البرمكي: قال ابن بطة قوله: (بذات الله): أمر الله، كما تقول: (في جنب الله) يعني: في أمر الله. وهذا منه يمنع أن يكون الجنب صفة ذات، وهو الصحيح عندي، وأن المراد بذلك التقصير في طاعة الله، والتفريط في عبادته؛ لأن التفريط لا يقع في جنب الصفة، وإنما يقع في الطاعة والعبادة، وهذا مستعمل في كلامهم: فلان في جنب فلان، يريدون بذلك في طاعته وخدمته والتقرب منه.

ويبين صحة هذا التأويل: ما في سياق الآية من قوله: ﴿فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٥٨]، ﴿لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الزمر: ٥٧]، وهذا كله راجع إلى الطاعات.

وقد اعتبر أحمد القرائن في مثل هذا، فقال في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، قال: المراد به علمه؛ لأن الله افتتح الخبر بالعلم، وختمه بالعلم"(٢).

---

(١) إبطال التأويلات (ص: ٤٢٧).

(٢) المرجع نفسه (ص: ٤٢٧- ٤٢٨).

الطائفة الثانية: ذهب بعض الأشاعرة ونفاة الصفات من الجهمية إلىٰ أن ظاهر الآية هو إثبات صفة الجنب لله تعالىٰ، وأن هذا الظاهر غير مراد، ويجب تأويله وصرفه عن ظاهره الذي زعموه، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يتهمون أهل السنة والجماعة بالتردد في قبول التأويل ورفضه؛ زاعمين بأن أهل السنة والجماعة قد تأولوا معنىٰ هذه الآية الكريمة(١).

وسبب وقوع هذه الطائفة في هذه الشبهة: هو أنهم يجعلون المعنىٰ الفاسد -وهو هنا أن الآية فيها إثبات صفة الجنب لله تعالىٰ- ظاهر اللفظ، حتىٰ يجعلوه محتاجًا إلىٰ تأويل يخالف هذا الظاهر الذي ادَّعوه في الآية(٢).

والرد علىٰ شبهة هذه الطائفة من وجهين:

أولًا: أن ظاهر الآية الكريمة علىٰ خلاف ما ادَّعوه فيها، كما تقدَّم بيانه.

ثانيًا: في الآية إخبار عن النفوس المفرطة في التوبة والإنابة إلىٰ الله تعالىٰ، وعامتها لا تعلم لله تعالىٰ وصفًا ولا تؤمن به، كما أن التفريط فعل أو ترك فعل، ولا يكون هذا قائمًا بذات الله تعالىٰ؛ يقول ابن القيم في معرض الرد علىٰ تلك الشبهة: "فهذا إخبار عمَّا تقوله هذه النفس الموصوفة بما وصفت به، وعامة هذه النفوس لا تعلم أن لله جنبًا ولا

---

(١) ينظر: نقض الدارمي علىٰ المريسي (ص: ٣١٣)، وبيان تلبيس الجهمية (٥/ ٤٦٤)، والانتصار لأهل السنة وكشف مذهب أدعياء السلفية (ص: ٢٧٥).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٤٣).

تقر بذلك، كما هو الموجود منها في الدنيا، فكيف يكون ظاهر القرآن أن الله أخبر عنهم بذلك؟! وقد قال عنهم: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾، والتفريط فعل أو ترك فعل، وهذا لا يكون قائمًا بذات الله لا في جنب ولا في غيره، بل يكون منفصلًا عن الله، وهذا معلوم بالحس والمشاهدة، وظاهر القرآن يدل على أن قول القائل: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ ليس أنه جعل فعله أو تركه في جنب يكون من صفات الله وأبعاضه، فأين في ظاهر القرآن ما يدل على أنه ليس لله إلا جنب واحد يعني به الشق؟!"[(١)].

وخلاصة ما سبق:

أن الآية الكريمة ليست من آيات الصفات، وإنما هي إخبار عن حالة المفرطين وندمهم على ما ضيعوا من العمل بما أمرهم الله تعالى به، وتقصيرهم في الدنيا في طاعة مليكهم سبحانه وتعالى، نسأل الله تعالى الهداية والتوفيق لما يحبه ويرضاه، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (١/ ٢٥٠).



حديث: «فإنَّ الله لا يملُّ حتى تملُّوا» تحليل ومناقشة

قد يُشكل على بعض الناس فهم بعض العبارات الواردة في الكتاب أو السنة الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وهؤلاء يجب عليهم سؤال العلماء الربانيين؛ ليقوموا بإزالة ما علق في أذهانهم من شبهات؛ إعمالًا لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣](١).

ولكن لا ينقضي العجب ممن يستغل هذه المشكلات ويستعملها في التشويش على عوام المسلمين، والتشنيع على علماء أهل السنة والجماعة؛ ومن ثم يكيلون لهم الاتهامات بالباطل؛ بقصد ترويج

---

(١) في مركز سلف للبحوث والدراسات ورقة علمية بعنوان: "قواعد وضوابط يرد إليها ما يشكل من الحديث"، وهذا رابطها:
https://salafcenter.org/2059/

مذاهبهم المخالفة لمنهج السلف الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[(١)].

ومن هذه العبارات التي أشكل فهمها على بعض الناس: قوله ﷺ: «فَإِنَّ اللهَ لَا يَمَلُّ حَتَّىٰ تَمَلُّوا». وهذه الجملة قد جاءت في عدة أحاديث نبوية، بعضها صحيح، وبعضها ضعيف لا يُعوَّل عليه، وسنقتصر في هذه الورقة العلمية على أشهر الروايات الصحيحة التي وردت فيها هذه الجملة، ثم نتبع ذلك بإظهار مذهب أهل السنة والجماعة في فهم تلك الجملة، مقرونًا بذكر أدلتهم، والرد على شبهات مخالفيهم.

أصح الأحاديث التي وردت فيها هذه الجملة:

الحديث الأول: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كانت عندي امرأة من بني أسد، فدخل عليَّ رسول الله ﷺ، فقال: «مَنْ هَذِهِ؟»، قلت: فلانة لا تنام بالليل، تَذكر من صلاتها، فقال ﷺ: **«مَهْ! عَلَيْكُمْ مَا تُطِيقُونَ مِنَ الأَعْمَالِ؛ فَإِنَّ اللهَ لَا يَمَلُّ حَتَّىٰ تَمَلُّوا»**[(٢)].

وفي رواية مسلم: **«خُذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ؛ فَوَاللهِ لَا يَسْأَمُ اللهُ**

---

(١) ينظر على سبل المثال: ما جاء في كتاب الانتصار لأهل السنة وكشف مذهب أدعياء السلفية (٢٣٨)، وفي مركزنا – مركز سلف للبحوث والدراسات – نقد لهذا الكتاب، وتفنيد ما جاء فيه من الأباطيل، وهذا رابطه:
https://salafcenter.org/2290/

(٢) أخرجه البخاري (٤٣، ١١٥١)، واللفظ للثاني.

حَتَّىٰ تَسْأَمُوا»[(١)].

وهذه المرأة هي الحَوْلاء - بالمهملة والمد - وهو اسمها، بنت تُوَيت - بمثناتين مصغرًا - ابن حَبيب - بفتح المهملة - ابن أسد بن عبد العزىٰ، وهذه المرأة كانت من رهط خديجة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقد ثبت تسميتها في رواية مسلم[(٢)].

الحديث الثاني: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: لم يكن النبي ﷺ يصوم شهرًا أكثر من شعبان، فإنه كان يصوم شعبان كله، وكان يقول: «**خُذُوا مِنَ العَمَلِ مَا تُطِيقُونَ؛ فَإِنَّ اللهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّىٰ تَمَلُّوا**»، وأحب الصلاة إلىٰ النبي ﷺ ما دُووِمَ عليه وإن قلَّتْ، وكان إذا صلىٰ صلاة داوَم عليها[(٣)].

الحديث الثالث: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن النبي ﷺ كان يحتجر حصيرًا بالليل فيصلي عليه، ويبسطه بالنهار فيجلس عليه، فجعل الناس يثوبون إلىٰ النبي ﷺ فيصلون بصلاته حتىٰ كثروا، فأقبل فقال: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، خُذُوا مِنَ الأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ؛ فَإِنَّ اللهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّىٰ تَمَلُّوا،**

---

(١) أخرجه مسلم [٢٢٠ - (٧٨٥)].

(٢) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (١/ ١٠١).

(٣) أخرجه البخاري (١٩٧٠)، ومسلم [١٧٧- (٧٨٢)]، واللفظ للبخاري.

وَإِنَّ أَحَبَّ الأَعْمَالِ إِلَىٰ اللهِ مَا دَامَ وَإِنْ قَلَّ»[(١)].

ومعنىٰ يَحْتَجِر أي: يتخذ حجرة لنفسه، يقال: "حجرت الأرض واحتجرتها": إذا جعلت عليها علامة تمنعها عن غيرك[(٢)].

شرح قوله ﷺ: «فَإِنَّ اللهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّىٰ تَمَلُّوا»:

معنىٰ الملل في حق المخلوقين: استثقال الشيء ونفور النفس عنه بعد محبته[(٣)].

يقول القاضي عياض: "ترك الشيء استثقالًا له، وكراهة له بعد حرص ومحبة فيه، وهذه التغيرات غير لائقة برب الأرباب"[(٤)].

ونسبة هذه المعاني إلىٰ الله تعالىٰ محال؛ لأن الأدلة القطعية قد قامت علىٰ كمال الله ﷻ، وتنزيهه عن جميع النقائص في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله؛ يقول الحافظ ابن رجب: "وقد دلت الأدلة علىٰ انتفاء النقائص والعيوب عن الله تعالىٰ، ومن جملة ذلك: لحوق السآمة والملل له"[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٨٦١)، ومسلم [٢١٥ - (٧٨٢)].
(٢) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (١٠/ ٣١٤).
(٣) ينظر: فتح الباري، لابن حجر (١/ ١٠٢).
(٤) مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار (١/ ٣٨٠).
(٥) فتح الباري (١/ ١٦٧).

إذا تقرر هذا: فإن السؤال المطروح: كيف نفهم قوله ﷺ: «فَإِنَّ اللهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّىٰ تَمَلُّوا»؟!

والجواب: أنه لا يمكننا فهم ذلك إلا بجمع ما جاء عن علماء أهل السنة والجماعة رضي الله عنهم في تفسيرها وسبره، وهو ما سنعرض له في الفقرات التالية ببعض البسط.

فهم العلماء لقوله ﷺ: «فَإِنَّ اللهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّىٰ تَمَلُّوا»:

تنوعت عبارات علماء أهل السنة والجماعة في تفسير قوله ﷺ: «فَإِنَّ اللهَ لاَ يَمَلُّ»، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

القول الأول: إثبات صفة الملل لله تعالىٰ علىٰ وجه يليق بجلاله:

ذهب جماعة من علماء أهل السنة والجماعة إلىٰ أن الحديث يدل علىٰ إثبات صفة الملل لله تعالىٰ، وأنها صفة كمال في حقه تعالىٰ، بخلاف المخلوق، وفيما يأتي بعض أقوالهم:

- يقول أبو يعلىٰ الفراء: "**اعلم أنه غير ممتنع إطلاق وصفه تعالىٰ بالملل، لا علىٰ معنىٰ السآمة والاستثقال ونفور النفس عنه، كما جاز وصفه بالغضب لا علىٰ وجه النفور، وكذلك الكراهة والسخط والعداوة**"[1].

---

(١) إبطال التأويلات (ص: ٣٧٠).

وفي جواب اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عن سؤال عن قوله ﷺ: «فَإِنَّ اللهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّىٰ تَمَلُّوا»: "الواجب هو إمرار هذا الحديث كما جاء، مع الإيمان بالصفة، وأنها حق على الوجه الذي يليق بالله، من غير مشابهة لخلقه ولا تكييف، كالمكر والخداع والكيد الواردة في كتاب الله ﷻ، وكلها صفات حق تليق بالله سبحانه وتعالى على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]".

ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم: "«فَإِنَّ اللهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّىٰ تَمَلُّوا» من نصوص الصفات، وهذا على وجه يليق بالباري لا نقص فيه، كنصوص الاستهزاءِ والخداع فيما يتبادر"[(١)].

ويقول الشيخ عبد العزيز بن باز: "ملل يليق بالله لا يشابه صفات المخلوقين في مللهم، فالمخلوقون لديهم نقص وضعف، وأما صفات الله فهي كاملة تليق به سبحانه، لا يشابه خلقه، وليس فيها نقص ولا عيب، بل هي صفات تليق بالله سبحانه وتعالى، لا يشابه فيها خلقه جل وعلا"[(٢)].

ويقول الشيخ ابن عثيمين: "فإذا كان هذا الحديث يدل على أن لله

(١) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (١/ ٢٠٩).

(٢) فتاوى نور على الدرب، لابن باز بعناية الشويعر (٣/ ١٥٨).

مللًا"[١].

هذه بعض أقوالهم، وإلا لو ذهبنا نستقصي من قال بهذا القول من المعاصرين لطال بنا المقام، ولخرجنا عن المقصود.

وعلىٰ القول بأنها صفة لله تعالىٰ، فإنه يجب فهمها في إطار القواعد التي قررها أهل السنة والجماعة في صفات الله تعالىٰ، ومن أشهرها: أن القول في صفات الله تعالىٰ كالقول في ذاته المقدسة[٢].

القاعدة الكلية في إثبات صفات الله تعالىٰ:

من المقرر عند أهل السنة والجماعة قاطبة أنه لا يمكننا إثبات صفات الله تعالىٰ وفهمها علىٰ وجهها الصحيح إلا من خلال نقاط ثلاث[٣]:

الأولىٰ: تنزيه الله تعالىٰ عن مشابهة المخلوقين؛ إعمالًا لقوله تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورىٰ: ١١]؛ "فإن ملل الله ليس كملل مللنا نحن، بل هو ملل ليس فيه شيء من النقص، أما ملل الإنسان فإن فيه أشياء من النقص؛ لأنه يتعب نفسيًّا وجسميًّا مما نزل به؛ لعدم قوة

---

(١) مجموع فتاوىٰ ورسائل العثيمين (١/ ١٧٤).

(٢) في مركز سلف للبحوث والدراسات ورقة علمية بعنوان: "قاعدة القول في صفات الله تعالىٰ كالقول في الذات- دراسة وتحليل"، وهذا رابطها:
/https://salafcenter.org/2356

(٣) هذه النقاط الثلاث ذكرها الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، ينظر: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات له (ص: ٤٣- ٤٤) ببعض التصرف.

تحمله، وأما ملل الله - إن كان هذا الحديث يدل عليه - فإنه ملل يليق به ﷻ، ولا يتضمن نقصًا بوجه من الوجوه"(١).

الثانية: إثبات ما أثبته الله تعالىٰ لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ، ومنه قوله ﷺ: «فَإِنَّ اللهَ لاَ يَمَلُّ حَتَّىٰ تَمَلُّوا»؛ إعمالًا لقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١].

الثالثة: قطع الأطماع عن إدراك حقيقة الكيفية؛ لاستحالة إدراكها في حقه سبحانه وتعالى؛ إعمالًا لقوله جل وعز: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

القول الثاني: إن الله تعالىٰ لا يمل إذا مللتم:

ذهب جماعة من أهل السنة والجماعة إلىٰ أن المعنىٰ المراد في الحديث: أن الله تعالىٰ لا يمل إذا مللتم، ودونك بعض أقوالهم:

- يقول ابن قتيبة: "أراد: فإن الله سبحانه لا يمل إذا مللتم، ومثال هذا قولك في الكلام: هذا الفرس لا يفتر حتىٰ تفتر الخيل، لا تريد بذلك أنه يفتر إذا فترت، ولو كان هذا هو المراد ما كان له فضل عليها؛ لأنه يفتر معها، فأية فضيلة له؟! وإنما تريد: أنه لا يفتر إذا فترت.

وكذلك تقول في الرجل البليغ في كلامه، والمكثار الغزير: فلان لا ينقطع حتىٰ تنقطع خصومه، تريد: أنه لا ينقطع إذا انقطعوا. ولو أردت أنه ينقطع إذا انقطعوا، لم يكن له في هذا القول فضل علىٰ غيره، ولا

(١) مجموع فتاوىٰ ورسائل العثيمين (١/ ١٧٤).

وجبت له به مِدحة.

وقد جاء مثل هذا بعينه في الشعر المنسوب إلىٰ ابن أخت تأبط شرًّا، ويقال: إنه لخلف الأحمر:

صَلِيَتْ مِنِّي هُذَيْلُ بِخِرْقٍ لَا يَمَلُّ الشَّرَّ حَتَّىٰ يَمَلُّوا

لم يرد أنه يمل الشر إذا ملوه، ولو أراد ذلك ما كان فيه مدح له؛ لأنه بمنزلتهم، وإنما أراد أنهم يملون الشر، وهو لا يمله"[١].

ويقول أبو جعفر الطحاوي: "أي: إنكم قد تملون فتنقطعون، والله بعد مللكم وانقطاعكم علىٰ الحال التي كان عليها قبل ذلك، من انتفاء الملل والانقطاع عنه"[٢].

ويقول الخطابي: "معناه أن الله سبحانه لا يمل أبدًا وإن مللتم"[٣].

ويقول البغوي: "معناه: لا يمل الله وإن مللتم؛ لأن الملال عليه لا يجوز"[٤].

القول الثالث: أنه خرج مخرج المحاذاة للفظ باللفظ، والمعنىٰ: إن الله تعالىٰ لا يقطع عنهم ثوابه ما لم يملوا العمل.

ومن قال بهذا القول:

---

(١) تأويل مختلف الحديث (ص: ٤٨٦- ٤٨٧).
(٢) شرح مشكل الآثار (٢/ ١١٨).
(٣) معالم السنن (١/ ٢٨٠).
(٤) شرح السنة (٤/ ٤٩).

❁ أبو حاتم ابن حبان حيث يقول: "قوله ﷺ: «إن الله لا يمل حتىٰ تملوا»: من ألفاظ التعارف التي لا يتهيأ للمخاطب أن يعرف صحة ما خوطب به في القصد على الحقيقة إلا بهذه الألفاظ"(١).

❁ وذكره أبو بكر الإسماعيلي عن غيره، فقال: " قال فيه بعضهم: لا يملُّ من الثواب حتىٰ تملوا من العمل، والله ﷻ لا يوصف بالملال، ولكن الكلام خرج مخرج المحاذاة للفظ باللفظ، وذلك شائع في كلام العرب، وعلىٰ ذلك خرج قول الله ﷻ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورىٰ: ٤٠]، قوبلت السيئة الأولىٰ التي هي ذنب بالجزاء علىٰ لفظ السيئة، والقصاص عدل ليس بسيئة، وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٤]، واقتصاصه ليس بظلم ولا عدوان، فأخرج في اللفظ للمحاذاة علىٰ الاعتداء، والمعنىٰ ليس باعتداء.

فكذلك قوله: «فإن الله لا يمل حتىٰ تملوا» أخرج محاذيًا للفظ حتىٰ تملوا، والمعنىٰ: لا يقطع عنهم ثواب أعمالهم ما لم يملوا فيتركوها"(٢).

❁ ويقول حافظ المغرب ابن عبد البر: "معناه عند أهل العلم: إن الله لا يمل من الثواب والعطاء على العمل حتىٰ تملوا أنتم العمل

(١) صحيح ابن حبان – بترتيب ابن بلبان (٢/ ٦٩).
(٢) ينظر: السنن الكبرىٰ، للبيهقي (٣/ ٢٦).

وتقطعونه، فينقطع عنكم ثوابه، ولا يسأم من أفضاله عليكم إلا بسآمتكم عن العمل، وأنتم متى تكلفتم من العمل والعبادة ما لا تطيقون وأسرفتم، لحقكم الملل وضعفتم عن العمل، فانقطع عنكم الثواب بانقطاع العمل.

يحضهم ﷺ بهذا المعنى على القليل الدائم، ويخبرهم أن النفوس لا تحتمل الإسراف عليها، وأن ذلك سبب إلى قطع العمل.

وأما لفظه في قوله: «إن الله لا يمل حتى تملوا»: فهو لفظ خرج على مثال لفظ، ومعلوم أن الله ﷻ لا يمل، سواء مل الناس أو لم يملوا، ولا يدخله ملال في شيء من الأشياء، جل عن ذلك وتعالى علوًا كبيرًا.

وإنما جاء لفظ هذا الحديث على المعروف من لغة العرب؛ فإنهم إذا وضعوا لفظًا بإزاء لفظ، جوابًا له أو جزاءً، ذكروه بمثل لفظه وإن كان مخالفًا له معناه:

ألا ترى إلى قوله ﷻ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٤]؟! والجزاء لا يكون سيئة، والقصاص لا يكون اعتداءً؛ لأنه حق واجب.

ومثل ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٥]،

وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۝١٥ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥، ١٦].

وليس من الله مكر ولا هزو ولا كيد، إنما هو جزاء مكرهم واستهزائهم وكيدهم، فذكر الجزاء بمثل لفظ الابتداء لـمَّا وُضع بحذائه وقبالته، فكذلك قول رسول الله ﷺ: «**إن الله لا يمل حتىٰ تملوا**» أي: من ملَّ فقطع عمله انقطع عنه الجزاء"[(١)].

ويقول الحافظ ابن رجب الحنبلي: "الملل والسآمة للعمل يوجب قطعه وتركه، فإذا سأم العبد من العمل وملّه قطعه وتركه، فقطع الله عنه ثواب ذلك العمل؛ فإن العبد إنما يجازىٰ بعمله، فمن ترك عمله انقطع عنه ثوابه وأجره إذا كان قطعه لغير عذر من مرض أو سفر أو هرم"[(٢)]، ثم قال: "هذا أظهر ما قيل في هذا".

وكذا ذكره الخطابي[(٣)]، والبغوي وعلله بقوله: "ومعنىٰ الملال: الترك؛ لأن من ملَّ شيئًا تركه وأعرض عنه، فكنىٰ بالملال عن الترك؛ لأنه سبب الترك"[(٤)].

السبب في اختلافهم في تفسير هذه الجملة:

يرجع السبب وراء اختلاف العلماء في تفسير قوله ﷺ: «**فإن الله لا يمل حتىٰ تملوا**» **إلى أحد أمرين:**

---

(١) الاستذكار (٢/ ٨٧- ٨٨)، وينظر: التمهيد (١/ ١٩٤- ١٩٥).

(٢) فتح الباري (١/ ١٦٥- ١٦٦).

(٣) معالم السنن (١/ ٢٨٠)،

(٤) شرح السنة (٤/ ٤٩).

الأول: اختلافهم في معنى "حتى" في الحديث:

وقد أفاد ذلك الحافظ ابن رجب إجمالًا بقوله: "وقد قيل: إن (حتى) ها هنا بمعنى واو العطف؛ ولكن لا يصح دعوى كون (حتى) عاطفة؛ لأنها إنما تعطف المفردات لا الجمل، هذا هو المعروف عند النحويين، وخالف فيه بعضهم"[(١)].

وتقدير الكلام حينئذ: "لا يمل وتملون"، فنفى عنه سبحانه الملل، وأثبته لهم.

ورجحه الحافظ ابن حجر بأنه أليق وأجرى على القواعد، وأنه من باب المقابلة اللفظية، وأيده بما وقع في بعض طرق حديث عائشة بلفظ: «**اكلفوا من العمل ما تطيقون؛ فإن الله لا يمل من الثواب حتى تملوا من العمل**»، لكن في سنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف[(٢)].

وقال الحافظ ابن حجر أيضًا: "ومما يلحق هنا أني وجدت بعض ما ذكر هناك من تأويل الحديث احتمالًا في بعض طرق الحديث، وهو قوله: «**إن الله لا يمل من الثواب حتى تملوا من العمل**». أخرجه الطبري في تفسير سورة المزمل[(٣)]، وفي بعض طرقه ما يدل على أن ذلك مدرج من قول بعض رواة الحديث"[(٤)].

---

(١) فتح الباري (١/ ١٦٦).
(٢) فتح الباري (١/ ١٠٢).
(٣) تفسير الطبري (٢٣/ ٦٧٨).
(٤) فتح الباري (٣/ ٣٧).

قلت: وهو يناسب القول الثالث: "**أنه خرج مخرج المحاذاة للفظ باللفظ، والمعنىٰ: إن الله تعالىٰ لا يقطع عنهم ثوابه ما لم يملوا العمل**".

قال الحافظ ابن رجب: "وقيل: إن (حتىٰ) فيه بمعنىٰ (حين)، وهذا غير معروف.

وزعم ابن قتيبة[1] أن المعنىٰ: لا يمل إذا مللتم، وزعم أن هذا الاستعمال معروف في كلام العرب"[2].

قلت: وهذا يناسب القول الثاني: "**إن الله تعالىٰ لا يمل إذا مللتم**".

ثم قال الحافظ ابن رجب: "وقد يقال: إن (حتىٰ) بمعنىٰ لام التعليل، وأن المراد: أن الله لا يمل؛ لكي تملوا أنتم من العمل. وفيه بُعدٌ أيضًا؛ ولو كان كذلك لقال: حتىٰ لا تملوا، ويكون التعليل حينئذٍ بإعلامهم بأن الله لا يمل من العطاء، فيكون إخبارهم بذلك مقتضيًا لمداومتهم علىٰ العمل، وعدم مللهم وسآمتهم"[3].

قلت: وهو يناسب قولًا حكاه البغوي وابن الجوزي[4]، قال البغوي: "وقيل: معناه: **فإن الله لا يقطع عنكم فضله؛ حتىٰ تملوا سؤاله**"[5].

---

(١) قد سبق إيراد كلام ابن قتيبة كاملًا.

(٢) فتح الباري (١/ ١٦٦- ١٦٧).

(٣) فتح الباري (١/ ١٦٦- ١٦٧).

(٤) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/ ٢٧٧).

(٥) شرح السنة (٤/ ٤٩).

الثاني: اختلافهم في دلالة مفهوم الغاية:

يرجع بعض العلماء الاختلاف في تفسير الحديث إلىٰ اختلاف الأصوليين في دلالة مفهوم الغاية، وهو: مد الحكم إلىٰ غاية بصيغة "إلىٰ" أو "حتىٰ"؛ كقوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧](١).

ولتنزيل ذلك علىٰ الحديث يقول الحافظ ابن رجب: "وقد يقال: إنما يدل هذا الكلام علىٰ نسبة الملل والسآمة إلىٰ الله بطريق مفهوم الغاية.

ومن يقول: إنه لا مفهوم لها [أي: الغاية]، فإنه يمنع من دلالة الكلام علىٰ ذلك بالكلية.

ومن يقول بذلك المفهوم [يعني: مفهوم الغاية] فإنه يقول: متىٰ دل الدليل علىٰ انتفائه لم يكن مرادًا من الكلام، وقد دلت الأدلة عل انتفاء النقائص والعيوب عن الله تعالىٰ، ومن جملة ذلك: لحوق السآمة والملل له.

ولكن بعض أصحابنا ذكر أن دلالة مفهوم الغاية كالمنطوق؛ بمعنىٰ: أنه لا يجوز أن يكون ما بعد الغاية موافقًا لما قبلها بمفهوم الموافقة أو غيره، فعلىٰ قوله: يتعين في هذا الحديث أحد الأجوبة المتقدمة"(٢).

---

(١) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة (٢/ ١٣٠).

(٢) فتح الباري (١/ ١٦٧)، وما بين المعكوفات للتوضيح.

ليس اختلاف العلماء هنا من الاختلاف المذموم:

هذا الاختلاف الواقع بين علماء أهل السنة الجماعة ليس هو من قبيل الاختلاف المذموم، وليعلم القارئ الكريم أن إثبات الملل لله سبحانه على الوجه اللائق بجلاله، أو تفسيره بأحد المعاني السابقة، كله جائز وسائغ، ولا إنكار فيه، وإنما هو من المسائل التي اختلف فيها السلف، ولمن بعدهم سعة في اختيار أحد أقوالهم فيها، ولا حجر على أحد في ذلك، والأمر واسع؛ يقول الدكتور عبد الكريم الخضير في نهاية كلامه عن الحديث الذي معنا: "على كل حال المسائل التي اختلف فيها السلف للخلف فيها مندوحة، أما ما اتفقوا عليه فليس للخلف فيها مندوحة، ما أثبتوه لا بد من إثباته ولو لم تستوعبه عقولنا"(١).

ويقول الشيخ ابن عثيمين: "فمن العلماء من قال: إنَّ هذا دليل على إثبات الملل لله، لكن ملل الله ليس كملل المخلوق؛ إذ إنَّ ملل المخلوق نقص؛ لأنه يدل على سآمه وضجره من هذا الشيء، أما ملل الله فهو كمال، وليس فيه نقص، ويجري هذا كسائر الصفات التي نثبتها لله على وجه الكمال، وإن كانت في حق المخلوق ليست كمالًا.

ومن العلماء من يقول: إنَّ قوله: «لا يَمَلُّ حتى تملوا»: يراد به بيان أنه مهما عملتَ من عمل فإنَّ الله يجازيك عليه؛ فاعمل ما بدا لك؛ فإنَّ الله لا يمل من ثوابك حتى تمل من العمل، وعلى هذا، فيكون المراد

---

(١) شرح الموطأ (١٩/ ١٦، بترقيم الشاملة آليا).

بالملل لازم الملل.

ومنهم من قال: إنَّ هذا الحديث لا يدل على صفة الملل لله إطلاقًا؛ لأنَّ قول القائل: لا أقوم حتى تقوم؛ لا يستلزم قيام الثاني، وهذا أيضًا: «لا يمل حتى تملوا»؛ لا يستلزم ثبوت الملل لله عَزَّوَجَلَّ.

وعلى كل حال يجب علينا أن نعتقد أنَّ الله تعالى مُنَزَّه عن كل صفة نقص من الملل [يعني: بمعناه في حق المخلوق] وغيره، وإذا ثبت أنَّ هذا الحديث دليل على الملل [يعني: على الوجه اللائق به سبحانه]؛ فالمراد به ملل ليس كملل المخلوق"(١).

الرد على من ينفي وجود اختلاف في مسائل العقائد:

من الفوائد التي نخرج بها من ذكر هذا الاختلاف بين علماء أهل السنة والجماعة في هذه المسألة – وكذا من غيرها من المسائل التي اختلف فيها أهل السنة والجماعة في العقيدة: كمسألة رؤية النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء، وغيرها – أقول: من فوائد ذكر هذا الخلاف دفعُ شبهة بعضهم: بأن الخلاف بين أهل الحديث مبدأ عام، وأنه ليس لهم عقيدة تجمعهم، بل هو محض تمويه وخداع للناس، يقول صاحب كتاب "الانتصار" – بعد ذكره للخلاف بين أهل الحديث في إثبات الحد لله تعالى –: "وبهذا يتبين أن المحدثين ليس لهم عقيدة جامعة، فيكون عزو عقيدة إلى جماعة أهل الحديث تمويهًا وخداعًا للناس،

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١/ ١٧٤- ١٧٥).

وتسترًا بما له قدسية ومكانة في القلوب....إلخ"[١].

شبهة اتهام فهم السلف لتلك الصفة:

تقدم معنا كيف كان علماء أهل السنة والجماعة يحتاطون في إثبات صفة الملل لله تعالىٰ، ولنأخذ علىٰ ذلك مثالًا يوضح المقصود، وكيف قوبل من بعض المنتسبين إلىٰ مذهب الأشاعرة في زماننا.

فقد احتاط الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إثبات صفة الملل لله تعالىٰ، فقال: "من المعلوم أن القاعدة عند أهل السنة والجماعة أننا نصف الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بما وصف به نفسه من غير تمثيل ولا تكييف، فإذا كان هذا الحديث يدل علىٰ أن لله مللًا، فإن ملل الله ليس كمثل مللنا نحن، بل هو ملل ليس فيه شيء من النقص، أما ملل الإنسان فإن فيه أشياء من النقص؛ لأنه يتعب نفسيًا وجسميًا مما نزل بعد؛ لعدم قوة تحمله، وأما ملل الله - إن كان هذا الحديث يدل عليه - فإنه ملل يليق به عَزَّ وَجَلَّ، ولا يتضمن نقصًا بوجه من الوجوه"[٢].

فانظر -يا رعاك الله- إلىٰ شدة احتياط الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وورعه المحمود في إثبات صفات الله تعالىٰ، ومع ذلك فقد قوبل بالنقض والتشنيع؛ فقد تعقبه صاحب كتاب "الانتصار لأهل السنة وكشف

---

(١) الانتصار لأهل السنة وكشف مذهب أدعياء السلفية (ص: ١٢١).

(٢) مجموع فتاوىٰ ورسائل العثيمين (١/ ١٧٤)

مذهب أدعياء السلفية" – وهو من المنتسبين إلىٰ مذهب الأشاعرة – بقوله: "فالشيخ – سامحه الله تعالىٰ – هنا يصف الله بنقص ليس فيه نقص، فهل هناك ملل ليس فيه نقص؟! بل الملل نقص في الأصل، والموصوف بالملل هو الذي ينتظر علىٰ حالة يكرهها ولا يستطيع الخروج منها إلا بحدوث سبب خارج عن قدرته وإرادته يغير حالته إلىٰ وضع أفضل؛ لأنه لو كان يستطيع الخروج منها بدون انتظار لسبب خارج عن إرادته وقدرته لخرج قبل أن يتسرب إليه الملل، فهل رب العزة تعالىٰ مقهور علىٰ حالة من الحالات، ولا يستطيع فك نفسه منها؟! سبحانك هذا بهتان عظيم، وعلىٰ قاعدة الشيخ وفهمه يمكن لأي إنسان أن يثبت لله تعالىٰ نسيانًا ليس فيه نقص، وجوعًا ليس فيه نقص، ومرضًا ليس فيه نقص! لأن هذا كله جاء في النصوص"[١].

الجواب عن تلك التهم:

لا أرغب في استيفاء الرد علىٰ تلك الشبهة الواهية؛ فإن المقام لا يتسع لذلك، وحسبي أن أرد علىٰ تلك الشبهة بكلام الإمام الخطابي في الرد علىٰ من يفهم نصوص الكتاب والسنة عن صفات الباري سبحانه في حدود المشاهد المحسوس في المخلوق، فيقول: "وإنما ينكر هذا وما أشبهه من الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما يشاهده من النزول الذي هو نزلة من أعلىٰ إلىٰ أسفل، وانتقال من فوق إلىٰ تحت،

---

(١) الانتصار لأهل السنة وكشف مذهب أدعياء السلفية (ص: ٢٣٨).

وهذا صفة الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا يستولي عليه صفات الأجسام فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه..."[١].

ثم يقال لصاحب تلك الشبهة: ما التلازم بين إثبات صفة الملل لله تعالىٰ علىٰ الوجه اللائق به سبحانه - من غير تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل ولا تعطيل - وبين إثبات ما ادعاه لله تعالىٰ من النسيان ونحوه؟! تعالىٰ الله علوًّا كبيرًا.

تنبيه هام:

ليعلم القارئ الكريم أن تفسير علماء السلف الذين لم يثبتوا الملل صفة لله تعالىٰ لا يعدُّ من قبيل التأويل الفاسد الذي يذهب إليه بعض الأشاعرة، وإنما هو من جهة بيان المعنىٰ لما جاء عنه ﷺ علىٰ مقتضىٰ لغة العرب؛ يقول الطحاوي - في معرض ذكره لتلك الشبهة والجواب عليها -: "فقال قائل: وكيف يجوز لكم أن تقبلوا هذا عن رسول الله ﷺ، وفيه إضافة الملل إلىٰ الله تعالىٰ في حال ما، وذلك منتف عن الله وليس من صفاته؟!

فكان جوابنا له في ذلك: أن الملل منتف عن الله كما ذكر، وليس ما توهمه مما حمل عليه تأويل هذا الحديث كما توهم، وإنما هو عند أهل العلم في اللغة علىٰ قول رسول الله ﷺ: لا يمل الله إذا مللتم؛

(١) ينظر: الأسماء والصفات، للبيهقي (٢/ ٣٧٨).

إذ كان الملل موهومًا منكم وغير موهوم منه ﷻ"[١].

اللهم يا ولي الإسلام وأهله ثبتنا على الكتاب والسنة بفهم السلف حتىٰ نلقاك بذلك، يا أرحم الراحمين.

---

(١) شرح مشكل الآثار (٢/ ١١٨).



١٤

حديث: «فإذا أحببتُه كنتُ سمعَه»

تحليل ومناقشة

من أعظم ثمرات المواظبة على طاعة الله تعالى أنها تورث العبد محبة الله وولايته له، وقد تضافرت نصوص الكتاب والسنة على ترسيخ هذا المعنى في نفوس المؤمنين؛ يقول الله ﷻ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]؛ وقد استنبط العلماء من تلك النصوص قاعدة مُنيفة، هي: **(كل من كان مؤمنًا تقيًّا كان لله وليًّا)**[1].

ومقالتنا هذه مع حديث قدسي شريف يشرح هذا المعنى الجليل ويبرزه؛ وفيه يقول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه سبحانه: «**فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ**»، سنتناوله بالشرح والتحليل، ثم نتبعه بالرد على ما أثير حوله من شبهات؛ والسعيد من عَلِمَ فعمِلَ.

وأوَّل ما يُستهل به هو ذكر نص الحديث؛ فإن المرء لو تأمَّله وأنعم النظر فيه؛ لدلَّه على المعنى المراد؛ يقول شيخ الإسلام

---

(١) ينظر: الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (١/ ٢٠٦).

ابن تيمية: "وأما قوله ﷺ: «كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ»، فلو ذُكر الحديث بألفاظه؛ لعُلِم أن معناه ظاهر لا يحتاج إلىٰ تأويل"[١].

نص الحديث:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ قَالَ: مَنْ عَادَىٰ لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّىٰ أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ»[٢].

شرح الحديث[٣]:

هذا حديث جليل عظيم القدر، وقد عدَّه شيخ الإسلام ابن تيمية أصح حديث وأشرف حديث يُروىٰ في صفة الأولياء[٤].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٦/ ٢٦٦- ٢٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٠٢).

(٣) قد استوفىٰ الشوكاني شرح هذا الحديث في مؤلف مستقل بعنوان: "قطر الوَلِيّ علىٰ حَدِيث الْوَلِيّ"، وهو مطبوع متداول.

(٤) ينظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص: ٨)، ومجموع الفتاوىٰ (١٨/ ١٢٩).

فمعنىٰ قوله: «مَنْ عَادَىٰ لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ»، أي: من اتَّخذ وليَّ الله تعالىٰ عدوًّا، فقد أعلمه الله تعالىٰ بأنه محاربٌ له[١].

وقوله: «وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ» إلىٰ قوله: «حَتَّىٰ أُحِبَّهُ» فيه حصر أسباب محبته تعالىٰ في أمرين هما: أداء فرائضه، والتقرب إليه بالنوافل.

وقد أخبر سبحانه أن أداء فرائضه أحبُّ ما يتقرب به إليه المتقربون، ثم بعدها أداء النوافل، وأن المحب لا يزال يكثر من النوافل حتىٰ يصير محبوبًا لله، فإذا صار محبوبًا لله أوجبت محبته لله له محبة أخرىٰ منه فوق المحبة الأولىٰ، فشغلت هذه المحبة قلبه عن الفكرة والاهتمام بغير محبوبه، وملكت عليه روحه، ولم يبق فيه سعة لغير محبوبه البتة، فصار ذكر محبوبِه وحبّه ومثله الأعلىٰ مالكًا لزمام قلبه، مستوليًا علىٰ روحه استيلاء المحبوب علىٰ محبة الصادق في محبته، التي قد اجتمعت قوىٰ محبة حبه كلها له[٢]، ثم يكون من نتيجة ذلك ما يلي:

«فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ...»، والمعنىٰ: أنه متىٰ

---

(١) ينظر: الإفصاح عن معاني الصحاح، لابن هبيرة (٧/ ٣٠٣)، والتعيين في شرح الأربعين، للطوفي (١/ ٣١٨)، وجامع العلوم والحكم، لابن رجب (٣/ ١٠٦٨).

(٢) ينظر: الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، لابن القيم (ص: ١٨٤)، وبمعناه في جامع العلوم والحكم (٣/ ١٠٨٧).

امتلأ القلب بعظمة الله تعالىٰ محا ذلك من القلب كل ما سواه، ولم يبق للعبد شيء من نفسه وهواه، ولا إرادة إلا لما يريده منه مولاه، فحينئذٍ لا ينطق العبد إلا بذكره، ولا يتحرك إلا بأمره، فإن نطق نطق بالله، وإن سمع سمع به، وإن نظر نظر به، وإن بطش بطش به، فهذا هو المراد بقوله: «كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها»، ومن أشار إلىٰ غير هذا فإنما يشير إلىٰ الإلحاد من الحلول أو الاتحاد، والله ورسوله بريئان منه(١).

ومع وضوح دلالة الحديث، وشدة انتفاع أهل الإيمان بما فيه، إلا أن بعض أصحاب الأهواء والبدع تأوَّلوه علىٰ غير المراد منه، وصرفوه عن مقصوده؛ اتباعًا لما تشابه، وتركًا للمحكم، وفيما يلي شبهتهم والجواب عنها:

شبهة أهل الإلحاد:

زعم أهل الاتحاد والحلول أن قوله: «كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ...» علىٰ حقيقته، وأن الحق سبحانه عينُ العبد، تعالىٰ الله عمَّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا(٢).

---

(١) ينظر: جامع العلوم والحكم (٣/ ١٠٨٨- ١٠٨٩).

(٢) ينظر: بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية (٧/ ١٠٨- ١٠٩)، وفتح الباري، لابن حجر (١١/ ٣٤٤).

وهذا القول من الاتحادية فاسد من وجوه كثيرة، بل هو كفر صريح بالله تعالىٰ[(١)]، والجواب عن هذه الشبهة من وجوه[(٢)]:

أحدها: أن ما جاء في آخر الحديث صريحًا ينفي تلك الشبهة تمامًا، وهو قوله: «وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ»؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ومن المعلوم أن هذا صريحٌ في أن السائلَ المستعيذَ ليس هو المستعاذ به"[(٣)]، ويقول الحافظ ابن حجر: "فلا متمسك فيه للاتحادية ولا القائلين بالوحدة المطلقة؛ لقوله في بقية الحديث: «ولئن سألني... ولئن استعاذني»؛ فإنه كالصريح في الرد عليهم"[(٤)].

الثاني: أنه ورد على سبيل التمثيل، والمعنىٰ: كنت سمعه وبصره في إيثاره أمري، فهو يحب طاعتي ويؤثر خدمتي، كما يحب هذه الجوارح؛ يقول الإمام الخطابي: "هذه أمثال ضربها، والمعنىٰ -والله

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ (٢/ ٢٢٥).
(٢) ينظر: أعلام الحديث، للخطابي (٣/ ٢٢٥٩)، والإفصاح عن معاني الصحاح، لابن هبيرة (٧/ ٣٠٣- ٣٠٤)، وكشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي (٣/ ٥٢٦)، والتعيين في شرح الأربعين، للطوفي (١/ ٣١٨)، والمنهج المبين في شرح الأربعين، للفاكهاني، وفتح الباري، لابن حجر (١١/ ٣٤٤- ٣٤٥).
(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٦/ ٢٦٨).
(٤) فتح الباري (١١/ ٣٤٤- ٣٤٥).

أعلم-: توفيقه للأعمال التي يباشرها بهذه الأعضاء، وتيسير المحبة له فيها، فيحفظ جوارحه عليه، ويعصمه عن مواقعة ما يكره الله من إصغاء إلىٰ اللهو بسمعه، ونظر إلىٰ ما نهىٰ عنه ببصره، وبطش إلىٰ ما لا يحل له بيده، وسعي في الباطل برجله"(١).

الثالث: من المعاني المستفادة: أن جميع جوارحه مشغولة بالله تعالىٰ، فلا يصغي بسمعه إلا إلىٰ ما يرضيه سبحانه، ولا يرىٰ ببصره إلا ما أمر الله تعالىٰ به.

الرابع: أن الله تعالىٰ يُحصِّل للعبد مقاصده، كما يناله بسمعه وبصره.

الخامس: أن الله تعالىٰ يكون له في العون والنصرة كبصره ويده اللذين يعاونانه علىٰ عدوه.

السادس: أنه علىٰ حذف مضاف، والتقدير: كنت حافظ سمعه الذي يسمع به، فلا يسمع إلا ما يحل استماعه، وحافظ بصره كذلك.

السابع: أن يكون معنىٰ سمعه: مسموعه؛ لأن المصدر قد جاء بمعنىٰ المفعول، مثل: فلان أَمَلي، بمعنىٰ مأمولي، والمعنىٰ: أنه لا يسمع إلا ذكري، ولا يلتذ إلا بتلاوة كتابي، ولا يأنس إلا بمناجاتي، ولا ينظر إلا في عجائب ملكوتي، ولا يمد يده إلا فيما فيه رضاي، ورجله كذلك.

---

(١) أعلام الحديث (٣/ ٢٢٥٩).

وهذه الوجوه تدمغ شبهتهم، ويزداد المؤمنون إيمانًا؛ فطوبىٰ لعبدٍ استنار قلبه، وظهر له الطريق الموصل لمرضاة الله تعالىٰ والتقرب إليه، فسلكه واجتهد فيه؛ نسأل الله تعالىٰ لنا ولجميع إخواننا المسلمين الهداية والتوفيق لمرضاته، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمدٍ، وعلىٰ آله وصحبه، وسلم تسليمًا.



شبهـة ورد

إن من أشهر العبارات المنقولة عن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في باب الصفات قوله في صفة الاستواء: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"(١).

وقد تناقلها العلماء في زمنه ومن بعده إلىٰ يوم الناس هذا، فاعتمدوها حتىٰ صارت مثلًا سائرًا وقاعدة تحتذىٰ؛ فإنك لا تكاد تجد عالمًا يقرر مذهب السلف في صفات الله تعالىٰ إلا ويذكرها، كما لا يكاد يخلو منها مصَنَّفٌ في عقيدة أهل السنة والجماعة.

ومع تواتر هذا واشتهاره، وظهور دلالته علىٰ منهج الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ المطَّرد في باب الصفات، وهو إثباتها علىٰ وجهها اللائق بالله سبحانه من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، بالرغم من هذا كلّه إلا أن بعض أهل التأويل من الأشعرية وغيرهم يحاولون نصرة مذهبهم بأي وسيلة، ولو بنسبة الأقوال الضعيفة والمستنكرة إلىٰ الأئمة الأعلام، فادَّعوا علىٰ الإمام مالك أنه يذهب

(١) ينظر: الاستذكار، لابن عبد البر (٢/ ٥٢٩)، والعلو للعلي الغفار، للذهبي (ص: ٢٥٤)، والاعتصام، للشاطبي (١/ ٢٢٩).

إلىٰ تأويل الصفات[١]، وتمسكوا برواية نقلت عن الإمام مالك في تأويل صفة النزول لله تعالىٰ، الثابتة بالحديث الصحيح المتواتر عن النبي ﷺ أنه قال: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»[٢].

وفي هذه المقالة -بحول الله تعالىٰ- تفنيد لتلك الرواية ومناقشتها من جهتي الرواية والدراية.

نص الرواية المنسوبة للإمام مالك:

جاءت هذه الرواية التي تمسكوا بها في نسبة التأويل إلىٰ الإمام مالك من طريقين:

الأول: عن حَبيب بن أبي حَبيب قال: حدثني مالك قال: "يتنزل ربنا تبارك وتعالى: أمره، فأمَّا هو فدائم لا يزول"[٣].

والثاني: عن جامع بن سَوَادة، قال: حدثنا مطرف، عن مالك بن أنس أنه سئل عن الحديث: «إن الله ينزل في الليل إلىٰ سماء الدنيا»، فقال مالك: "يتنزل أمره"[٤].

ومقتضىٰ الإنصاف -قبل نسبة هذا القول للإمام مالك- أن نقف

---

(١) ينظر: أهل السنة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم (ص: ٢٣٧).
(٢) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ١٠٥).
(٤) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٣).

علىٰ حال هاتين الروايتين؛ إعمالًا لما تقرر من قولهم: "ثبِّت العرش ثم انقش"، فلا اعتبار بنسبة كلام إلىٰ أحدٍ حتىٰ تختبر هذه النسبة بثلاث مراحل علىٰ الترتيب:

- ثبوت هذا الكلام عنه بسندٍ صحيح.
- ثم بعد ثبوته يناقش من جهة الدِّراية والفهم.
- فإذا أشكل فهمه علينا يُرَدُّ المتشابه من كلامه إلىٰ المحكم.

أولًا: مناقشة الرواية من جهة السند:

جاءت هذه الرواية -كما تقدم- من طريقين؛ وفيما يلي مناقشتهما:

١- مناقشة الطريق الأول:

في سند هذا الطريق: حبيب بن أبي حبيب كاتب الإمام مالك، ولا بدَّ للحكم علىٰ سند هذا الطريق من بيان حال حبيبٍ، والوقوف علىٰ أقوال العلماء فيه تفصيلًا:

◊ قال عباس الدُّوري عن يحيىٰ بن معين: "كان حبيب بمصر، كان يقرأ علىٰ مالك بن أنس، وكان يُخَطْرِف[1] للناس، يُصفح ورقتين وثلاثة"، وقال: سمعت يحيىٰ يقول: "سألوني بمصر عنه، فقلت: ليس

---

(١) يعني: يتجاوز ويتعدىٰ. ينظر: تاج العروس للزبيدي (٢٣/ ٢٢٤).

أمره بشيء"، قال يحيىٰ: "وكان ابن بكير سمع من مالك بعرض حبيب، وهو أشر العرض"[١].

◊ وقال عبد الله ابن الإمام أحمد: سمعت أبي وذكر حبيب الذي قرأ علىٰ مالك بن أنس، فقال: "ليس بثقة، كان حبيب يحيل الحديث ويكذب، وأثنىٰ عليه شرًّا وسوءًا"[٢].

◊ وقال أبو حاتم الرازي وأبو الفتح الأزدي: "متروك الحديث"[٣].

◊ وقال أبو داود: "كان من أكذب الناس"[٤].

◊ وقال النسائي: "حبيب كاتب مالك متروك الحديث"[٥]، وقال أيضًا: "وحبيب هذا أحاديثه كلها موضوعة عن مالك وعن غيره"[٦].

◊ وقال ابن حبان: "كان يورق بالمدينة علىٰ الشيوخ، ويروي عن الثقات الموضوعات، كان يدخل عليهم ما ليس من حديثهم..."[٧].

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٤٥٨).
(٢) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٢٤).
(٣) ينظر: تهذيب الكمال، للمزي (٥/ ٣٦٩).
(٤) ينظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (١/ ٤٥٢).
(٥) الضعفاء والمتروكين (ص: ٣٤).
(٦) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٢٤).
(٧) المجروحين (١/ ٢٦٥).

◊ وقال ابن عدي: "كاتب مالك بن أنس يضع الحديث"[١].

وقال فيه أيضًا: "وعامة حديث حبيب موضوع المتن، مقلوب الإسناد، ولا يحتشم حبيب في وضع الحدث على الثقات، وأمره بيِّنٌ في الكذابين"[٢].

وخلاصة القول في حبيب بن أبي حبيب أنه كذاب متروك الحديث؛ يقول الحافظ ابن حجر: "متروك كذبه أبو داود وجماعة"[٣].

فهل مَنْ هذه حاله تقبل روايته؟! بالطبع: لا؛ على أن الظاهر أن هذا القول لحبيب نفسه، وليس هو رواية له عن الإمام مالك؛ يقول الحافظ ابن عبد البر المالكي: "وروي ذلك عن حبيب -كاتب مالك- وغيره، وأنكره منهم آخرون"[٤].

٢- مناقشة الطريق الثاني:

في سند هذا الطريق: جامع بن سوادة، وبمراجعة أقوال العلماء فيه يتضح حاله:

◊ فقد روى له الدارقطني حديثًا في "غرائب مالك"، وقال عقبه: "جامع ضعيف"[٥].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٣٢٤).

(٢) المرجع نفسه (٣/ ٣٢٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٥٠).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٣).

(٥) ينظر: لسان الميزان (٢/ ٤١٥)، وتنزيه الشريعة المرفوعة، لابن عراق (٢/ ٢٠٢).

◊ وقال ابن الجوزي عقب حديث له: "هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وجامع بن سوادة مجهول"[١].

◊ واتَّهمه الذهبي بالوضع، فقال: "جامع بن سوادة عن آدم بن أبي إياس بخبر كذب في الجمع بين الزوجين، كأنه وضعه"[٢]. وقال أيضًا عقب حيث آخر: "جامع بن سوادة مجهول، هو آفته"[٣].

وبناء عليه فإن جامع بن سوادة متهم بالوضع، وأحسن أحواله أنه مجهول.

٣- خلاصة القول في هذه الرواية من جهة السند:

نخلص مما سبق أن هذه الرواية من طريقيها لا تثبت البتة عن الإمام مالك؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكرها: "هذا من رواية حبيب كاتبه وهو كذاب باتفاقهم، وقد رويت من وجه آخر[٤]، لكن الإسناد مجهول"[٥].

---

(١) الموضوعات (٢/ ٢٧٩).

(٢) المغني في الضعفاء (١/ ١٢٧)، وفي ميزان الاعتدال (١/ ٣٨٧): "كأنه آفته".

(٣) تلخيص كتاب الموضوعات (ص: ٢٣٧).

(٤) وهو الطريق الذي فيه جامع بن سوادة، وسبق بيان ضعفه.

(٥) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٠٥).



ثانيا: مناقشة الرواية من جهة الدراية:

بإعمال قوانين الدراية يمكن القول بأن هذه الرواية عن الإمام مالك منكرة؛ وبيان ذلك من وجوه، منها:

١- مخالفتها للمحفوظ عن الإمام مالك:

إضافة إلىٰ أن هذه الرواية ساقطة من جهة السند، فإنها تخالف المحفوظ عن الإمام مالك نفسه؛ يقول الإمام الترمذي: "وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث(١) وما يشبه هذا من الروايات من الصفات، ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلىٰ السماء الدنيا، قالوا: قد تثبت الروايات في هذا، ويؤمن بها، ولا يتوهم، ولا يقال: كيف؟ هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها بلا كيف"(٢).

٢- تضعيف كبار علماء المذهب المالكي لها:

زعم بعضهم ثبوت هذه الرواية عن الإمام مالك؛ بدعوىٰ أن أصحاب المذهب أعرف بأقوال إمامهم من غيرهم(٣).

وهذا الزعم باطل لا يصح؛ ودونك بعض أقوال أكابر المذهب المالكي في رد تلك الرواية:

---

(١) يعني: حديث: «إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه».

(٢) سنن الترمذي (٣/ ٤١).

(٣) ينظر: أهل السنة الأشاعرة شهادة علماء الأمة وأدلتهم (ص: ١٣٠).

يقول الحافظ ابن عبد البر: "وقد قال قوم من أهل الأثر أيضًا[(١)]: إنه ينزل أمره، وتنزل رحمته، وروي ذلك عن حبيب كاتب مالك وغيره، وأنكره منهم آخرون، وقالوا: هذا ليس بشيء؛ لأن أمره ورحمته لا يزالان ينزلان أبدًا في الليل والنهار، وتعالىٰ الملك الجبار الذي إذا أراد أمرًا قال له: كن فيكون في أيِّ وقت شاء، ويختص برحمته من يشاء متىٰ شاء، لا إله إلا هو الكبير المتعال"[(٢)].

◊ ويقول أيضًا: "ولو صح ما روي في ذلك عن مالك كان معناه أن الأغلب من استجابة دعاء من دعاه من عباده في رحمته وعفوه يكون ذلك الوقت، وقد روي من حديث أبي ذر أنه قال: يا رسول الله، أي الليل أسمع؟ قال: «جوف الليل الغابر»"[(٣)].

◊ ويقول الإمام أبو عمرو الدَّاني المالكي: "وقال بعض أصحابنا: ينزل أمره تبارك وتعالى، واحتج بقوله عز وجل: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، وكذا روىٰ حبيب عن مالك بن أنس رحمه الله"[(٤)].

---

(١) ولو كان القول ثابتًا عن الإمام مالك لنسبه إليه.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٣). وينظر: الاستذكار (٢/ ٥٢٩) بمعناه.

(٣) الاستذكار (٢/ ٥٢٩- ٥٣٠).

(٤) الرسالة الوافية (ص: ١٣٥).

فانظر كيف صدَّر كلامه بنسبة هذا القول لبعض المالكية دون الإمام مالك، ثمّ ذكر أنه رواية حبيب عن مالك، وفي ذلك إشارة إلىٰ تضعيف نسبته للإمام مالك؛ لاشتهار حبيب عندهم بالضعف والترك، ولو كانت الرواية ثابتة عنده عن الإمام مالك لصدَّر بها كلامه.

ومما يقوي ذلك ويدلُّ دلالة ظاهرة علىٰ تضعيف هذه الرواية ومخالفتها لقول مالك: قول أبي عمرو الداني -في أول كلامه-: "فصل: في نزوله سبحانه إلىٰ السماء الدنيا، ومن قولهم: إن الله -جل جلاله وتقدست أسماؤه- ينزل في كل ليلة إلىٰ السماء الدنيا في الثلث الباقي من الليل"(١)، فهل يصح التأويل بعد هذا التصريح؟!

٣- مخالفتها لما عليه أهل السنة والجماعة:

هذه الرواية مخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة؛ يقول ابن عبد البر المالكي: "وأما قوله ﷺ في هذا الحديث: «ينزل ربنا» الذي عليه أهل العلم من أهل السنة والحق هو الإيمان بمثل هذا وشبهه من القرآن والسنن، دون كيفية، فيقولون: ينزل، ولا يقولون: كيف النزول؟ ولا يقولون: كيف الاستواء؟ ولا كيف المجيء؟"(٢).

ويقول أيضًا: "والذي عليه جمهور أئمة أهل السنة أنهم يقولون: ينزل كما قال رسول الله ﷺ، ويصدقون بهذا الحديث، ولا يكيفون،

---

(١) الرسالة الوافية (ص: ١٣٤).

(٢) الاستذكار (٢/ ٥٢٩).

والقول في كيفية النزول كالقول في كيفية الاستواء والمجيء[١]، والحجة في ذلك واحدة"[٢].

ألا فليتق الله تعالىٰ أناسٌ في نسبة الأقوال لأئمة الإسلام، وليتحرّوا في ذلك المنهج العلمي السليم، وليرجعوا إلىٰ ما يقرره العلماء المتخصصون في هذا الشأن. وطوبىٰ لمن وفقه الله تعالىٰ فاتبع وسلَّم لما جاء عن النبي ﷺ، ولم يقدِّم عليه عقلًا ولا ذوقًا ولا هوًىٰ؛ يقول الشافعي: "ليس في سنة رسول الله ﷺ إلا اتباعها، ولا نعترض عليه بكيف؟ ولا يسع عالمًا فيما ثبت من السنة إلا التسليم؛ لأن الله قد فرض اتباعها"[٣].

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

---

(١) ولا غرو في هذا؛ إذ القاعدة المطردة عند أهل السنة والجماعة: أن القول في بعض الصفات كالقول في بعض؛ وفي مركز سلف ورقة علمية بعنوان: "قاعدة: القول في بعض صفات الله تعالىٰ كالقول في بعضها الآخر: شرح وتحليل"، ودونك رابطها: https://salafcenter.org/2492/

(٢) الاستذكار (٢/ ٥٢٩- ٥٣٠).

(٣) ينظر: الاستذكار لابن عبد البر (٢/ ٥٢٩).



فهـــرس الكتـــاب

المحتويات **الصفحة**

تم بحمد الله